التجاري
Al-Tijari

2024
التقرير السنوي

البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)

على رمال إرثنا.. نواجه التحديات،
ونبني ثقة تستمر عبر الأجيال.

صاحب السمو

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

صاحب السمو

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

ولي عهد دولة الكويت

المحتويات

01 **مجلس الإدارة** صفحة 6

02 **المقدمة** صفحة 8

03 **كلمة رئيس مجلس الإدارة** صفحة 10

04 **الإدارة التنفيذية والإشرافية** صفحة 14

05 **عرض موجز للأوضاع الاقتصادية** صفحة 16

06 **نشاطات البنك** صفحة 19

07 **قواعد ونظم الحوكمة** صفحة 44

08 **استعراض البيانات المالية** صفحة 78

09 **البيانات المالية المجمعة** صفحة 83

المؤشرات المالية

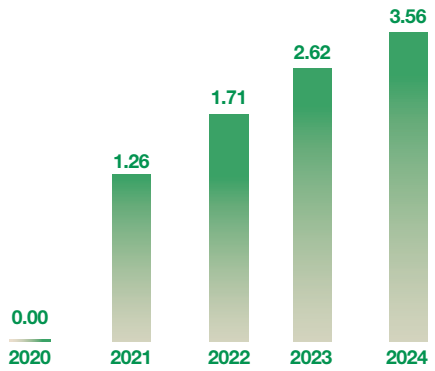

العائد على متوسط الموجودات %

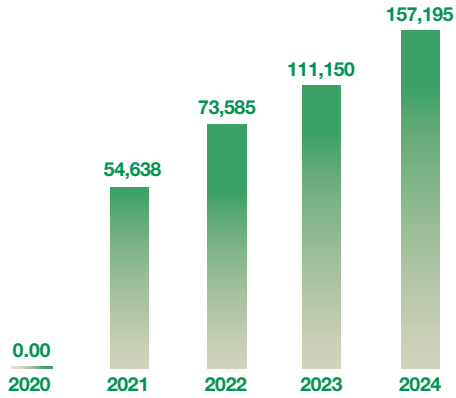

صافي الربح الخاص بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي

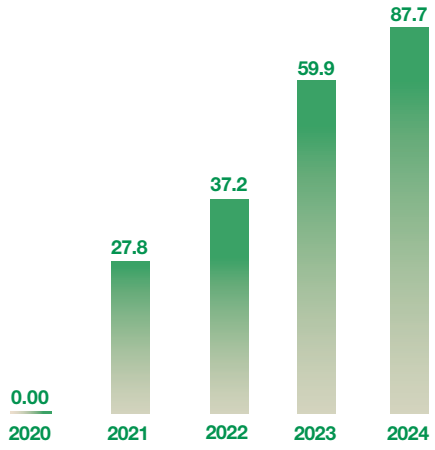

ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم
فلس لكل سهم

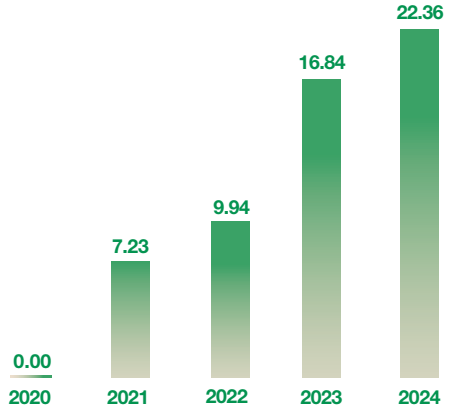

العائد على حقوق المساهمين
(متوسط) %

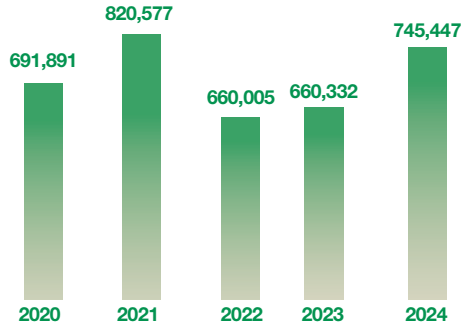

حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي

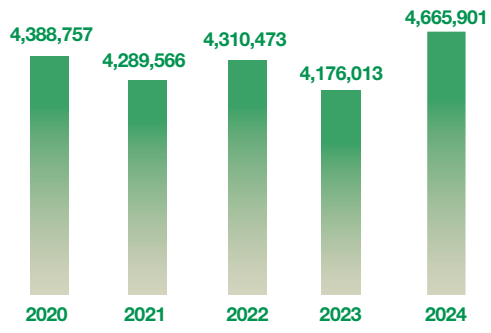

مجموع الموجودات
ألف دينار كويتي

مجلس الإدارة

الشيخ / أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس الإدارة

عبدالرحمن عبدالله العلي
نائب رئيس مجلس الإدارة

مناف محمد المهنا
عضو مجلس الإدارة

ضاري علي المضف
عضو مجلس الإدارة

الشيخ/ طلال محمد الصباح
عضو مجلس الإدارة

محمد عبدالرزاق الكندري
عضو مجلس الإدارة

يوسف يعقوب العوضي
عضو مجلس الإدارة

فهد زهير البدر
عضو مجلس الإدارة - مستقل

طارق أحمد الجاسم
عضو مجلس الإدارة - مستقل

حسام عبدالرحمن البسام
عضو مجلس الإدارة - مستقل

أحمد بدر واحدي
عضو مجلس الإدارة - مستقل

المقدمة:

المقدمة

البنك التجاري الكويتي...

أداء مالي قوي تدعمه رؤية ثاقبة واستراتيجية واضحة

كان عام 2024 عاماً استثنائياً بكل المقاييس في تاريخ البنك التجاري الكويتي الممتد لأكثر من ستة عقود من الزمان. لقد تمكن التجاري خلال عام 2024 من تحقيق أعلى معدلات الربحية الصافية في مسيرته، بما مكّنه من التوصية بتوزيع أرباح نقدية هي الأعلى في تاريخ البنك والأعلى على مستوى القطاع المصرفي الكويتي في عام 2024. وفي خضم التطورات الرقمية الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية، يمضي التجاري قدماً بخطى راسخة في توسيع نطاق الأعمال وتطوير وطرح خدمات مصرفية مبتكرة ومميزة تلبي احتياجات جميع شرائح العملاء وترتقي لمستوى تطلعاتهم وتحاكي أرقى الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك المحلية والإقليمية والعالمية.

ومع الخطى الرقمية المتسارعة لتحسين كفاءة الخدمات المصرفية، يواصل البنك التجاري استثماره في التكنولوجيا المتقدمة لتطوير آفاق الحلول المصرفية الرقمية ضمن إطار تنظيمي شامل ونهج راسخ لمواكبة أحدث الأنظمة الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بهدف بناء منظومة مصرفية متكاملة وآمنة يتميز بها التجاري على مستوى القطاع المصرفي.

والبنك التجاري الكويتي بتاريخه العريق كثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيساً، ومستقبله الواعد وبصمته الواضحة في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، سوف يواصل جهوده الرامية إلى إحداث نقلة نوعية في الصناعة المصرفية بتقديم خدمات وحلول مصرفية مبتكرة في السوق المصرفي الكويتي من خلال تبني أفضل الخبرات والاستثمار في فريق عمل على قدرٍ كبير من الاحترافية والمهنية، مع تأكيد التزامه بالمبادئ التي أرستها الإدارة العليا بالبنك والمتمثلة في المواطنة والريادة والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح

رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح

بسم اللّه الرحمن الرحيم، وبه نستعين.
مساهمينا الكرام
السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،،

يسعدني ويشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك، حيث نستعرض سوياً أبرز الإنجازات التي حققها مصرفنا خلال عام 2024.

لقد حقق مصرفنا هذا العام نتائج استثنائية، بتحقيق أرباح صافية قياسية هي الأعلى في تاريخ البنك مع تعزيز متانة المركز والأداء المالي. إن هذا النجاح يعتمد بصفة أساسية على علاقة العمل الراسخة التي نحتفظ بها مع عملائنا، بالإضافة إلى مواءمة وتوجيه موارد البنك المادية والبشرية التي يتمتع بها نحو المجالات التي تمثل فرصاً كبيرة للنمو بما يساهم في دفع عوامل القوة والقدرات التنافسية لمصرفنا.

إن النمو الجيد في محفظة القروض يعكس بوضوح نجاح النهج المتبع من البنك والذي يركز على خدمة العملاء، حيث قمنا على مدار سنين طويلة ببناء علاقات عمل قوية ومتواصلة تحظى بتقدير كبير من عملائنا، وثقتهم في الحلول المالية والمصرفية المتميزة التي يقدمها البنك لهم، حيث يواصل مصرفنا الاستثمار بصورة كبيرة في تطوير منصاته الرقمية لتعزيز تجربة العملاء المصرفية مع البنك. ومع تزايد أعداد العملاء الذين يختارون قنوات الخدمة الذاتية، فإننا نعمل على تلبية احتياجاتهم مع ضمان البساطة والأمان وسهولة الاستخدام، مع التزامنا بالاستثمار المستمر في المواهب البشرية والتكنولوجيا على حد سواء وهو ما يجعل نموذج أعمالنا منسجماً ومتماشياً مع تطلعات عملائنا.

أداء البنك خلال عام 2024

أبرز المؤشرات المالية

على الرغم من البيئة التشغيلية التي تتسم بالتحديات، حقق مصرفنا نتائج مالية قياسية، وهي الأعلى في تاريخ البنك التجاري الكويتي الممتد على مدار سبعة عقود من الزمان، انعكست على أهم المؤشرات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والمبينة على النحو الآتي:

- بلغت الإيرادات التشغيلية 180.0 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مرتفعة عن عام 2023 بنسبة 5.8%.
- بلغت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات 117.7 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مرتفعة عن عام 2023 بنسبة 0.5%.
- بلغت الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي البنك 157.2 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مرتفعة عن عام 2023 بنسبة 41.4%.
- بلغ الدخل من الرسوم والعمولات 49.7 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مرتفعاً بنسبة 11.6% مقارنة بعام 2023.

- بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 34.64% ما يعكس الكفاءة التشغيلية لإدارة البنك.
- بلغت القروض والتسليفات 2.8 مليار دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مرتفعة بنسبة 15.5% مقارنة بعام 2023.
- بلغ إجمالي الأصول 4.7 مليار دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بارتفاع بنسبة 11.7% مقارنة بعام 2023.
- بلغ إجمالي المخصصات المحتفظ بها لدى مصرفنا مقابل القروض 257.1 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
- جاءت النسب الرقابية قوية ولا تزال أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 18.9%، ونسبة تغطية السيولة 217.7%، ونسبة صافي التمويل المستقر 111.4% ونسبة الرفع المالي 11.3%.

وواصل مصرفنا تطبيق استراتيجيات فعالة واستباقية لتخفيف المخاطر والاعتراف المبكر بأي مشكلات متوقعة بشأن محفظة القروض حيث حافظنا على القروض المتعثرة عند نسبة صفر بالمائة منذ عام 2018 حتى نهاية عام 2024.

وتأكيداً على متانة وقوة الميزانية العمومية للبنك التجاري، قامت وكالة موديز برفع التصنيف الائتماني لمصرفنا للودائع طويلة وقصيرة الأجل، كما قامت الوكالة برفع تصنيف البنك لتقييم المخاطر طويلة الأجل المرتبطة بالأطراف المقابلة. ومن المعروف أن رفع التصنيف الائتماني يعكس نجاح البنك في تطبيق الاستراتيجية والتحسن الملحوظ في جودة الأصول والربحية القوية على خلفية ارتفاع هوامش الفائدة والدخل من الرسوم والعمولات، إلى جانب الرسملة القوية والاحتياطات والمخصصات المرتفعة التي تمنح البنك قدرات كبيرة على استيعاب أي خسائر ائتمانية، والمصدات القوية التي يتمتع بها البنك لجهة السيولة.

التطورات على صعيد الأعمال

نجح قطاع الخزينة والاستثمار خلال العام في استكمال برنامج إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة لا تزيد عن 100 مليون دينار كويتي، وذلك بعد إصدار الشريحة الثانية بقيمة إجمالية بلغت 50 مليون دينار كويتي. إن المتحصلات من إصدار السندات تساهم في رفع نسبة الشريحة الثانية من رأس المال المساند وهذا من شأنه تعزيز معدلات كفاية رأس المال وتعزيز قدرات البنك على تمويل المشاريع الكبرى.

واصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد تقديم تجربة استثنائية للعملاء، مع تزايد إقبال العملاء على اختيار التعامل من خلال قنوات الخدمة الذاتية والخدمات الرقمية. ولتقديم خدمة أفضل للعملاء من جميع الأعمار والشرائح، ركزنا على تمكين وتسهيل وحماية تجربتهم المصرفية من خلال تقديم منصات فعالة وآمنة تسهل إنجاز معاملاتهم رقمياً مع البنك ومن خلال أجهزة السحب الآلي الذكية.

وتتويجاً لجهود البنك في مجال خدمة العملاء وإصدار البطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع التي تلبي احتياجات العملاء، حصد التجاري جائزة ماستركارد لأكثر البطاقات مسبقة الدفع تميزاً في الكويت، خلال منتدى الشرق العربي للأعمال 2024، الذي أقيم في سنغافورة، والذي ركز على مستقبل المدفوعات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

وشهد قطاع الخدمات المصرفية للشركات نمواً قوياً في محفظة القروض، حيث أولى القطاع اهتماماً كبيراً بالقطاعات الاقتصادية المعتادة والقطاعات الناشئة، ولا سيما تلك التي تتمحور حول الذكاء الاصطناعي والطاقة الخضراء وغيرها من المجالات المبتكرة. إن هذا التركيز الاستراتيجي قد أدى إلى توسيع نطاق العروض الائتمانية المُصممة خصيصاً لهذه القطاعات، بما يتماشى مع أهداف البنك المتمثلة في زيادة التمويل المستدام وتقليل نسب التركُّز تجاه العملاء والقطاعات.

وقد حقّق قطاع الخدمات المصرفية الدولية نمواً ملحوظاً لم يتحقق منذ سنوات، متجاوزاً التوقعات حيث أثمر نهجنا الاستباقي، بالتنسيق مع الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية والشركات الكويتية العاملة على المستوى العالمي، عن فتح آفاق جديدة للأعمال وفرص التمويل المباشر. ومع تصاعد النمو العالمي وتخفيف القيود النقدية المشددة، نتوقع المزيد من الفرص السانحة التي يمكن للبنك اقتناصها، بما في ذلك إمكانية زيادة الأعمال والتسهيلات غير الممولة.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

إن مبادرات وبرامج البنك المتعلقة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية خلال العام أظهرت التزام التجاري الراسخ بمبادئ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. وأولى البنك اهتماماً كبيراً بتركيزه على حماية البيئة ودعم المجتمع ورعاية الموظفين وهذا التوجه يمثل جزءاً أصيلاً من رؤيتنا طويلة الأجل. وهذا العام، واصلنا الشراكة مع منظمات عالمية، وإطلاق حملات مبتكرة، والمشاركة في مشاريع اجتماعية هادفة منها الشراكة والتعاون مع مبادرة «أهداف التطوير الداخلي»، وهي مبادرة مفتوحة غير هادفة للربح، مستوحاة من أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة. وتهدف هذه الشراكة إلى تطوير وتعزيز إطار ومبادرات البنك التجاري الكويتي الخاصة بالاستدامة.

وحصل البنك على جائزتين مرموقتين من مجموعة براندون هول لجوائز التميز في إدارة رأس المال البشري (The Brandon Hall Group HCM Excellence Awards) ضمن فئتين هما: الجائزة الذهبية لأفضل تعلم ميداني على رأس العمل والجائزة البرونزية لأفضل فريق تعليمي. وقد تم الإعلان عن هذه الجوائز خلال حفل توزيع جوائز التميز في إدارة رأس المال البشري السنوي الذي عقد في ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتبر هذا التكريم بمثابة شهادة من مجموعة براندون هول على التزام البنك بالتميز وجهوده المتواصلة لدمج التعلم في جميع جوانب العمل، وخلق بيئة عمل تشجع الموظفين على التميز والابتكار وهو ما ينعكس إيجاباً على موظفي البنك ويساهم في تطوير مساراتهم الوظيفية وصقل مهاراتهم، وهو التوجه الذي يدعمه البنك لتطوير الكفاءات الوطنية.

وأصدر البنك تقريره للاستدامة لعام 2023 الذي يعرض بوضوح مدى التقدم الذي حققه البنك ضمن إطار "استراتيجية صياغة المستقبل 2022-2026"، ويعكس التقرير جهود والتزام البنك بالتنمية المستدامة في ضوء خطته الاستراتيجية ورؤية الكويت 2035. كما قام البنك بتنظيم العديد من الحملات والبرامج المبتكرة طوال العام أكد من خلالها دوره الاجتماعي الرائد كمؤسسة مصرفية تهدف إلى تعزيز جهود الاستدامة والمسؤولية المجتمعية.

وعلى صعيد توعية العملاء، يواصل التجاري دعمه لحملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لنشر الثقافة المصرفية والمالية بين مختلف شرائح المجتمع. وواصل البنك استخدام قنواته وحساباته الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي لتوعية العملاء بأهمية حماية معلوماتهم المصرفية من محاولات الاحتيال.

استشراف المستقبل 2025

في البنك التجاري الكويتي، نقوم بالتخطيط على المدى الطويل ونستثمر بشكل استراتيجي في مجالات الأعمال التي تجعلنا في وضع أفضل وأكثر مرونة لخدمة عملائنا بشكل أفضل. ونتيجة لذلك، أنهينا عام 2024 بتحقيق العديد من الإنجازات، ليس فقط على مستوى الربحية القياسية ولكن على مستوى متانة المؤشرات المالية الأخرى. كما تعكس إنجازاتنا في عام 2024 مدى التفاني والعمل الجاد المبذول من فريق البنك، وثقة وولاء عملائنا، والدعم الراسخ من مساهمي مصرفنا. ويحدونا الأمل في عام 2025، في تحقيق عوائد مرتفعة، ومواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة بفضل نموذج أعمالنا الأكثر مرونة، وكذلك قدرات مصرفنا ونهجنا الذي يركز على العملاء، والإدارة الرشيدة التي يتمتع بها البنك. وبينما نمضي بخطى ثابته نحو المستقبل، سوف نواصل الالتزام بتنفيذ استراتيجيتنا، مع التركيز على دفع عجلة النمو المستدام، وخلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة مع البنك، وسوف نواصل جهودنا لتحسين العوائد للمساهمين وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء بما يدعم ثقافة البنك المرتكزة على تحقيق الأهداف ومواكبة التطورات الحديثة في القطاع المصرفي.

شكر وتقدير

في الختام يسرني أن أرفع أسمى آيات الشكر والامتنان لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ/صباح خالد الحمد الصباح، كما أوجه الشكر لبنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى بدولة الكويت على دعم وتوجيه ومساندة القطاع المصرفي، وكذلك للمساهمين والإدارة التنفيذية والموظفين والعملاء مع تمنياتي للجميع بالنجاح والسداد.

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح

الإدارة التنفيذية والإشرافية

الإدارة التنفيذية والإشرافية

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

حسين علي العريان
مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار

مسعود الحسن خالد
رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

منى حسين العبدالرزاق
أمين سر مجلس الإدارة

أحمد خالد الخضر
مدير عام قطاع العمليات

تان تات ثونج
رئيس مدراء المخاطر - قطاع إدارة المخاطر

صادق جعفر العبداللّه
مدير عام قطاع الموارد البشرية

تميم خالد الميعان
مدير عام قطاع الالتزام والحوكمة

ساره محمد منصور
مدير عام القطاع القانوني

عبدالعزيز مصطفى علي
رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الشيخة/ نوف سالم العلي الصباح
مدير عام قطاع التواصل المؤسسي

بدر محمد مصلح قمحية
مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات

عمرو محمد القصبي
رئيس التدقيق الداخلي - قطاع التدقيق الداخلي

عبدالعزيز صالح الزعابي
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

كونال سينج
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية

ابتسام باقر الحداد
مدير عام قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

أحمد حامد بوعباس
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للشركات (بالوكالة)

طلال رياض النصار
رئيس قطاع الخدمات العامة

محمد بدر آل هيد
رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار

خلود بسام الموسى
رئيس إدارة الشكاوى وحماية العملاء

عرض موجز للأوضاع الاقتصادية

الاقتصاد العالمي

بناءً على آخر التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فقد أظهر النشاط الاقتصادي قدرة على الصمود حتى أوائل عام 2024، مدعوماً بمستويات قوية من الاستهلاك من القطاع الخاص في الاقتصادات الرئيسية. وعلى الرغم من التحديات مثل التضخم المتواصل في أسعار الخدمات والتوترات التجارية، فإنه من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي نمواً بشكل مطرد بنسبة 3.2% في عام 2024 وبنسبة 3.3% في عام 2025. وعلى ذلك، فإن زخم الجهود العالمية الهادفة إلى إبطاء معدلات التضخم يميل إلى التباطؤ الملحوظ نتيجة التضخم المستمر في أسعار الخدمات.

لا تزال المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي متوازنة بشكل عام، غير أن هناك بعض المخاطر قصيرة الأجل قد برزت على السطح، مثل احتمالات تجاوز التضخم للتوقعات نتيجة عدم إحراز التقدم المرجو نحو إبطاء معدل تضخم أسعار الخدمات وتجدد التوترات التجارية والتقلبات الجيوسياسية. وقد تؤدي هذه المخاطر إلى ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول بكثير، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة المخاطر الخارجية والمخاطر المالية العامة ومخاطر القطاع المالي. إضافة إلى ذلك، فإن تصاعد أجواء عدم اليقين المحيطة بالسيناريو الأساسي في ظل احتمال حدوث تقلبات كبيرة في السياسة الاقتصادية نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية قد تؤدي إلى قصور في تحقيق الأهداف المالية وتصاعد الحمائية. وعلى العكس من ذلك، فإن السياسات التي تشجع العمل المشترك وتعجيل وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية يمكنها أن تزيد المكاسب على جانب العرض وأن تعزز الإنتاجية والنمو، فضلاً عن انتقال انعكاساتها الإيجابية في أنحاء العالم.

إن الأولوية بالنسبة لصناع السياسات هي استعادة استقرار الأسعار ومعالجة تداعيات الأزمات الأخيرة. ويجب على البنوك المركزية أن تتبنى منهج الحيطة والحذر بشأن عدم تيسير السياسات المالية في وقت أبكر مما ينبغي وأن تكون على استعداد لزيادة تشديد هذه السياسات إذا لزم الأمر، مما يسمح بضبط أوضاع المالية العامة حسب المطلوب. وعندما تشير بيانات التضخم إلى استعادة استقرار الأسعار بصورة مستدامة، يمكن البدء في تخفيف السياسة النقدية بصورة تدريجية. وهذا التخفيف سوف يعطي المجال للحكومات لكي تقوم بالتوحيد المطلوب للمالية العامة. كما يجب أن تركز السياسة المالية على إعادة بناء المصدات المالية لضمان استدامة الديون وإتاحة المجال أمام الاستثمارات ذات الأولوية. وأخيراً، فإن تعزيز التعاون المشترك والحد من الإجراءات التي تؤثر سلباً على التجارة الدولية تعتبر بمثابة عوامل جوهرية لمواجهة التحديات العالمية وتعزيز النمو المستدام.

الاقتصاد الكويتي

وفق التقرير الصادر عن البنك الدولي، فإن النمو الاقتصادي لدولة الكويت من المتوقع أن يسجل انكماش بنسبة 2.8% في عام 2024 نتيجة تأثير خفض إنتاج النفط حسب قرارات منظمة أوبك+. كما أنه من المتوقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.3%، في حين قد تحد أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً من الاستهلاك المحلي، مما يمنع الاقتصاد من تحقيق النمو بكامل إمكاناته.

من المتوقع استمرار العجز المالي على المدى المتوسط، متأثراً بالتوجهات المالية التوسعية الحالية، حيث أنه في غياب التنوع الاقتصادي تظل العوائد النفطية هي المصدر الأساسي للدخل. ولضمان الاستقرار المالي والحد من التقلبات الدورية الاقتصادية، فإنه من الضروري مواصلة خفض الاعتماد على العوائد النفطية وتعزيز أهداف "رؤية الكويت 2035"، إلى جانب تحسين إدارة المالية العامة. إن توفير الفرص أمام القطاع الخاص للقيام بالأعمال وتطبيق ضريبة القيمة المضافة (أسوة بباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، فضلاً عن التعديلات المالية الأخرى، من شأنه تنويع مصادر الدخل.

من المتوقع أن يسجل الميزان التجاري للكويت فائض قوي بنسبة 27.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، منخفضاً عن مستويات عام 2023 البالغة 31% ويرجع الانخفاض بشكل كبير إلى المزايا الناتجة عن تعافي القطاع السياحي الذي من المتوقع أن يساهم في خطة التنمية الاستراتيجية "رؤية الكويت 2035" وخطة العمل 2024-2027. وعليه، فإنه من المتوقع أن يؤدي هذا إلى تضييق تدريجي لفائض الحساب الجاري ليصل إلى 20.7% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2026، وذلك انخفاضاً من نسبة 27.2% المقدرة في عام 2024.

شهدت أسعار الفائدة على ودائع العملاء، وكذلك الودائع فيما بين البنوك بالدينار الكويتي، انخفاضاً خلال السنة، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى فائض السيولة بالدينار الكويتي ونمو القروض بصورة طفيفة.

قامت وكالة ستاندرد آند بورز بتصنيف دولة الكويت عند مستوى +A ووكالة فيتش عند مستوى AA ووكالة موديز عند مستوى A1، وبنظرة مستقبلية مستقرة.

خلال عام 2024، كان سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي ضمن نطاق تراوح ما بين 0.30450 إلى 0.310 دينار كويتي لكل دولار أمريكي، وذلك في ضوء التقلبات التي شهدها سوق صرف العملات.

سوق الكويت للأوراق المالية

سجل مؤشر السوق الأول ببورصة الكويت أداءً أفضل منذ بداية العام بنسبة 5% تقريباً ليغلق عند 7838.76 نقطة من 7477.04 نقطة، في حين سجل مؤشر السوق الرئيسي 50 أداءً رائعاً، حيث حقق مكاسب بنسبة 24% ليغلق عند 6806.66 نقطة من 5487.40 نقطة. وكان أداء سوق الكويت للأوراق المالية أفضل من نظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بفضل النمو المتوقع في القطاع غير النفطي وخفض أسعار الفائدة وارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وحيث أن بورصة الكويت قد أصبحت جزءاً من مؤشر MSCI، فإنها تتأثر بشدة بمعنويات المستثمرين في أسواق المال العالمية، وتتوقع الأسواق أن تبرز الكويت كوجهة استثمارية تتمتع بأداء متميز في عام 2025 بدعم من الإصلاحات، والموارد القوية التي تدعم مواجهة صدمات أسعار النفط، والميزانية القوية.

نشاطات البنك

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات للأفراد، مثل فتح الحسابات، وقبول الودائع، وتقديم القروض الاستهلاكية والسكنية، وإصدار بطاقات الائتمان والبطاقات مسبقة الدفع وبطاقات الخصم، والخدمات الأخرى ذات الصلة. يضم القطاع إدارات مختلفة مثل الخدمات المصرفية الشخصية وإدارة الفروع ومركز البطاقات والخدمات المصرفية الافتراضية، إلى جانب إدارة التسويق وإدارة المبيعات المباشرة.

شهدت خدماتنا المصرفية للأفراد تطوراً كبيراً هذا العام، مع التركيز على التحول الرقمي من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة. لقد حرصنا على تقديم خدماتنا بشكل مستمر عبر جميع القنوات المصرفية، حيث نعمل باستمرار على تطوير وتقديم منتجات جديدة لتزويد العملاء بتجربة مصرفية استثنائية. وكجزء من رحلة التحول الاستراتيجية واسعة النطاق نحو الخدمات المصرفية الرقمية، أطلقنا خدمات مبتكرة مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المتطورة لقاعدة عملائنا.

ينصب تركيزنا على تقديم خدمات تتمحور حول العملاء، مما مكننا من البقاء في الصدارة في تقديم حلول مالية مخصصة. ومن خلال التكامل السلس بين التكنولوجيا والخبرة البشرية، سعينا إلى تجاوز توقعات العملاء، لا سيما في قطاعي الخدمات المصرفية المميزة والخدمات المصرفية للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية. كما واصلنا أيضًا التواصل مع العملاء ودراسة ردود أفعالهم تجاه الخدمات المقدمة لهم بهدف تطوير خدماتنا وحلولنا بما يتناسب مع احتياجاتهم.

- في عام 2024، واصل البنك رحلته الطموحة نحو التحول الرقمي وإجراء تحسينات على خدمة العملاء من خلال تحسين إمكانية الوصول وتوسيع نطاق محفظته الرقمية. وقد تم تحقيق إنجاز كبير من خلال تحديد مواقع جميع فروع التجاري وأجهزة الصراف الآلي على خرائط جوجل، مما يضمن سهولة الوصول إليها وتقديم ملاحظات فورية لجميع العملاء، الحاليين والمحتملين على حد سواء. ولم تقتصر هذه المبادرة على تعزيز الراحة فحسب، بل هدفت أيضًا إلى تحسين رضا العملاء من خلال الرد على استفساراتهم وملاحظاتهم بشكل فوري.
- يواصل البنك سياسته بتحديث شبكة فروعه وتعزيز انتشاره واستخدام أحدث التقنيات والخدمات الرقمية وفق أفضل المعايير المطبقة في الصناعة المصرفية الرقمية بما يمكنه من مواصلة رحلته الناجحة في التحول الرقمي من خلال تحسين منصاته الرقمية وتقديم خدمات جديدة ومميزة للعملاء، وقام البنك خلال العام 2024 بتطوير فرع أحمد الجابر بمدينة الكويت، ونشر عدد من مكائن الخدمة الذاتية التي تتيح للعملاء القيام بجميع العمليات المصرفية بما فيها عمليات السحب والإيداع وذلك في أماكن حيوية في الكويت منها مول 360 و دلال سنتر في السالمية، بالإضافة الى الهيئة العامة للصناعة في جنوب السرة ومؤسسة البترول الكويتية في الشويخ ومركز التدريب للقطاع النفطي في الأحمدي ومركز شركة طيران الجزيرة ومحطة الركاب T5.
- شهد شهر يونيو 2024 إطلاق خدمة الدفع الفوري من WAMD، حيث كان التجاري من بين البنوك التجريبية. هدفت هذه المبادرة إلى توسيع محفظة الخدمات الرقمية للبنك مع جذب عملاء جدد، مما يمثل خطوة رئيسية أخرى نحو تقديم خدمات مالية متنوعة وفورية.
- أدخل البنك أيضاً العديد من التحسينات على خدمة العملاء، مثل تمكين العملاء من طلب الرمز السري لبطاقاتهم الائتمانية عبر تطبيق التجاري على الهواتف الذكية، كما تم منح العملاء من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة إمكانية طلب فتح الحسابات عبر طريق T-bot على تطبيق واتساب، وقد ساهمت هذه الجهود في توفير تجربة مصرفية أكثر سلاسة وأمانًا.

مركز البطاقات

حصد البنك جائزة ماستركارد لأكثر البطاقات مسبقة الدفع تميزاً في الكويت خلال منتدى الشرق العربي للأعمال 2024، الذي أقيم في سنغافورة، والذي ركز على مستقبل المدفوعات الرقمية والذكاء الاصطناعي بمشاركة ممثلي البنوك من الشرق الأوسط ودول الخليج.

وتُمنح جائزة ماستركارد للجهات المصرفية التي تحقق إنجازات بارزة في تطوير حلول دفع مبتكرة وتقديم تجارب وحلول مصرفية متميزة للعملاء. وقد نال البنك هذه الجائزة تقديراً لالتزامه المستمر بتحديث وتطوير منتجاته وإصدار بطاقة مسبقة الدفع تحمل شعار ماستركارد بعملات متعددة تصل إلى 13 عملة توفر للعملاء الراحة والأمان، حيث يمكن تعبئتها بالعملات التي يرغبها العميل مع تميزها بمقبولية عالمية كونها تحمل شعار واسم ماستركارد وتواكب أحدث التوجهات في مجال البطاقات المصرفية والمدفوعات الرقمية.

هذا، ويوفر مركز البطاقات مجموعة متميزة من بطاقات الائتمان والبطاقات مسبقة الدفع وبطاقات الخصم المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات وتوقعات عملائنا. بالتعاون مع مزودي الخدمات المالية العالميين مثل ماستركارد وفيزا، تقدم بطاقاتنا العديد من المزايا، بما في ذلك سهولة الوصول إلى الأموال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع وبرامج المكافآت الخاصة. كما يستمتع حاملو البطاقات أيضاً بمدفوعات مريحة في جميع أنحاء العالم وفرصة المشاركة في فعاليات ترويجية حصرية.

خلال سنة 2024، تم تحسين برنامج الاسترداد النقدي لبطاقة فيزا سيغنتشر وذلك برفع معدل الاسترداد النقدي من 3% إلى 5%، مع حد أقصى للاسترداد الشهري يبلغ 500 دينار كويتي، مما أدى إلى زيادة الاستحواذ على بطاقات الائتمان ونمو استخدامها

وتماشياً مع رؤية البنك الدائمة حول تقديم أعلى مستويات خدمة العملاء، فقد قام البنك بتمديد فترة عمل مركز البطاقات ليتمكن من تقديم جميع خدماته من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة العاشرة ليلاً. تأتي هذه الخطوة حرصاً من البنك على تسهيل خدمة

مراجعيه بحيث لا يضطر العميل للخروج أثناء ساعات عمله لإنجاز معاملاته البنكية الخاصة بكل ما يتعلق ببطاقات الائتمان وخدمات الدفع الإلكترونية المقدمة من البنك

مركز الاتصال

يؤدي مركز الاتصال دوراً حيوياً في تقديم الخدمات المصرفية الشاملة والمساعدة لعملائنا على مدار الساعة. فمن خلال قنوات تكنولوجية متقدمة مثل الفيديو والخيارات الصوتية وتطبيق التجاري على الهواتف الذكية، يمكن للعملاء إتمام معاملاتهم بسهولة، والاستفسار عن منتجاتنا وخدماتنا، والحصول على المساعدة الفورية لإنجاز المعاملات.

كما يركز مركز الاتصال أيضاً على حماية وأمن البيانات، والاستجابة الفورية لحالات الاحتيال أو سرقة البطاقات، وتقديم الإرشادات للعملاء حول أفضل الحلول المصرفية التي تناسب احتياجاتهم. تضمن كل هذه الخدمات أن نبقى على تواصل دائم مع عملائنا ونقدم لهم الدعم في الوقت المناسب ونحافظ على خصوصيتهم المصرفية.

موجز عن جهود إدارة التسويق والحملات التسويقية لعام 2024

يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد جهوده لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات والعروض الترويجية لجميع شرائح العملاء. وفي هذا الصدد، قدمت إدارة التسويق مجموعة متنوعة من الحملات والفعاليات التي تهدف إلى خلق تجارب جديدة ومميزة لكل من العملاء الحاليين والمحتملين. وقد ركزت هذه المبادرات على تعزيز رضا العملاء وتلبية احتياجاتهم وتجاوز توقعاتهم. ونبين فيما يلي بعض الحملات والفعاليات الرئيسية التي تم تنفيذها في عام 2024.

- **باقة المتقاعدين**

في عام 2024، أطلق التجاري باقة خاصة لتحويل الراتب مصممة خصيصاً للمتقاعدين، إدراكاً منه لأهمية هذه الشريحة في المجتمع. تم تنفيذ هذه المبادرة بالتعاون مع "ذخر"، الشريك الاستراتيجي، لضمان حصول المتقاعدين على مزايا وخدمات حصرية. تتضمن الباقة مزايا فريدة من نوعها مثل أسعار تفضيلية على الودائع الثابتة، وهي مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المالية للمتقاعدين. ومن خلال تقديم هذه الباقة الخاصة، أكد التجاري من جديد التزامه بخدمة هذه الشريحة الهامة، وتزويدهم بالحلول المالية التي تلبي احتياجاتهم في هذه المرحلة العمرية.

- **تمويل السيارات**

كانت حملة قروض السيارات من أبرز الفعاليات هذا العام، حيث تم منح العملاء خصومات تصل إلى 1,000 دينار كويتي عند تمويل سيارتهم من خلال التجاري، مع قرض يصل إلى 25,000 دينار كويتي وشروط سداد مرنة تصل إلى خمس سنوات. وقد تم إنشاء العديد من الأجنحة الخاصة بالبنك في مواقع رئيسية ومعارض السيارات وغيرها، حيث تمكن العملاء من معرفة المزيد عن هذه العروض. وتم التعاون أيضاً مع وكلاء السيارات حيث قدموا خصومات تصل إلى 1,440 دينار كويتي على طرازات مختارة من السيارات، وعروض حصرية على السيارات الكهربائية للعملاء بمنحهم توفيراً كبيراً على سيارات أحلامهم. وهدفت هذه الحملة إلى جعل قروض السيارات أكثر سهولة مع تقديم خصومات مغرية على طرازات سيارات متميزة

- **حملات حساب النجمة**

حساب النجمة هو منتج رئيسي للترويج للادخار ومكافأة العملاء. وقد أطلق البنك تحسيناته الجديدة على الحساب، حيث تم تخفيض الرصيد المطلوب للدخول في السحوبات إلى مبلغ 200 دينار كويتي لتشجيع العملاء على بدء رحلة التوفير. ولدعم هذه الحملة، أقام البنك العديد من الأجنحة الخاصة به في مجمعات تجارية مختلفة بالإضافة على حملات تسويق إلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتشجيع فتح الحسابات وزيادة مشاركة العملاء

في يناير 2024، أقيم السحب الكبير في مروج على الجائزة الكبرى 1,500,000د.ك مما أتاح للحضور الاستمتاع بالطقس في الهواء الطلق. تمحور موضوع الفعالية حول التخييم "الكشتة" احتفالاً بمنتصف موسم التخييم. تضمنت الفعالية مجموعة متنوعة من الأنشطة، مما جعلها تجربة لا تنسى لجميع المشاركين. تميز السحب نصف السنوي الذي أقيم في مجمع الخيران مول في شهر يوليو بإعدادات رائعة تضمنت أكبر شاشة ثلاثية الأبعاد على الإطلاق في الكويت في جناح.

وبحلول منتصف العام، تم تقديم حملة "صيف نجمة" لتحفيز العملاء على الحفاظ على أرصدة حساباتهم أو زيادتها تحسباً للسحب نصف السنوي في خيران مول. بالإضافة إلى ذلك، احتفلت حملة "نجمة العيدية" في شهر يونيو بعيد الأضحى المبارك من خلال منح خمسة من عملاء نجمة المحظوظين فرصة الفوز بنجوم ذهبية كرمز للاستثمار والازدهار.

حملات وتعزيزات بطاقات الائتمان

- **حملة الصيف**

كجزء من فعالياتنا السنوية، تم إطلاق حملة التجاري الصيفية 2024 "صيفك صقيع"، حيث تم إطلاق الحملة مبكراً في شهر مايو بشكل استراتيجي لاستيعاب العملاء الذين يحجزون عادةً تذاكر الطيران والإقامة الفندقية قبل العطلة الصيفية. واستهدفت الحملة هذا العام جميع حاملي بطاقات التجاري الائتمانية، حيث أتاحت لهم فرصة الدخول في سحب شهري. استمرت الحملة لمدة ثلاثة

أشهر، مع اختيار خمسة فائزين كل شهر. وقد حصل الفائز بالمركز الأول على رحلة إلى فنلندا، بينما حصل الفائزون الأربعة الآخرون على استرداد نقدي بناءً على نفقاتهم، بحد أقصى للاسترداد النقدي يصل إلى 2,000 دينار كويتي. لم تشجع هذه الحملة على استخدام بطاقات الائتمان فحسب، بل توافقت أيضاً مع توقيت التخطيط للسفر في الصيف، مما أدى إلى زيادة مشاركة العملاء.

- **التجاري كونسيرج**

في عام 2024، عزز التجاري خدمات الكونسيرج التي يقدمها من خلال توسيع نطاق خدماته خارج الكويت ليخدم الآن العملاء في أوروبا من خلال مكتب بيكوك كونسيرج في ماربيا، أسبانيا. وتتوفر هذه الخدمة المتميزة لحاملي بطاقات فيزا إنفينيت وسيغنتشر والبلاتينية وبطاقات ماستركارد وورلد وبلاتينيوم من BA MasterCard. ومن التحسينات الملحوظة إدخال خاصية الدردشة عبر تطبيق الواتساب، مما يسمح للعملاء بالتفاعل مباشرة مع خدمة الكونسيرج وتقديم الطلبات دون الحاجة إلى مكالمة هاتفية، مما يزيد من تبسيط تجربة العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تقدم خدمة الكونسيرج خدمة صف السيارات مجاناً في مواقع جديدة لحاملي بطاقات فيزا إنفينيت وماستركارد BA، مما يضيف المزيد من الراحة والمزايا الحصرية لعملائنا

- **حملات بطاقات الائتمان**

في عام 2024، واصل التجاري استراتيجيته المتمثلة في الاستفادة من العروض والحملات الترويجية لتعزيز استخدام بطاقات الائتمان وقام البنك بالاشتراك مع العديد من المتاجر المعروفة بتوفير عروض مميزة على الالكترونيات والهواتف الذكية بخصومات مميزة عند شراء العميل لهذه المنتجات باستخدام بطاقات التجاري الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، منح البنك عملائه حاملي البطاقات الائتمانية فرصة للاستفادة بالاسترداد النقدي بنسبة 10% على مشترياتهم التي تتم في المتاجر والسوبر ماركت، ما أدى إلى زيادة المعاملات باستخدام البطاقات الائتمانية خلال شهر رمضان الكريم

- **الخدمات الرقمية**

لتعزيز التجربة الرقمية، أطلق التجاري حملة "الإشعارات الفورية" من فبراير إلى يونيو لتشجيع العملاء على تفعيل الإشعارات الفورية من خلال تطبيق التجاري على الهواتف الذكية CBK Mobile. هدفت هذه المبادرة إلى تحفيز العملاء على استخدام خدمة الاشعارات بدلاً من خدمة الرسائل النصية القصيرة، حيث حصل 35 فائزاً على 50 ديناراً كويتياً لكل منهم خلال الحملة. واستكمالاً لذلك، تم إنشاء برنامج تعليمي على وسائل التواصل الاجتماعي لتوجيه المستخدمين حول كيفية تفعيل الإشعارات الفورية، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على هذه الإشعارات وزيادة كفاءة التكاليف.

وفي شهر أبريل، قدمت حملة تحويل الأموال من التجاري " تجاري سند Tijari Send " معاملات تحويل مجانية لأول 15,000 عميل إلى الهند وباكستان ومصر والفلبين، مما أدى إلى الترويج لمنصة " تجاري سند Tijari Send " كخدمة تحويلات مالية تنافسية وموثوقة للمعاملات الدولية.

كما استخدم التجاري أيضاً القنوات الرقمية للتواصل مع العملاء وتثقيفهم، وأنتج البنك سلسلة من مقاطع الفيديو الرقمية التي تشرح ميزات أجهزة الخدمة الذاتية بهدف جذب عملاء التجاري وغير التجاري على حد سواء لاستخدام هذه الأجهزة في مواقع استراتيجية للحصول على الخدمات المصرفية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

- **إجراءات محدثة لخدمة العملاء بشكل أفضل**

في عام 2024، خطى التجاري خطوات كبيرة للارتقاء بشريحة الخدمات المصرفية الخاصة وتعزيز مكانتها كخدمة مصرفية رائدة في السوق. وكجزء من جهودنا في تعزيز الخدمات المقدمة لهذه الفئة، قمنا برعاية بطولة الغولف السنوية ونظمنا محاضرة حول بناء المنزل المستقبلي المثالي، حصرياً لعملائنا. وخلال شهر رمضان المبارك، قدمنا خدمة توصيل العيدية مجاناً وهدايا خاصة للعملاء من أصحاب الملاءة المالية العالية، مما يعزز التزامنا بالخدمات الشخصية والحصرية.

وعلاوة على ذلك، عزز البنك عروضه المصرفية المميزة من خلال تنظيم فعاليتين متميزتين بالتعاون مع وكلاء السيارات الفاخرة. وقد تم تصميم هذه الفعاليات لتوفير تجارب عملية فريدة من نوعها لعملائنا، بما يتماشى مع الطابع الحصري لفئة الخدمات المصرفية الخاصة وإظهار تفانينا في تقديم خدمات شخصية عالية القيمة لعملائنا الكرام.

- **التطورات على حساب الشباب**

في عام 2024، واصل البنك تقديم مجموعة من العروض الترويجية والحملات المتميزة للعملاء حاملي حساب الشباب لإشراكهم وتشجيعهم على تحويل مخصصاتهم الطلابية. وكانت إحدى العروض الرئيسية عبارة عن تقديم هدية نقدية بقيمة 50 ديناراً كويتياً حصرياً للعملاء الكويتيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عاماً عند تحويل مكافأتهم الطلابية. كما تم دعم هذا الحافز من خلال السحب على مضاعفة مكافأتك 200 دينار كويتي، والذي استمر طوال العام، حيث حصل العملاء الجدد على فرصتين للفوز، بينما حصل العملاء الحاليون على فرصة واحدة، مع اختيار ثلاثة فائزين كل شهر.

أتاحت حملة "أنت من يختار"، التي استمرت من أكتوبر 2023 إلى يونيو 2024، للعملاء الاختيار بين قسيمة "تطبيق طلبات" أو "وقود من شركة أولى" بقيمة 50 ديناراً كويتياً، بالإضافة إلى هدية نقدية إضافية بقيمة 50 ديناراً كويتياً لمن يحولون مكافآتهم الطلابية. ونجحت هذه الحملة في جذب أكثر من 70,000 زيارة للموقع الإلكتروني وعززت بشكل كبير من فتح الحسابات. وبالمثل، هدفت حملة السحب الرقمي، التي استمرت من يناير إلى فبراير، إلى الترويج لميزات الدفع الرقمي مثل Apple Pay. دخل العملاء الذين يستخدمون

بطاقات YOU المدفوعة مسبقاً وينفقون 10 دنانير كويتية أو أكثر في السحب على جوائز قيمة أو قسائم بقيمة 50 ديناراً كويتياً.

وبالإضافة إلى الحملات، لعب حضورنا في مختلف الفعاليات والشراكات دوراً حيوياً في توسيع قاعدة عملاء حساب YOU من خلال التعاون مع أبرز الشركات، وأدت التغطية الإعلامية من وسائل الإعلام المختلفة والتواجد في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وغيرها من الفعاليات الرئيسية الأخرى على مدار العام إلى زيادة التفاعل مع العملاء واستقطاب عملاء جدد لحساب الشباب.

وعلاوة على ذلك، كافئ عرض YOU أول 20 عميلاً متخرجاً من المرحلة الثانوية في شهر يونيو قاموا بفتح حساب عبر تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بهدية نقدية بقيمة 50 دينار كويتي، مما عزز صورة البنك بتقدير حديثي التخرج من المرحلة الثانوية. كما أظهر البنك التزامه بدعم الشباب من خلال رعاية محمد التركي، لاعب البادل المحترف وموظف البنك التجاري، في بطولة البادل الدولية في شهر يوليو، مما يعزز من حضور البنك في الفعاليات التي يرتادها الشباب.

- **مشاركة البنك في حملة "لنكن على دراية"**

تماشياً مع التزام البنك المستمر برفع مستوى الوعي وتثقيف العملاء حول الممارسات المالية والمصرفية، تستمر حملة "لنكن على دراية" في تشكيل جزءاً أساسياً من جهودنا في عام 2024. وتركز هذه المبادرة على تعزيز الثقافة الائتمانية والمالية والمصرفية وضمان أن يكون العملاء على دراية تامة بالجوانب الرئيسية للخدمات المصرفية المسؤولة. في عام 2024، وسع التجاري نطاق الحملة لتشمل قنوات جديدة مثل تنبيهات الرسائل النصية القصيرة ومقاطع الفيديو على حسابات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي والمواد المطبوعة المعروضة في فروعنا، مما يوسع نطاق وصول الرسالة ويعزز من ظهورها عبر مختلف شرائح العملاء.

نستخدم في أنشطة "حملة لنكن على دراية" منصات مختلفة لضمان أقصى قدر من التأثير، ويتم إرسال رسائل أسبوعية عبر البريد الإلكتروني إلى جميع العملاء لتقديم نصائح وإرشادات مفيدة، بينما يتم إرسال إشعارات وتحديثات أسبوعية عبر الرسائل النصية القصيرة لتذكير العملاء بالممارسات المالية الرئيسية وإجراءات منع الاحتيال. ويسعى البنك إلى استخدام جميع القنوات المتاحة بفعالية لتعزيز وعي العملاء وتعزيز الثقافة المالية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز قاعدة عملاء أكثر اطلاعاً ومسؤولية.

ويعكس هذا النهج الشامل جهود البنك ليس فقط من خلال تقديم المنتجات المالية ولكن أيضاً في دعم العملاء لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة

قطاع الخدمات المصرفية للشركات

يمثل قطاع الخدمات المصرفية للشركات أحد أهم قطاعات النشاط الرئيسية، حيث يساهم بنسبة كبيرة في أداء البنك باعتباره أحد الروافد الأساسية للإيرادات والربحية. ويهدف القطاع إلى تعظيم عوائد البنك في إطار مجموعة من المعايير المقبولة والتي قد تنطوي على مخاطر محدودة وذلك من خلال الاهتمام بتمويل الأصول ذات القيمة والجودة العالية على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي المتنوعة بما يساهم بشكل عام في حيوية الاقتصاد.

ولمواصلة تحقيق ذلك الهدف، يطبق قطاع الخدمات المصرفية للشركات منهجية ذات أبعاد متعددة لتعزيز كفاءة فريق العمل من خلال وحدات الأعمال لديه. تعمل وحدات الأعمال المتخصصة الست التابعة للقطاع على خدمة قاعدة عملائه المتنوعة من خلال دراسة احتياجاتهم الائتمانية والتمويلية لتلبية متطلبات أعمالهم قصيرة وطويلة الأجل. ويساهم التمويل الممول وغير الممول بشكل كبير في تحقيق الأرباح الصافية الإجمالية للبنك. علاوة على ذلك، يواصل فريق التحليل الائتماني المتخصص لدى القطاع إجراء تحليلات شاملة للجوانب المالية والقطاعات الاقتصادية المتنوعة والمخاطر، ويسفر ذلك التحليل عن عروض ائتمانية تفصيلية يتم إعدادها من قبل القطاع بهدف مساعدة الإدارة على اتخاذ قرارات مدروسة. وفي نفس الوقت، فإن وحدة مكتب خدمات الشركات تواصل العمل بصفتها الذراع المساند للقطاع، حيث تركز بصورة أساسية على التعامل مع المهام التشغيلية والخدمات المساندة في القطاع. ولذلك، يركز القطاع بقوة على فريق العمل المتنامي والمتفاني، ويستثمر بصورة كبيرة في تعزيز وترسيخ معارفهم ومهاراتهم بشكل مستمر لتحقيق الأهداف المحددة للقطاع.

وعلى الرغم من مواجهة قطاع الخدمات المصرفية للشركات لبعض التحديات في السوق، تمكن القطاع من زيادة قاعدة عملائه بنسبة 8% حيث قام القطاع بإنشاء علاقات ائتمانية استراتيجية، مع الالتزام بالتركيز وإعطاء الأولوية للعملاء ذوي الجدارة والجودة الائتمانية، وتعزيز العلاقات الاستراتيجية، وتنويع المحفظة الائتمانية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية الواعدة. وقد أولى قطاع الخدمات المصرفية للشركات اهتماماً خاصاً بقطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والتصنيع والتكنولوجيا المالية والطاقة الخضراء والنفط والغاز، حيث أن هذه القطاعات تقدم مساهمة كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية الشاملة. وقد واصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات تعزيز مركزه القوي باستقطاب وتمويل مشاريع هامة وإضافتها إلى محفظة التمويل بلغت قيمتها حوالي 1.6 مليار دينار كويتي مما أدى إلى تنويع المحفظة الائتمانية للبنك، مما يؤكد من جديد مكانة البنك التجاري كأحد البنوك الرائدة في تمويل مشاريع القطاعين العام والخاص.

وينصب تركيز القطاع بشكل كبير على مبادرات ومفهوم التمويل المستدام بعناصره البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، مع تسليط الضوء على الالتزام بممارسات الأعمال المستدامة والمسؤولة، حيث يواصل دعم وتمويل المشاريع القائمة مع البحث عن مشاريع جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من جهود التحول الرقمي المستمر التي يضطلع بها البنك، خصص قطاع الخدمات المصرفية للشركات الكثير من الوقت والجهد لطرح وتقديم تجربة رقمية شاملة للعملاء من الشركات تركز على احتياجاتهم السوقية. ويرى القطاع أن التحول الرقمي بمثابة وسيلة مبتكرة للعملاء وبالعملاء من خلال إشراكهم في تلك العملية بغرض تحسين تجربتهم المصرفية الرقمية، ويبذل البنك كل الجهود الممكنة للتحول من الممارسات المصرفية التقليدية إلى الممارسات المصرفية الرقمية.

قطاع الخدمات المصرفية الدولية

يحتفظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل متميزة ووطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وهو ما يعزز جهود ومساعي البنك تجاه دعم عملائه والمتعاملين معه في مزاولة أنشطتهم وتلبية احتياجاتهم المصرفية الدولية، وكذلك توسيع نطاق أعمال البنك المصرفية على المستوى الخارجي.

ويعمل قطاع الخدمات المصرفية الدولية ("القطاع") على تيسير إجراء المعاملات المصرفية التي تتم خارج دولة الكويت، سواء تلك التي تتم لصالح البنك أو لصالح العملاء، وذلك عن طريق الاحتفاظ بقاعدة كبيرة من الأنشطة والأعمال المتبادلة مع كل من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية. ويساهم القطاع في إعداد السياسات والخطط الاستراتيجية للبنك لتنويع مخاطر الانكشافات الائتمانية على مستوى القطاعات الجغرافية وقطاعات النشاط من خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من عمليات الإقراض الثنائية والمشتركة خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم داخل الكويت، ويقوم القطاع أيضاً بتمويل المشاريع داخل وخارج الكويت والتي تكون ذات أهمية استراتيجية لدولة الكويت.

خلال عام 2024، واصل قطاع الخدمات المصرفية الدولية زخم النجاح الذي حققه خلال النصف الثاني من عام 2023، مستفيداً من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة السائدة في ذلك الحين وركز على القطاعات والعملاء المدينين من الجهات السيادية، والجهات ذات الصلة بالحكومات، ومؤسسات التمويل التنموية متعددة الأطراف، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. ومن حيث التوزيع الجغرافي، ظل التركيز بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق آسيا. ونجح القطاع في إبرام صفقات إقراض إضافية بقيمة حوالي 300 مليون دينار كويتي.

بعد اقتناص صفقة إصدار كتب الاعتماد من مؤسسة البترول الكويتية، ارتفع دخل قطاع الخدمات المصرفية الدولية من رسوم كتب الاعتماد بشكل كبير خلال عام 2024. ونظراً لأن صادرات النفط هي أهم مصدر من مصادر الدخل الاستراتيجي للدولة، أظهر البنك التزامه الثابت بدعم هذه الصادرات.

واصل القطاع دعم تنفيذ مشروع أم الهيمان الاستراتيجي بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت، من خلال توفير مجموعة شاملة من التسهيلات المصرفية لشركة المشروع. وسوف يستمر القطاع بالمشاركة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق دخل ثابت في السنوات المقبلة.

واصل القطاع دعم الشركات متعددة الجنسيات العاملة في تنفيذ مشاريع متنوعة في الكويت من خلال منح التسهيلات الائتمانية لهذه الشركات لإصدار الضمانات الخاصة بالمشاريع. واستمر القطاع في تطوير علاقات وأعمال جديدة مع شركات ومؤسسات من منطقة الشرق الأقصى وتركيا وأوروبا والتي تقوم على تنفيذ مشاريع في دولة الكويت. ويحرص القطاع على تنويع الانكشافات تجاه القطاعات الرئيسية الهامة مثل المؤسسات المالية وشركات الطيران والنفط والغاز وغيرها، حيث بلغ إجمالي الأصول غير الممولة المضافة في محفظة القطاع أكثر من 250 مليون دينار كويتي خلال العام.

كما استفاد القطاع بشكل فعال من قاعدة علاقاته القوية مع العملاء لجذب الودائع للبنك، وبالتالي المساهمة في تعزيز وضع السيولة لديه.

ومن خلال مجموعة من المعاملات الممولة وغير الممولة، حافظ القطاع على جودة محفظة الأصول لديه واستمر في المساهمة في تحقيق الربحية العامة للبنك.

وسوف يواصل القطاع جهوده الرامية نحو نمو محفظة الأصول بالبناء على الزخم القائم من خلال عمليات الإسناد والمشاركة في المعاملات والصفقات الدولية على أساس اقتناص الفرص بناءً على التحليل الشامل للمخاطر والعائد، وكذلك أخذ الحيطة والحذر اللازمين. وسوف يسعى القطاع أيضاً نحو تحديد عوامل ومصادر جديدة ومحتملة للإيرادات للبنك مثل قيادة وترتيب معاملات مشتركة كبيرة لعملاء في المنطقة وخارجها سواء بصورة فردية أو مشتركة مع التركيز على التحسين المستمر للقدرات التشغيلية للقطاع.

قطاع الخزينة والاستثمار

كان عام 2024 أفضل بصورة نسبية مقارنة بعام 2023 من ناحية إدارة السيولة وتكلفة التمويل. ونظراً لبلوغ أسعار الفائدة ذروتها بالنسبة لمعظم العملات الرئيسية، فقد كان حصول البنك على التمويل طويل الأجل بسعر فائدة أقل إلى حد ما أسهل بصورة نسبية من السنوات السابقة، حيث نجح القطاع في تحسين الميزانية العمومية للبنك بشكل أكبر خلال العام، وهذا من المتوقع أن يعزز سيولة وربحية البنك. خلال عام 2024، قام البنك بإصدار الشريحة الثانية والأخيرة من السندات المساندة بقيمة 50 مليون دينار كويتي بنفس شروط الإصدار السابق. وبهذه السندات الإضافية المساندة لرأس المال، أصبحت السيولة ورأس المال لدى البنك في مركز أقوى بكثير من السابق، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى نمو الأصول بصورة أكبر.

تمكن البنك من الحصول على مصادر متنوعة وجديدة للتمويل، مما ساعده بشكل أكبر على تخفيف تركز الودائع لديه. ويقدم القطاع باستمرار أدوات جديدة لإدارة السيولة لدى البنك بصورة أكثر فعالية مع خفض إجمالي تكلفة التمويل. وقد انخفضت بالفعل هوامش الربحية على ودائع العملاء التي اعتاد البنك دفعها زيادة على السعر المعلن هذا العام بصورة نسبية مما أدى إلى تقليل تكلفة السيولة بشكل أكبر. وقدم القطاع أدوات جديدة لإدارة السيولة مثل الودائع الدائمة والودائع المهيكلة وعمليات إعادة الشراء الدائمة، التي حلت محل بعض القروض الثنائية التي كانت ذات تكلفة أكبر.

قام القطاع بزيادة محفظة الأصول السائلة عالية الجودة من خلال إضافة المزيد من السندات السيادية قصيرة الأجل التي تتمتع بأقل وزن للمخاطر وعائد أفضل مقارنة باستثمارات السوق النقدي فيما بين البنوك. كما شهدت محفظة السندات / الصكوك ذات العائد الأكبر نمواً كبيراً على الرغم من حلول آجال استحقاق عدد كبير من السندات.

وتماشياً مع الاستراتيجيات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (البيئية – الاجتماعية – الحوكمة)، قام البنك بزيادة نسبة الأصول القائمة والموجهة لتحقيق مبادئ الاستدامة في محفظته من خلال الاستثمار المباشر، أو من خلال إعادة التمويل لفئات تلك الأصول. ويتعاون البنك حالياً مع العديد من المستشارين المستقلين لوضع إطار تمويل مستدام من المتوقع أن يعزز وضع البنك من حيث تنويع الأعمال من خلال النمو الذاتي وغير الذاتي.

وبهدف تعزيز جودة الخدمات المقدمة من قطاع الخزينة والاستثمار للعملاء على مدار الساعة ،فقد قام القطاع بتطوير منصة إلكترونية لعمليات القطع الأجنبي ودمجها في النظام المصرفي الأساسي، حيث توفر هذه المنصة للعملاء وبصورة آلية لحظية أسعار صرف القطع الأجنبي بهوامش ربحية جذابة. إن خاصية التحوط التلقائية التي توفرها هذه المنصة تساعد البنك على إدارة مخاطر السوق بصورة فعالة.

يعمل قطاع الخزينة والاستثمار من خلال منظومة تعتمد على أحدث التقنيات المتعلقة ببوابات التداول الإلكتروني التي تتسم بسرعة تنفيذ أعمال المتاجرة مثل Reuters FX trading وBloomberg وT360، وكذلك المنصات الإلكترونية الرئيسية الخاصة التي تتوفر لدى البنك. وبفضل كفاءة نظم قطاع الخزينة والاستثمار وخصائص وسمات التحكم والرقابة المتعلقة بتلك النظم، فقد تمكن القطاع من القيام بأعمال التداول من خلال بيئة عمل تحد من استخدام المطبوعات الورقية وتساهم في تحسين كفاءة الأعمال. وقد قام البنك بشراء نظام جديد للخزينة بهدف أتمتة الوحدات المتنوعة المختصة بتنفيذ الصفقات وذلك في ضوء استراتيجية البنك للتحول الرقمي. ويعمل لدى قطاع الخزينة والاستثمار مجموعة من المتداولين المهنيين أصحاب الخبرات المتميزة الذين يقومون بأداء المهام والوظائف الأساسية لدى القطاع من خلال:

- **مكتب عمليات القطع الأجنبي:**
يتضمن أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي.

- **مكتب سوق النقد والدخل الثابت:**
ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية لحسابات النوسترو وعمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت، والسيولة، وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة، والتحوط ضد مخاطر السوق باستخدام عمليات المقايضة، والمحفظة الاستثمارية، والقروض الثنائية/ المجمعة (عمليات الاقتراض) والودائع المهيكلة واتفاقيات إعادة الشراء المتجددة واتفاقيات إعادة شراء السندات لأجل.

- **مكتب مبيعات الخزينة والاستثمار:**
يعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات وتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة والاستثمار مثل الودائع والعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي، وكذلك عمليات مقايضة أسعار الفائدة وغيرها من المنتجات الأخرى. كما يقوم المكتب بإدارة المحفظة الاستثمارية مثل الأسهم المسعرة وغير المسعرة والأصول الجاهزة للبيع ويتداول بشكل نشط في سوق الأسهم المدرجة وفقاً لسياسة تداول الأسهم.

وقد حقق البنك من خلال جهود قطاع الخزينة والاستثمار نمواً في ودائع العملاء غير المقيمين والقروض الثنائية والقروض المجمعة واتفاقيات إعادة الشراء المتجددة واتفاقيات إعادة الشراء لأجل ومحفظة السندات السيادية بالدولار الأمريكي والأرباح الناشئة عن التعاملات بالقطع الأجنبي.

ومما لاشك فيه، فإن ارتفاع معدل الكفاءة الإنتاجية والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية، بالإضافة إلى إتباع أحدث الوسائل التكنولوجية، كان له تأثيراً كبيراً في تحقيق أهداف قطاع الخزينة والاستثمار ضمن الاستراتيجية العامة للبنك.

قطاع إدارة المخاطر

يرى البنك التجاري الكويتي أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المستمرة وعملية اتخاذ القرار. ومن ثم، فإن الأداء المستدام والسليم للبنك يعتمد على القدرة على تحديد وإدارة المخاطر بنجاح على جميع المستويات من خلال تطبيق مناهج وممارسات وثقافة إدارة المخاطر بصورة حصيفة.

تتمثل الأهداف الأساسية لقطاع إدارة المخاطر لدى البنك في توقع المخاطر من خلال مجموعة من الإجراءات والنماذج والتقييمات ثم قياس وتخفيف تأثير المخاطر المحددة أو الناشئة، والمراقبة الملائمة للمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك من حيث العوامل الداخلية والخارجية. إن التصنيفات العامة للمخاطر تشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر أمن المعلومات.

هيكل قطاع إدارة المخاطر واستقلالية أعماله

يعد قطاع إدارة المخاطر بالبنك قطاع مستقل بذاته ويعمل بتبعية وظيفية مباشرة للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتبع بصفة إدارية وتنظيمية لرئيس مجلس الإدارة. إن قطاع إدارة المخاطر بالبنك هو قطاع مركزي يرأسه رئيس مدراء المخاطر يساعده نائب رئيس مدراء المخاطر، ويقدم آراء مطلعة ومشورة استباقية بشأن اتخاذ قرارات العمل التي تكتنفها المخاطر والتي تتخذها قطاعات وإدارات الأعمال، بالإضافة إلى رفع تقارير عن وضع المخاطر لدى البنك وضمان توفر خطط العمل لتخفيف تلك المخاطر.

ولتطوير ودمج عمليات إدارة المخاطر على مستوى البنك بحيث يتم اتخاذ القرارات بعد دراسة مستنيرة، تم تنظيم وتجميع أدوار ومهام قطاع إدارة المخاطر ضمن ثلاث فئات رئيسية هي: إدارة المخاطر الائتمانية (CRM)، وإدارة المخاطر غير المالية (NFRM)، وإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) على النحو المبين أدناه.

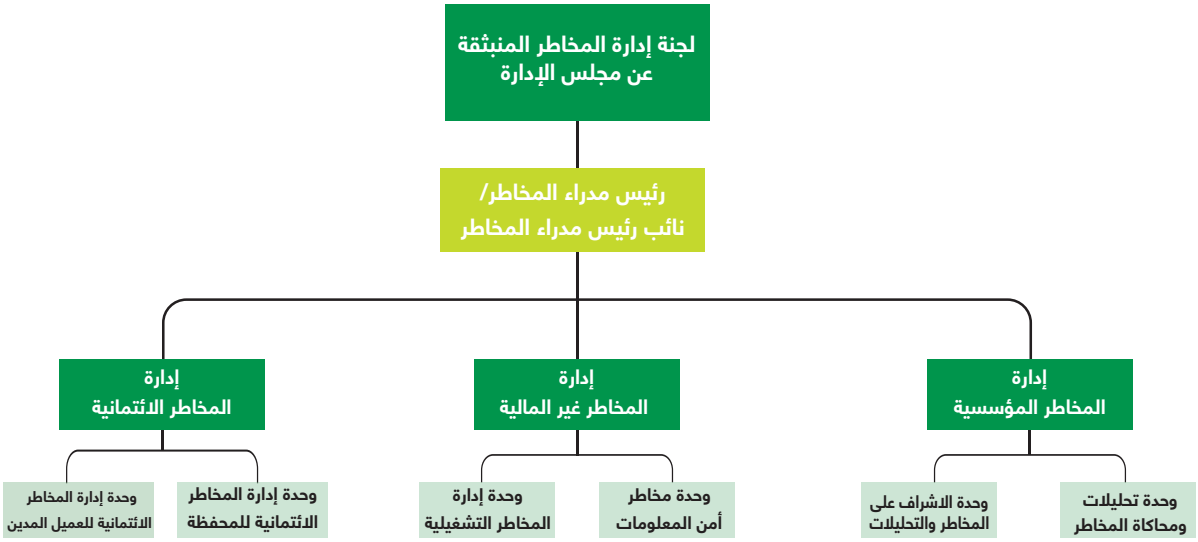

ويعمل قطاع إدارة المخاطر - الذي يضم فريقاً من المتخصصين ذوي الخبرة والمهارة في إدارة المخاطر – على القيام بمهامه الموكلة إليه في تقييم ومتابعة والتوصية بالاستراتيجيات للرقابة على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات والمخاطر المؤسسية ضمن إطار محكم وواضح من الممارسات والسياسات والإجراءات.

واصل قطاع إدارة المخاطر خلال عام 2024 العمل مع القطاعات والإدارات المختلفة على تطبيق منهجية إدارة المخاطر بصورة استباقية وحصيفة. ومن خلال رؤية مستقبلية للأحداث الجارية، قام القطاع بمراجعة العديد من السياسات وبيان نزعة البنك تجاه المخاطر والحدود الداخلية والانكشافات لبعض المخاطر العالية والقطاعات المعرضة للمخاطر وفئات الأصول لضمان التحديد المبكر والتخفيف الفعال للانكشافات الائتمانية والأطراف المقابلة التي قد تظهر عليها مؤشرات مبكرة للتعثر والإخلال. إن أحد الجهود الرئيسية تكمن في العمل مع جميع مسؤولي المخاطر بغرض أساسي وهو التعرف على المخاطر الناشئة التي قد يتعرض لها البنك وتقديم التوصيات المناسبة للتخفيف منها.

إدارة المخاطر الائتمانية (CRM)
تضم إدارة المخاطر الائتمانية الوحدات التالية:

1. وحدة إدارة المخاطر الائتمانية للعميل المدين (OCRM): تركز الإدارة بشكل خاص على المراجعة السابقة واللاحقة لعملية المنح وتقييم التسهيلات الائتمانية التي يمنحها قطاع الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخدمات المصرفية الدولية بما في ذلك تقييم خطوط الائتمان لمختلف الدول والبنوك وكذلك عروض الاستثمار وفقاً للسياسات الائتمانية والاستثمارية.

2. وحدة إدارة المخاطر الائتمانية للمحفظة (PCRM): هذه الوحدة هي المسؤولة عن مراقبة المحفظة الائتمانية للبنك وفقاً للمعايير / الحدود العامة المنصوص عليها في السياسات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تضطلع الوحدة بتقديم رأي مستقل إلى إدارة البنك بشأن المخاطر بهدف تحسين جودة المحفظة الائتمانية بصفة عامة.

إدارة المخاطر غير المالية (NFRM)
تضم إدارة المخاطر غير المالية الوحدات التالية:

1. وحدة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMD): هذه الوحدة مسؤولة عن متابعة وقياس وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للبنك، بما في ذلك مخاطر الاحتيال. تقوم إدارة المخاطر التشغيلية بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية من خلال التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة (RCSA) ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) وأعمال مراجعة الإجراءات والمنتجات الجديدة والعمليات التي انطوت على مخاطر وتم الإبلاغ عنها «وقائع المخاطر». كما تضطلع إدارة المخاطر التشغيلية بمسؤولية إدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك والتنسيق بشأن خطة استمرارية الأعمال (BCP) على مستوى البنك والتأكد من إجراء الاختبارات ذات الصلة بتلك الخطة بصفة منتظمة.

2. وحدة مخاطر أمن المعلومات (ISD): هذه الوحدة مسؤولة عن تحديد ومراقبة وقياس ورفع تقارير بشأن كافة المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات على مستوى البنك - مثل التهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت بشكل متعمد أو بصورة غير مقصودة - لضمان توافر معايير الأمان للأصول المعلوماتية. كما تقوم وحدة مخاطر أمن المعلومات بإعداد والاحتفاظ بالسياسات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات مع إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من مدى فاعلية الضوابط والأدوات الرقابية وذلك بهدف حماية الأصول المعلوماتية لدى البنك. وتقوم الوحدة برفع تقارير دورية إلى كل من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة حول قدرة البنك على إدارة أمن المعلومات ومخاطر الأمن السيبراني. وتقوم الوحدة بصفة استشارية بالتعاون مع مختلف الوحدات والإدارات بالبنك وتزويدها بالنصائح والإرشادات والتوجيهات اللازمة لتحقيق الالتزام بالمتطلبات الرقابية وإتباع أفضل الممارسات على مستوى البنك لحماية الأصول المعلوماتية.

وقامت الوحدة، بالتعاون مع قطاع الموارد البشرية، بتطوير وتقديم برامج معدة خصيصاً لجميع الموظفين لترسيخ ثقافة الوعي بأمن المعلومات على مستوى البنك. هذا، وقد عملت الوحدة أيضاً على ضمان وفاء البنك بمتطلبات شهادة الاعتماد والالتزام بمعايير أمن المعلومات في صناعة بطاقات الدفع PCI-DSS لحماية بيانات العملاء، وكذلك الحصول على شهادة الأيزو ISO 27001 ومتطلبات شهادة سويفت SWIFT CSP، إضافة إلى الوفاء بمتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن وثيقة إطار الأمن السيبراني.

إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)
هذه الإدارة هي المسؤولة عن تقديم منظور متكامل وشامل على مستوى المحفظة للمخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك من خلال تطوير رؤية مؤسسية شاملة لجميع المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الأهداف الاستراتيجية وجدوى أعمال البنك. تتكون هذه الإدارة من وحدتين مترابطتين ومتداخلتين هما:

1. وحدة الإشراف على المخاطر والتحليلات - تركز بشكل أساسي على تقييم التعليمات الجديدة /التغييرات على التعليمات القائمة، وبالتالي وضع / تطوير منهج لاستجابة سياسة إدارة المخاطر لهذه التغيرات. وهذه الوحدة مسؤولة أيضاً عن إعداد تقارير إدارة المخاطر بشكل سليم وفي الوقت المناسب مع تقديم بيانات وتفاصيل تستند إلى تحليلات وصفية.

2. وحدة تحليلات ومحاكاة المخاطر - تركز على التحليلات التطلعية (رؤية مستقبلية) والوصفية (للمحاكاة والتحسين)، وتطوير النماذج المالية لتقديم رؤى تطلعية واستباقية.

إن إدارة المخاطر المؤسسية من خلال وحداتها المترابطة هي المسؤولة عن عمليات الاحتساب والمراقبة الدورية للنسب المالية، ورفع التقارير بشأن معايير قياس مخاطر السوق والسيولة ومعدلات أسعار الفائدة، بالإضافة إلى مختلف معايير ومقاييس نزعة المخاطر. وتقوم المجموعة باحتساب رأس المال الداخلي المطلوب لمواجهة المخاطر المختلفة وفقاً لخطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى البنك ICAAP، وتضطلع بالمسؤولية عن إجراء اختبارات الضغط ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة BRMC ومجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي. كما تعقد الإدارة اجتماعات دورية للجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة الائتمان والاستثمار CIC بشأن البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للبنك، وتقوم أيضاً بإعداد تقرير شهري بشأن إدارة المخاطر والذي يتم تعميمه على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO. كما تقدم الإدارة المدخلات/البيانات الكمية الأساسية اللازمة مثل احتمالية التعثر عن السداد وقيمة الخسارة عند التعثر لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 ، وتضمن الإدارة أيضاً

تحديث سياسات إدارة المخاطر لدى القطاع وتنفذ الكثير من المشاريع الخاصة ذات الصلة بإدارة المخاطر التي تتضمن تحليلات ومحاكاة المخاطر بهدف تقييم المخاطر من منظور كمي.

وإلى جانب الأدوار والوظائف المنوطة بقطاع إدارة المخاطر، فإن إطار حوكمة إدارة المخاطر لدى البنك يشكل هيكل هرمي على قمته مجلس الإدارة، ويضم عدداً من اللجان التابعة لمجلس الإدارة مثل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات الائتمانية اللازمة وإعداد ورفع التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن قسم الحوكمة، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ. المخاطر الائتمانية

في حين أن عمليات الإقراض (داخل وخارج الميزانية العمومية) الممنوحة للأطراف المقابلة يتم اعتمادها بصورة صارمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، إلا أن إدارة المخاطر الائتمانية تضمن وضع السياسات والإرشادات والعمليات والإجراءات الملائمة لتقييم أنشطة الإقراض بشكل شامل مع مراجعة دورية وتحديث لعمليات وآليات وأساليب التقييم الائتماني.

إن سياسات الإقراض التي تقوم بإعدادها قطاعات الأعمال، وكذلك سياسة إدارة المخاطر الائتمانية، تضع المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين سياسات الإقراض الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض.

إن سياسات الإقراض تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء تقييمات ائتمانية مستقلة، كما يتم وضع حدود داخلية لتخفيف التركز الائتماني وتحسين جودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية وتأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تنطوي أنشطتها على المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية والغرض من التسهيلات وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الائتمانية الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى المحفظة الائتمانية أو بصورة انتقائية على مستوى كل عميل على حدة وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال.

إن عملية تحليل المخاطر تضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع وضع المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم وضع حدود لمخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما يقوم قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيداً من الدقة والتفاصيل عند تقييم مخاطر قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض تجاه العميل وتركز الضمانات وفقاً لمقررات الركن الثاني من معايير «بازل 3». ويتم قياس مخاطر التركز الائتماني باستخدام نموذج يحدد وبشكل شامل مخاطر التركز الائتماني على أساس العميل والقطاع والتوزيع الجغرافي.

ب. مخاطر السوق

إن الانكشاف على مخاطر السوق لدى البنك يتضح في محافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للرقابة الملائمة على مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملات وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشتمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي يتم وضعها داخلياً، حيث تعتمد القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة، ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً بصورة لاحقة للتأكيد وللتحقق من مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة. إن عمليات احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق يتم احتسابها من خلال «الخسائر المتوقعة» وفقاً لتعليمات وقواعد بنك التسويات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الاستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الاستثمارية الكلية لمجموعة البنك وتلك الخاصة بالبنك على حدة تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

ج. مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسوح به للفجوات التراكمية. كما يتم وضع حدود داخلية لتوخي الحيطة والحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة أنماط تجديد فترات الودائع وتحديد الودائع الكبيرة وتوجهات الأفراد والمؤسسات في التصرف بالأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباط ذلك بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات للسيناريوهات المحددة من البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة مخاطر السيولة. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

ويتم قياس ومراقبة معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بصفة منتظمة مقارنة بالحدود الرقابية والحدود الداخلية.

د. مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية المعرضة للمخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة، ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ووفقاً لتعليمات بازل، يقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعملات مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم أيضاً احتساب معدل حساسية القيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة للأسهم. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر أسعار الفائدة بصورة منتظمة.

هـ. المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن عدم ملائمة العمليات والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة عليها (RCSA)، وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. كما يتم مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية KRIs بصفة منتظمة. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة مسبقاً وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة.

ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط هذه في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. كما أن قاعدة بيانات وقائع المخاطر المحتفظ بها داخلياً توفر وتقدم معلومات حول مدى تكرار وأثر وقائع المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك سياسة وخطة استمرارية الأعمال وذلك لضمان الجاهزية ومعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة، حيث أن الهدف من إجراء إدارة الأزمات وخطة استمرارية الأعمال هو ضمان مواصلة واستمرارية الأعمال وأن تكون الأعطال الناتجة عن أي خلل للنظم والعمليات الهامة للبنك عند حدها الأدنى.

وتساعد التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر التشغيلية، في التخفيف والتحويل الجزئي للمخاطر التشغيلية وذلك عن طريق تحويل ونقل المخاطر بصورة حصيفة. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك بما في ذلك عوامل يتم مراعاتها في هيكلة وثائق التأمين وبيان حدود الوثائق التأمينية والمبالغ المستقطعة ومراجعات الوثائق التأمينية ومعالجة المطالبات.

و. مخاطر أمن المعلومات

إن الهدف من أمن المعلومات يكمن في ضمان الأمن العام للأصول المعلوماتية على نطاق البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك وبيئة التهديدات المستمرة، خاصة مع التغيرات المتسارعة في التكنولوجيا والتحول الرقمي.

تقدم إدارة مخاطر المعلومات أسلوب ونظام منهجي لتحديد المخاطر وتقييم الضوابط لتحقيق الهدف المذكور أعلاه، وقد قام البنك بوضع سياسة شاملة لأمن المعلومات، بالإضافة إلى سياسة إدارة مخاطر أمن المعلومات التي تقدم منهجية تفصيلية لكيفية تحديد، وتحليل، ومراقبة ومعالجة مخاطر أمن المعلومات.

ز. المخاطر الأخرى والمخاطر الناشئة

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المختصة بإدارة هذه المخاطر والرقابة عليها. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي المطلوب لمواجهة هذه المخاطر. ويواصل قطاع إدارة المخاطر جهوده لتحديد وتقييم وتخفيف تأثير المخاطر الناشئة.

قطاع التحول الرقمي والابتكار

منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة من التجاري

تماشياً مع استراتيجية البنك تجاه التحول الرقمي والابتكار، استمر قطاع التحول الرقمي والابتكار بتحديث منتجات وخدمات البنك الرقمية خلال عام 2024 من خلال تمكين المزيد من العملاء من تبني التوجه الرقمي واعتماد الطرق الرقمية الجديدة في تنفيذ معاملاتهم المصرفية، حيث تم طرح جيل متقدم من الخدمات المصرفية الرقمية، بما في ذلك الإصدارات المحدثة من تطبيق التجاري على الهواتف الذكية "CBK Mobile App". وطرح وتحديث الكثير من الحلول التكنولوجية، مثل تحديث أجهزة السحب الآلي الذكية (STM) والخزائن الخاصة من التجاري (T-Locker) ومراكز الخدمة المصرفية الذاتية (Business Island) وأجهزة الإيداع النقدي (CDM) وأجهزة السحب والإيداع للمبالغ الكبيرة (BTM) وذلك لتقديم تجربة رقمية متميزة لعملاء التجاري.

ويحرص البنك التجاري الكويتي دائماً على تعزيز نطاق الخدمات المصرفية المقدمة لجميع شرائح العملاء، وضمان تلبية توقعاتهم المتزايدة على الخدمات الرقمية من خلال إدخال الكثير من التحسينات على جميع القنوات الرقمية الرائدة بما يضمن تزويد عملائنا بمنصة سهلة الاستخدام وآمنة لإدارة أموالهم.

أصبح التجاري رائداً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية كأول بنك في الكويت يطلق تطبيق «CBK Vision» على «Vision Pro» في مايو 2024، وهو أول تطبيق مصرفي في الكويت مصمم أصلاً لـ Apple Vision Pro. واستهدف هذا الابتكار عملاء التجاري وغير التجاري على حد سواء، مما يدل على التزام البنك بتوسيع محفظة خدماته الرقمية مع جذب عملاء جدد. وبالتوازي مع ذلك، تم دمج خاصية جديدة لدفع الفواتير على تطبيق التجاري للهواتف الذكية، مما يسمح للعملاء بدفع فواتير الاتصالات مباشرة من خلال التطبيق. وتتماشى هذه التطورات مع هدف البنك المتمثل في توفير خدمات مصرفية رقمية لعملائه.

تتضمن المزايا والخدمات الرئيسية المقدمة ما يلي:

- خدمة المدفوعات الفورية "ومض".

- تحديث أجهزة السحب النقدي الذكية الموجودة داخل البنك وذلك لتسهيل عملية السحب النقدي من بطاقات فيزا وماستركارد الائتمانية.

- تعزيز وتسهيل عملية انضمام عملاء جدد عبر تطبيق التجاري على الهواتف الذكية "CBK Mobile App" بحيث يمكنهم فتح حسابات والدخول بصورة فورية على التطبيق والتمتع بجميع الخدمات الرقمية المتنوعة.

- تعزيز طباعة البطاقات الافتراضية من أجهزة طباعة البطاقات من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة (QR) من خلال تطبيق التجاري "CBK Mobile App"، أو من خلال طباعة رمز الاستجابة السريعة (QR) عن طريق مراكز الخدمة المصرفية الذاتية (Business Island).

- طلب إصدار شهادات بنكية رقمية (شهادة مديونية، شهادة آيبان، شهادة رصيد، إلخ.) من خلال تطبيق التجاري "CBK Mobile App" ومراكز الخدمة المصرفية الذاتية (Business Island) وأجهزة الخدمة الذاتية.

- يسمح تطبيق التجاري على الهواتف الذكية "CBK Mobile App" حالياً بإضافة عملات الريال السعودي والريال القطري والدرهم الإماراتي لبطاقة ماستركارد مسبقة الدفع متعددة العملات.

- تحسين "طلب الخدمات المصرفية الرقمية" لخدمة العملاء الأفراد والشركات.

- بالنسبة للعملاء الأفراد، يمكن للمستخدمين طلب فتح ودائع لأجل حسب اختيارهم.

- بالنسبة للعملاء الشركات، يمكن للمستخدمين تعبئة البطاقات والسحب منها وإجراء التحويلات بين الحسابات داخل البنك التجاري الكويتي والحسابات المحلية من خلال اتباع خطوات بسيطة وآمنة.

- يمكن استخراج كشف حساب إلكتروني ربع سنوي من خلال تطبيق التجاري على الهواتف الذكية "CBK Mobile App" ولمدة تصل إلى 10 سنوات.

• تحسين الجوانب الأمنية في عملية إدارة المستفيدين.

• الدخول على الخزائن الذكية من التجاري (T-Locker) الرقمية من خلال رمز الاستجابة السريعة (QR) للحصول على الخدمة المطلوبة.

• تحسين عملية الدخول على أجهزة السحب الآلي الذكية (STM) من خلال مصادقة رمز الاستجابة السريعة (QR) على تطبيق التجاري على الهواتف الذكية "CBK Mobile App".

• إجراء تحسينات على محادثة الواتساب للعملاء من الأفراد والشركات.

• تحسين خدمة التسجيل الصوتي التفاعلي (IVR) بغرض تعقب المكالمات التي لم يتم الرد عليها من خلال خاصية الرد على المكالمات.

• تحسين خاصية "ملاحظات العميل" من خلال تطبيق التجاري على الهواتف الذكية "CBK Mobile App" وذلك لتمكين العميل من تقديم ملاحظاته والتعبير عن مخاوفه ومتابعتها من طرف البنك بطريقة آلية سلسة.

تعكس التحسينات والجهود المبينة أعلاه التزامنا بدمج التكنولوجيا في منتجاتنا وخدماتنا المصرفية لضمان تقديم أفضل وأحدث الحلول المصرفية الرقمية لعملائنا.

ومع تطلعنا لعام 2025، يحرص البنك التجاري الكويتي على الحفاظ على مساره نحو التميز في تقديم خدمات مالية ومصرفية استثنائية، ونلتزم بالحفاظ على المزايا المصرفية المبتكرة التي نتمتع بها وتوسيع نطاق خدماتنا لتلبية احتياجات قاعدة عملائنا المتنوعة. وسوف نواصل التركيز على إضفاء القيمة المتميزة لأصحاب المصلحة لدينا والسعي لإيجاد حلول مبتكرة تركز على العملاء والاستفادة القصوى من التكنولوجيا لتحسين مستوى خدماتنا المصرفية.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً تحويلياً في القطاع المصرفي في الوقت الراهن حيث تساعد البنوك على تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف وتوفير منتجات وخدمات مصرفية رقمية جديدة ومبتكرة لعملائها فضلاً عن إدارة المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات من خلال مراقبة المعاملات واكتشاف عمليات الاحتيال.

وفي البنك التجاري الكويتي نسعى جاهدين إلى تحسين تجربة العملاء وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المتميزة التي تلبي احتياجاتهم. ويقوم قطاع تكنولوجيا المعلومات بتكثيف دعمه لقطاعات الأعمال لمساعدة البنك على المنافسة بقوة في السوق.

وبغرض دعم أنشطة وأعمال البنك، قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بالكثير من عمليات التطوير للبنية التحتية التكنولوجية خلال العام الماضي حيث قام بتنفيذ عمليات وأنظمة وأدوات متعددة، مما عزز بشكل كبير خدمة العملاء، وساعد البنك على تحقيق أهدافه التجارية. إن الحفاظ على التقدم التكنولوجي الذي حققناه في العام الماضي يمثل تحديات جوهرية. ولذلك، قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بتطوير أنظمة سهلة الاستخدام وسريعة وآمنة وسوف يواصل القطاع التزامه بالابتكار لوضع البنك في طليعة المؤسسات الرائدة في تطبيق التكنولوجيا المصرفية في الكويت.

إن قطاع تكنولوجيا المعلومات لم يقم بتنفيذ الخدمات المصرفية الذاتية فحسب، بل أعاد تعريف هذه الخدمات عدة مرات من خلال تحسين النظام لتلبية احتياجات وتطلعات العملاء. وقام القطاع بإضافة خدمات جديدة إلى تطبيق الخدمات الذاتية في الفروع. ومن خلال هذه التحديثات والتحسينات على الخدمات التي تلقى صدى كبير لدى العملاء، فإن القطاع يساعد قطاعات الأعمال في البنك على التسويق والترويج للبنك بين مجموعة واسعة من العملاء المحتملين مع المحافظة في نفس الوقت على عملائنا الحاليين. تتضمن عمليات المصادقة حالياً تقنيات متقدمة، مثل تقنية التعرف على الوجه، وهذا يحسن من مستوى الأمان ويمنع حدوث عمليات الدخول غير المصرح بها على البرامج والتطبيقات المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح استخدام رموز الاستجابة السريعة (QR) أحد الطرق المبتكرة للوصول إلى الخدمات التي نقدمها للعملاء حيث يستطيع العملاء الحصول على الخدمات بكل يسر وسهولة وهم مطمئنين بأن معاملاتهم المصرفية محمية بتقنيات حديثة ومتقدمة.

لقد قمنا بتطوير برامج متعددة جاهزة للتكامل مع المنصات الخارجية بكل سلاسة، سواء مع أنظمة عملائنا أو مع أنظمة الجهات الرقابية الحكومية. ومثال على ذلك التكامل مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية حيث يقوم العملاء بالمصادقة على عملياتهم باستخدام تطبيق الهيئة على الهواتف الذكية أو إدخال البطاقة المدنية في جهاز الخدمة الذاتية. ويقوم البنك باستخدام أنظمة التحقق من الأفراد أو المؤسسات المدرجة على القائمة السوداء، باستخدام الأنظمة السائدة في السوق، عند تقديم خدماتنا مثل فتح الحسابات وإيداع الشيكات وإصدار الشيكات المصدقة والتحويلات الخارجية.

قام القطاع بتحديث البنية التحتية التقنية لضمان الوصول إلى الأداء الأمثل مع الأمان، حيث تم ترقية أنظمة الأمان إلى أحدث إصدار من البرامج الأساسية لمعالجة الأخطاء وتحسين مستوى الموثوقية والوظائف التشغيلية. وقام القطاع بتثبيت خوادم إنتاج جديدة بغرض المعالجة بصورة أسرع. وتم تطوير النظام المصرفي الأساسي وأنظمة التشغيل وقواعد البيانات إلى أحدث الإصدارات، مما يسمح بالاستفادة من

أحدث الخصائص التشغيلية ومعالجة الأخطاء المحتملة. وقام القطاع أيضاً بترقية خوادم الاختبار لتجنب التأخير في اختبار وتنفيذ التعديلات اللازمة على تطبيقات أعمالنا.

وتعتبر ترقية الاتصالات عبر البريد الإلكتروني أحد المشاريع الرئيسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات هذا العام، حيث انتقلنا إلى منصة بريد إلكتروني أكثر قوة وأمانًا، مما يعزز تجربة المستخدم من خلال الوصول المستقر إلى البريد الإلكتروني وتصفية أكثر دقة للرسائل غير المرغوبة.

ولتحسين خدمات أنظمة الدفع لدي البنك باستخدام أجهزة الصراف الآلي الذكية (STMs)، قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بإجراء تحديثات للبرامج والأجهزة وحصلنا على شهادة المستوى الثاني (L2) من ماستركارد وفيزا. وهذه الشهادة تطمئن العملاء الذين يستخدمون أجهزة الصراف الآلي الذكية الخاصة بنا بشأن معاملاتهم التي تتم من خلال شريحة EMV الآمنة بداية من جهاز المعالجة إلى نظام التنفيذ النهائي للمعاملات. بالإضافة إلى ذلك، وبغرض توريد قطع غيار وأجزاء أجهزة الصراف الآلي الذكية بصورة مستدامة، اعتمدنا أجهزة صرف جديدة، وهذا يضمن توافر قطع غيار وأجزاء أجهزة الصراف الآلي الذكية بصفة مستمرة مما يجعلها متاحة دائمًا للعملاء. فضلاً عن ذلك، تم ترقية وحدة الأمان التي تعالج الأرقام السرية (PIN) ومعلومات البطاقة الخاصة بالعملاء. ومن خلال هذه الأجهزة الجديدة، أصبح بإمكاننا تطبيق خصائص ومزايا جديدة على البطاقة الجديدة.

إن الالتزام بالمعايير والمتطلبات التنظيمية يعتبر أمراً ضرورياً في تنظيم أعمال تكنولوجيا المعلومات. وقد حصلنا على أداة لإدارة خدمات تقنية المعلومات (ITSM) بغرض تبسيط وتوحيد الأنشطة اليومية لمكتب المساعدة، وهذا يسمح في نفس الوقت لقطاع تكنولوجيا المعلومات بإنشاء تقارير لتحديد الخدمات التي بحاجة إلى التحسين. وتتضمن الأداة أيضاً تنفيذ عملية إدارة التغيير التي يمكن من خلالها أن يقوم قطاع تكنولوجيا المعلومات بتحديد أولويات التغييرات الهامة في الأنظمة التي يطلبها المستخدمون.

إن مشاريع قطاع تكنولوجيا المعلومات تدعم النمو المستدام للبنك من خلال تبني تقنيات مبتكرة ومستقرة وآمنة. وهذه الجهود من شأنها أن توفر لعملائنا منتجات حديثة وآمنة، مع تعزيز تميز البنك والتزامه الرقابي.

قطاع العمليات

قطاع العمليات في البنك مسؤول عن تنفيذ وتسوية المعاملات اليومية التي تضطلع بها قطاعات الأعمال المسؤولة عن خدمة العملاء، حيث يقدم خدمات مباشرة وغير مباشرة لدعم قطاعات الأعمال بما يضمن تمرير المعاملات بدقة وبصورة ملائمة ضمن الإطار الرقابي المحدد.

لقد كان عام 2024 زاخراً بالإنجازات بالنسبة لقطاع العمليات بالنظر إلى المبادرات المتنوعة التي تم تبنيها للتحول الرقمي والتحسين المستمر والاستغلال الأمثل للموارد، بما يحقق الانسيابية في تمرير الأعمال بطريقة صديقة للبيئة.

إدارة تطوير العمليات (ODD)

يرى قطاع العمليات ضرورة تبني الابتكار والتكنولوجيا، ويدرك مدى قوة هذه الوسائل في عمليات التحول لتعزيز الكفاءة، وفي هذا الإطار وبغرض الارتقاء بالتجربة الشاملة للعملاء وأصحاب المصلحة، قام قطاع العمليات باستحداث إدارة تطوير العمليات.

إن إدارة تطوير العمليات قد بدأت إعادة تنظيم عملياتها التشغيلية الحالية باستخدام منهجية Agile المرنة لتحديد وتقييم وتحسين العمليات بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوفير البيانات الإحصائية التي تتطلبها إدارة العمليات.

تتحمل الإدارة مسؤولية دراسة الأنشطة التشغيلية الحالية بصورة تفصيلية واقتراح معالجة هذه الأنشطة بالطرق الأكثر فعالية وكفاءة وملاءمة، إضافة إلى توفير البيانات الإحصائية المؤيدة.

مركز إدارة النقدية (CMC)

يضمن مركز إدارة النقدية توافر النقد على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع (7/24) للعملاء وخاصة خلال فترات الذروة المصاحبة لصرف الرواتب وعطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية، بما في ذلك عمليات خدمة توصيل النقدية Cash Express. وقد قام مركز إدارة النقدية بإعادة ضبط تسلسل وسير العمل للوفاء بمتطلبات إعادة التعبئة لعدد أكبر من أجهزة السحب الآلي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بهدف تحقيق الكفاءة التشغيلية.

ويعمل مركز إدارة النقدية بالتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات وإدارة الإنشاءات والممتلكات - قطاع الخدمات العامة - على استكمال وإتمام مشروع تركيب وتشغيل أجهزة السحب والإيداع للمبالغ الكبيرة BTM الموزعة حالياً على جميع محافظات الكويت في فروع مختارة. إضافة إلى ذلك، يقوم مركز إدارة النقدية بتشغيل الخزائن الخاصة من التجاري («TLM» T-Lockers) التي تعمل بمثابة مراكز تسليم ذكية متوفرة في فروع البنك، حيث يمكن للعملاء الوصول إليها على مدار الساعة لاستلام بريد البنك والبطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات والمبالغ النقدية الخاصة بهم وغيرها من المستندات بطريقة آمنة وسريعة. فضلاً عن ذلك، فإن مركز إدارة النقدية مسؤول أيضاً عن بريد الفروع من خلال خزائن التجاري الذكية، وقد تم دمج جميع الخدمات مع نظم أنشطة الدعم وخدمة العملاء والاستفادة من تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR) وتطبيق التجاري على الهواتف الذكية لمعالجة وتمرير المعاملات.

إن مركز إدارة النقدية هو المسؤول عن تعبئة وتشغيل جميع الأجهزة الذكية التي يتم تزويد الفروع المصغرة بها والموجودة في 7 مواقع حالياً.

إدارة عمليات الخزينة والاستثمار (TIOD)
تتكون محفظة الخزينة والاستثمار من منتجات متنوعة وهي أسواق المال، وعمليات القطع الأجنبي، والمعاملات الإسلامية، والأسهم، والسندات والمشتقات. وتكون عمليات الخزينة هي المسؤولة عن تمرير جميع المعاملات التي يدخل فيها قطاع الخزينة والاستثمار وقطاع الخدمات المصرفية الدولية. تقوم هذه الإدارة أيضاً بإدارة الضمانات الخاصة بجميع المنتجات الخاصة بنظام تداول الأوراق غير المدرجة (خارج المنصة OTC) التي يتعامل بها قطاع الخزينة والاستثمار.

شاركت الإدارة في تطبيق النظام الجديد لخدمات Tata Consultancy Services (TCS) BaNCS وتوقفت عن الاعتماد على معظم البرامج القديمة القائمة على نظام VB.

قامت الإدارة وبشكل استباقي بتطبيق مشروع الانتقال إلى معدل السعر المرجعي أيبور IBOR وأطلقت العديد من المبادرات لتبني نهج صديق للبيئة للحد من استخدام الأوراق ودون التأثير على أدوات الرقابة على المخاطر.

إدارة الرقابة على تمرير العمليات (OPCD)
تقوم الإدارة بتنفيذ المعاملات المتعلقة بعمليات سويفت والرواتب وعمليات الفروع ومطابقة تسويات معاملات كي- نت وتسويات حسابات نوسترو والتسويات التشغيلية الأخرى، وتواصل الإدارة جهودها في أتمتة المهام المختلفة لضمان المعالجة المباشرة وتحقيق الكفاءة في العمل.

وتتألف الإدارة من ثلاث وحدات، وتعمل حالياً بنظام المناوبات على فترتين بهدف تحسين الوقت المستغرق لإنجاز المهام وتحسين تجربة العملاء.

إدارة شؤون الائتمان وتمرير القروض لعملاء التجزئة (RCAP)
تعمل الإدارة بمثابة مكتب دعم لمراجعة وتمرير قروض الأفراد والشركات والخدمات المصرفية الدولية وتعديلاتها، التي يتم منحها للعملاء وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وسياسات الائتمان المعتمدة لدى البنك.

تواصل الإدارة التنسيق الدائم مع قطاعات الأعمال وقطاع تكنولوجيا المعلومات لتحديث الأنظمة الداخلية للبنك حتى يتم تنفيذ عمليات المعالجة بشكل أسرع وأكثر سلاسة ومرونة بحيث تلبي متطلبات العملاء وأصحاب المصلحة الداخليين.

إدارة الخدمات التجارية
إن إدارة الخدمات التجارية هي إحدى الإدارات المتخصصة التي تقدم الدعم والمساعدة لعملاء البنك في إنجاز معاملاتهم مثل إصدار كتب الاعتماد الخاصة بالاستيراد والتصدير ومستندات التحصيل والضمانات (المحلية والخارجية). وتقوم إدارة الخدمات التجارية أيضاً بتقديم التمويل قصير الأجل لعمليات الاستيراد مقابل التزامات تجارية، وكذلك ترتيب عمليات الخصم للذمم المدينة المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير. ويعمل بإدارة الخدمات التجارية مجموعة من الموظفين أصحاب الكفاءات والخبرات والمهارات الذين يتمتعون بالمعرفة والدراية الكبيرة باللوائح المنظمة للتجارة الدولية، وكذلك اللوائح والقوانين المحلية.

واصلت إدارة الخدمات التجارية تقديم خدمات مميزة للعملاء مع مراعاة عامل الوقت عند تقديم تلك الخدمات، ونجحت في متابعة جميع طلبات العملاء من خلال نظام القطع الأجنبي FX القائم على الشبكة الإلكترونية، مع تحسين النظام لتسهيل سير العمل مع الإدارات الأخرى ذات الصلة.

إدارة شؤون الائتمان (CAD)
استمرت إدارة شؤون الائتمان في مباشرة مسؤولياتها المتمثلة في إعداد وتوفير المستندات الائتمانية وتسجيل ومراجعة البيانات المتعلقة بالضمانات وتمرير وإجراء الإعدادات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية والحدود الخاصة بها في النظام المصرفي الأساسي، فضلاً عن التحديث الدوري للتقييمات الخاصة بالضمانات. كما تضطلع بدور هام في تقديم الدعم اللازم لقطاعات أنشطة الأعمال بما يضمن حماية مصالح البنك من الناحية القانونية واستمرار سلامة المحفظة الائتمانية من خلال الالتزام بالشروط والأحكام الائتمانية المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ومتطلبات السياسة الداخلية وغيرها من الشروط والمتطلبات الأخرى.

وتضمن الإدارة أن أعمال تمرير التسهيلات الائتمانية والعمليات الخاصة بها للعملاء من الشركات تتماشى بشكل تام مع الشروط الائتمانية المعتمدة، مع ضمان حماية مصالح كلاً من البنك والعملاء. وقد قامت الإدارة أيضاً بتحسين وتطوير طريقة سير العمل مع الإدارات الداخلية ذات الصلة عن طريق نظام التذاكر المطبق لدى البنك CBK Ticketing.

إدارة متابعة القروض والتحصيل
تتألف الإدارة من وحدة التنفيذ ووحدة القضايا ووحدة دعم العمليات ووحدة متابعة واسترداد القروض (LFRU). وتضطلع الإدارة بشكل أساسي بمسؤولية تحصيل الأموال غير المسددة من العملاء الأفراد ومتابعة الإجراءات القانونية، عند الحاجة إلى ذلك.

نجحت الإدارة في استرداد أصول رديئة خاصة بالقروض وبطاقات الائتمان الممنوحة في إطار الخدمات المصرفية للأفراد، وحققت نمواً كبيراً في عملية الاسترداد بزيادة عن العام السابق برقم مزدوج.

كما أضافت الإدارة رموز خاصة بشرائح جميع العملاء المتخلفين عن السداد بغرض تسهيل آلية تحديدهم وضبط عملية المعالجة.

إدارة تطوير الأعمال الإلكترونية

تقدم إدارة تطوير الأعمال الإلكترونية خدمات رقمية متنوعة للعملاء على مدار الساعة من خلال القنوات المختلفة مثل مركز الاتصال والدردشة المباشرة وواتساب وأجهزة الخدمة الذاتية وغيرها من القنوات، بغرض تحسين تجربة العملاء الرقمية بما يتوافق مع استراتيجية البنك.

بدأت الإدارة مؤخراً في تمرير ومعالجة خطابات الضمان للعملاء الأفراد التي يتم استلامها من خلال البوابة الإلكترونية. كما تحتفظ الإدارة بمجموعة كاملة من الأدوات الجاهزة لفتح حسابات لعملاء الشركات المستلمة من خلال واتس آب أو تطبيق التجاري على الهواتف الذكية CBK Mobile، بغرض تقليص وقت تنفيذ المعاملة.

تحاول الإدارة باستمرار تحسين التجربة الرقمية للعملاء الأفراد والشركات من خلال اختبار الخصائص المختلفة المتاحة على تطبيق التجاري على الهواتف الذكية بالتنسيق مع قطاع التحول الرقمي والابتكار وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

أثرت الاتجاهات السائدة في مجال الاستدامة بشكل كبير على قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة في عام 2024، حيث قام القطاع بإجراء تحسينات متواصلة مع تبسيط وتطوير التقارير لضمان استمرارية التركيز بصورة مكثفة على التوجه الاستراتيجي والإنجازات المستهدفة للبنك. كما قام القطاع بتوجيه جزء كبير من اهتمامه نحو جهود الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، وذلك بالنظر إلى إيلاء بنك الكويت المركزي أهمية خاصة لموضوع "التمويل المستدام والجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة" في إطار خطة التنمية الوطنية "رؤية الكويت 2035".

وقامت وحدة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة - مستعينة بخبرات متخصصة - بتنظيم وتنسيق الجهود لإعداد وإصدار تقرير الاستدامة بنسخته الثانية والذي استعرض إنجازات البنك خلال عام 2023. وقد خضع التقرير لعملية تحسين شاملة بما يتماشى مع المعايير الدولية مثل مبادرة التقارير العالمية (GRI) ومؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI) وأفضل الممارسات في الصناعة، حيث تم إثراء التقرير بنتائج التحليل الكمي والنوعي وترجمة ذلك في صورة مؤشرات أداء رئيسية. إن التعاون المنظم والمتكامل قد أسفر عن تجربة تعلم مكثفة ومتسارعة لجميع قطاعات وإدارات البنك من خلال التوعية والمشاركة، وهذا أدى إلى فهم ووضع آليات القياس لمفاهيم متخصصة منها تقييم الأهمية النسبية وانبعاثات الغازات المؤدية للاحتباس الحراري والقياس الكمي للبصمة الكربونية للبنك.

وقد تم تطوير وتحسين المقاييس الخاصة برأس المال البشري وتقارير المصروفات المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتمويل المستدام بشكل ملحوظ، بما يؤكد من جديد التزام البنك التجاري بالشفافية من خلال تضمين أفضل ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتمويل المستدام في جميع إدارات وقطاعات البنك وعلى كافة المستويات لضمان مراقبة التقدم المحقق من خلال مؤشرات أداء رئيسية محددة تحديداً جيداً وخاضعة للقياس بصورة دورية.

تعتبر المشاريع والمبادرات الاستراتيجية مجالاً آخر من المجالات ذات الأولوية العالية، حيث تمثل الركيزة الأساسية التي تحافظ على رسوخ واستقرار المؤسسة في مسارها المحدد نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وإدراكاً منه لأهمية المشاريع والمبادرات المحورية، يحرص قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة على متابعة التطورات، وتحديث محفظة المشاريع والمبادرات الاستراتيجية للبنك لتعظيم الاستفادة من بيئة العمل في القطاع المصرفي المتغيرة باستمرار من خلال التنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، وتقديم تقارير دورية دقيقة إلى بنك الكويت المركزي عن تلك المشاريع.

تولى البنك التجاري الكويتي في عام 2024 رئاسة لجان اتحاد المصارف الكويتية للعامين المقبلين، حيث تم لأول مرة تشكيل لجنة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وهو ما يمثل تطوراً كبيراً في القطاع المصرفي من حيث الأهمية المنظورة لهذا الموضوع على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاع المصرفي، مما يضع البنك التجاري في موقع المسؤولية والريادة كأول بنك يترأس هذه اللجنة من خلال قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة، ويمنح البنك فرصة متميزة لنشر مرئياته وجهوده بالقطاع المصرفي في محاولة لتحفيز العمل الجماعي المشترك والتآزر بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الحكومية المعنية والبنوك والشركات المختلفة، لإحداث تأثير كبير وسريع يساهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة.

قطاع الموارد البشرية

إدارة استقطاب المواهب والكفاءات

المعارض الوظيفية

شاركت إدارة استقطاب المواهب والكفاءات التابعة لقطاع الموارد البشرية في البنك خلال عام 2024 في مختلف الأنشطة التي تلبي أهداف البنك التجاري الكويتي والرامية إلى تقديم فرص التدريب والتوظيف للخريجين الكويتيين الجدد والكفاءات من أصحاب الخبرة في القطاع المصرفي.

وكان معرض «وظيفتي» من أهم الفعاليات التي تم تنظيمها خلال عام 2024، حيث كان للبنك التجاري الكويتي تواجد كبير وفعال، وقامت إدارة استقطاب المواهب والكفاءات، بالتعاون مع مختلف الإدارات والقطاعات في البنك، بالإعلان عن الوظائف المتاحة خلال فترة المعرض. إضافة إلى ذلك، شارك البنك في العديد من المعارض الوظيفية في مختلف الجامعات في دولة الكويت مثل جامعة الكويت وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الأمريكية في الكويت وجامعة الشرق الأوسط الأمريكية وكلية الكويت التقنية والجامعة الأسترالية.

هذا، وقد عقد فريق استقطاب المواهب والكفاءات ورش عمل في العديد من الجامعات بهدف مساعدة الطلاب في تخطيط مساراتهم الوظيفية وصياغة سيرتهم الذاتية وإرشادهم نحو كيفية عرض أنفسهم في سوق العمل والاستعداد للمقابلات الشخصية للتوظيف.

كما تحرص إدارة استقطاب المواهب والكفاءات على تقديم وسائل رقمية سهلة الاستخدام للمتقدمين للوظائف في البنك من خلال مسح رمز الاستجابة السريعة (QR Code) الذي من خلاله يتمكن المتقدم من الوصول إلى الصفحة الإلكترونية الرسمية للبنك والتأكد من تطابق الوصف الوظيفي مع طبيعة الوظيفة المطلوبة. ومن بين أهداف إدارة استقطاب المواهب والكفاءات الإعلان عن الوظائف الشاغرة على مستوى البنك بصورة داخلية، حيث يتيح ذلك للموظفين الحاليين فرصة لاستكشاف قدراتهم والتطور والتعلم، وفرصة أيضاً لتغيير مسارهم الوظيفي.

كما تؤكد إدارة استقطاب المواهب والكفاءات على أهمية دخول الخريجين الجدد والباحثين عن عمل على صفحة البنك الرسمية على منصة لينكدان (LinkedIn) وذلك للاطلاع على الوظائف الشاغرة في البنك والمعلن عنها على هذه المنصة. هذا، وقد تكللت جهود البنك وقطاع الموارد البشرية في مجال استقطاب الكوادر الوطنية بالنجاح، إذ بلغت نسبة العمالة الوطنية لدى البنك كما بنهاية ديسمبر 2024 نسبة مقدارها 85% من إجمالي القوى العمالة بالبنك.

إدارة تطوير المواهب

التدريب الداخلي والتعاون مع الجهات التعليمية

تماشياً مع أهداف ومبادرات البنك التي تسعى نحو توظيف المواهب الشابة من خريجي الجامعات، استضاف قطاع الموارد البشرية الكثير من الطلاب المنتسبين لجامعات مرموقة مثل جامعة الشرق الأوسط الأمريكية وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا GUST والكلية الأسترالية في الكويت ACM وكلية الكويت التقنية K-Tech، حيث تم تدريبهم لدى القطاعات المتنوعة بالبنك وتكليفهم بمهام جديدة بهدف تعلم المهارات والخبرات والتعرف على الأدوات التكنولوجية والأفراد والمشاريع التي تتعلق بأهدافهم المهنية.

وكجزء من اهتمام البنك بتشجيع الطاقات الشبابية للاستغلال الأمثل لأوقات فراغهم خلال فترة العطلة الصيفية للتعلم واكتساب الخبرات المتعلقة بالقطاع المصرفي، دشن البنك برنامج التدريب الصيفي لعام 2024 والذي يهدف إلى تقديم تجربة تعليمية ممتعة ومتنوعة من خلال مشاركة الطلاب من مختلف المدارس والجامعات في دولة الكويت.

توقيع مذكرة تفاهم مشتركة مع كلية "HULT" لإدارة الأعمال الدولية

في إطار جهود البنك الرامية إلى تقديم أعلى مستويات التدريب والتطوير لموظفيه بما يساهم في صقل مهاراتهم في جميع مجالات العمل المصرفي وذلك عن طريق التعاون مع أبرز المؤسسات التعليمية المتميزة، قام البنك بتوقيع مذكرة تفاهم مشتركة مع كلية «HULT» لإدارة الأعمال الدولية في دبي لغرض الاستعانة بخبرات عالمية لتطوير الكوادر الواعدة من موظفي البنك وكذلك إعداد برامج متميزة في اللغة الإنجليزية تتناول العمل المصرفي ومهارات التواصل الفعال.

التعاون مع وكالة موديز « MOODY'S ANALYTICS» للعمل ببرنامج «شهادة الائتمان المعتمد»

نظراً لنجاح الدفعة الأولى من الملتحقين ببرنامج «شهادة الائتمان المعتمد» الذي عقدته وكالة «Moody's Analytics»، وهي إحدى المؤسسات الدولية الرائدة في مجال البحوث والدراسات المالية والتدريب، تم تدشين البرنامج للدفعة الثانية من موظفي البنك.

وقد تم تصميم البرنامج المتخصص «شهادة الائتمان المعتمد» لتزويد موظفي البنك التجاري الكويتي بالمهارات المتقدمة والمعايير الدولية في مجال الائتمان والتمويل، حيث يخضع المشاركون لثلاث مستويات من الوحدات ويكون الحضور بصورة ميدانية وافتراضية، ويحصلون في نهاية البرنامج على شهادة معتمدة دولياً.

صدى (ECHO) – برنامج البنك التجاري الكويتي للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة

تم توزيع حقائب غداء صديقة للبيئة كمبادرة تشجيعية للموظفين للبدء في رحلة التغذية الصحية وتحقيق الأهداف الصحية من خلال إعداد الوجبات الشخصية، وتعكس هذه المبادرة التطبيق العملي لأهداف الاستدامة البيئية التي يسعى إليها البنك من خلال الترويج لاستخدام المواد القابلة للتحلل بدلاً من العلب البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة.

مبادرة قيم البنك التجاري الكويتي – CREATE

تركز مبادرة قيم البنك التجاري الكويتي – CREATE – على ستة ركائز أساسية (الالتزام – الاستغلال الأمثل للموارد – التمكين – المساءلة – العمل الجماعي – التميز) من خلال سلسلة من الأنشطة التي يشارك فيها الموظفين وتشمل برامج الحضور الشخصي والموارد المتاحة على منصة التجاري للتعليم الإلكتروني (ثابر – Thaber) مثل المقالات ومقاطع الفيديو وغيرها، حيث يتمكن موظفو التجاري من ترجمة تلك القيم إلى أسلوب للتواصل الفعال ومبادئ قابلة للتنفيذ، مما يمكنهم من تقديم خدمات متميزة للعملاء في جميع المعاملات والعلاقات.

مبادرة السلامة - برنامج «نبض» "PULSE"

يعتمد نجاح البنك بشكل أساسي على إنتاجية وأداء موظفيه، ويتم تعزيز قدرات الموظفين على العمل وحسن الأداء باستمرار من خلال برامج تركز بصورة عامة على سلامة وصحة الموظفين. ولهذه البرامج نتائج إيجابية على كل من الموظفين والبنك، حيث تؤدي هذه النتائج إلى زيادة الإنتاجية ورفع معنويات الموظفين وتقليل معدلات التغيب عن العمل، مما يحسن من الأداء العام للبنك.

وعلى ذلك، تم عقد العديد من ورش العمل التي تهدف إلى تحسين الصحة العامة للموظفين وتعزيز بيئة عمل إيجابية.

• **«ارفع مستوى طاقتك: قوة العادات الإيجابية»** – تم التركيز على صحة الموظفين في ورشة العمل هذه من خلال تسليط الضوء على أهمية تنمية العادات الإيجابية لتعزيز الطاقة والإنتاجية.

• **«ارفع روح فريقك: معاً نتقدم»** – هدفت ورشة العمل هذه إلى تعزيز الروح والمعنويات الجماعية من خلال تسليط الضوء على استراتيجيات بناء فريق متعاون ومتطور.

• **«اهتم بصحتك: بيئة العمل»** – ركزت ورشة العمل هذه على فوائد وضعية الجسم الصحيحة بهدف تثقيف الموظفين حول كيفية الحفاظ على سلامة العقل والجسم من خلال وضعية الجسم الصحيحة لتفادي الآلام المزمنة الناتجة عن الوضعية السيئة، بالإضافة إلى توفير التدريب اللازم من قبل خبراء متخصصين في علم وظائف الأعضاء. واستمتع المشاركون بتقييمات مجانية لمساحة العمل لتحسين بيئة عملهم من أجل صحة أفضل.

• **«تعلم مبادئ التغذية الصحية وإعداد وجبة الغداء»** – هدفت ورشة العمل هذه إلى تثقيف الموظفين حول كيفية استبدال العناصر الغذائية غير الصحية بعناصر صحية لتحقيق أهداف اللياقة البدنية وتعلم كيفية إعداد أربعة وجبات صحية وسهلة التحضير مع المشروبات الصحية، بالإضافة إلى توزيع دليل طبخ يحتوي على المزيد من الأفكار عن الغداء الصحي والتي يمكن تطبيقها في المنزل.

وخلال شهر التوعية الصحية، تم توزيع أكواب قابلة لإعادة الاستخدام على الموظفين لتذكيرهم بأهمية شرب كميات كافية من الماء والمحافظة على الصحة. كما تم تحميل مجموعة متنوعة من الموارد التثقيفية المفيدة (مقاطع الفيديو – نصائح – مقالات) على منصة (ثابر – Thaber) لزيادة الوعي بالممارسات الصحية السليمة.

مبادرة مكتبة التجاري - «مختارات التجاري للقراءة»

دشن التجاري مبادرة «مكتبة التجاري» وهي مكتبة صغيرة أطلق عليها اسم «مختارات التجاري للقراءة» وذلك تماشياً مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة – جودة التعليم – والذي يهدف إلى ضمان التعليم الجيد والشامل والمنصف، وتعزيز فرص التعلم للجميع. من خلال هذه المبادرة، يمكن للموظفين الوصول إلى كتب عالية الجودة في المجالات التجارية والتطوير الذاتي والمتاحة في مختلف مواقع البنك.

إضافة إلى ذلك، تم توزيع هدايا تذكارية مخصصة لجميع الموظفين بمناسبة «اليوم العالمي للكتاب وحقوق المؤلف» تذكر بأهمية التعلم المستمر بغرض التطوير الشخصي والمهني.

الجوائز وشهادات التقديرات

• حازت إدارة التعليم والتطوير بالبنك على الجائزة الذهبية عن أفضل تعلم أثناء العمل ضمن جوائز التميز 2024 المقدمة من مجموعة براندون هول لإدارة رأس المال البشري Brandon Hall Group HCM Excellence Awards™ وذلك ضمن جوائز التعليم والتطوير، بالإضافة إلى الجائزة البرونزية لأفضل فريق تعليمي ضمن نفس برنامج الجوائز.

البنك التجاري الكويتي شريك في مبادرة «أهداف التطوير الداخلي»

أعلن البنك عن الشراكة والتعاون مع مبادرة «أهداف التطوير الداخلي» وهي مبادرة تتخذ من السويد مقراً لها. وتهدف هذه الشراكة إلى الاستفادة

من الإطار والموارد الشاملة والمتوفرة في مبادرة «أهداف التطوير الداخلي» (IDG) بغرض تطوير وتعزيز مبادرات البنك الخاصة بالاستدامة من خلال دعم وتطوير الكوادر القيادية وإعدادها لتحمل المسؤولية في المستقبل، مع تطبيق أفضل ممارسات الأعمال والقيم المؤسسية.

ومبادرة «أهداف التطوير الداخلي» هي مبادرة مفتوحة غير هادفة للربح تلتزم بتعزيز التطوير الداخلي والسعي نحو مستقبل أكثر استدامة. ومن خلال البحوث وتجميع البيانات والمهارات القائمة على الدراسة والتحليل والمعلومات الدقيقة، تساعد المبادرة على تطوير وتنمية مهارات القيادة وتمكين القادة من إدارة وتوجيه العمل نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنمية المستدامة في ظل بيئة عمل تتسم بالتغيرات المتسارعة، وقد انطلقت هذه المبادرة في عام 2023 مستوحاة من أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة وتهدف إلى العمل مع المنظمات والمؤسسات بالتركيز على التطوير الداخلي لكل من الأفراد وفريق العمل بما يؤدي إلى إحداث تغير إيجابي.

قطاع التدقيق الداخلي

هدف قطاع التدقيق الداخلي هو تقديم خدمات تأكيد واستشارات موضوعية ومستقلة صممت من أجل إضافة قيمة وتطوير عمليات البنك، ويساعد ذلك على تحقيق أهداف البنك عن طريق تبني أسلوب منهجي منظم مبني على المخاطر لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وإجراءات الحوكمة.

يتم إصدار تقارير التدقيق المختلفة التي تلخص النتائج من كل مهمة تدقيق يتم إجراؤها حيث تُرسل إلى رؤساء القطاعات والإدارات المعنية. توفر هذه التقارير أدلة لدعم التقييم السنوي عن الفاعلية الشاملة لبيئة الرقابة الداخلية. ومع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية يستطيع فقط توفير تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق عن تحقيق أهداف نظام الرقابة عن طريق تقييم تصميم مسار العمليات ونقاط الرقابة الداخلية وكذلك زيادة التحسينات التي من شأنها رفع كفاءة وفعالية مسار العمليات.

بالإضافة إلى مهام التدقيق المخطط لها، يقوم قطاع التدقيق الداخلي أيضاً بإجراء التحقيقات اللازمة عند الطلب من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي.

يلتزم قطاع التدقيق الداخلي بمعايير وإرشادات معهد المدققين الداخليين (IIA) وجمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ولجنة المؤسسات الراعية (COSO)، بالإضافة إلى جمعية فاحصي الغش والاحتيال (ACFE). كما تتوافق ممارسات القطاع مع أفضل الممارسات المهنية العالمية الخاصة بمجال التدقيق الداخلي.

خضع قطاع التدقيق الداخلي، خلال عام 2024، لمراجعة خارجية لضمان الجودة قامت بإجرائها إحدى الشركات الرائدة في مجال التدقيق والاستشارات، حيث حقق قطاع التدقيق الداخلي في البنك أفضل النتائج من حيث الالتزام بمعايير معهد المدققين الداخليين، والخبرة في مجالات الحوكمة والمخاطر والرقابة، مما ساهم في ترسيخ الاستقلالية والموضوعية التي يتمتع بها القطاع.

كما استهدف قطاع التدقيق الداخلي تقديم التدريب النظري والعملي لموظفيه. لذلك، تم عقد العديد من الدورات التدريبية لجميع موظفي القطاع، وشمل التدريب دورات محلية وداخلية، مع التركيز على المهارات الفنية والشخصية لتعزيز مهاراتهم المهنية والخاصة. كما عُقدت دورات خاصة بـ "نقل المعرفة" داخل القطاع لتبادل المعرفة والأفكار والخبرات بين أعضاء الفريق. علاوة على ذلك، فإن موظفي قطاع التدقيق الداخلي يسعون باستمرار إلى الحصول على شهادات مهنية في مجال التدقيق الداخلي.

وقام قطاع التدقيق الداخلي بتكوين فريق داخل القطاع تحت اسم "مركز التميز" بهدف تبادل المعرفة والخبرة وتعزيز التعلم والتعاون وخلق ثقافة التعلم بغرض إضافة قيمة والمساعدة في تحقيق أهداف البنك.

ويطلق قطاع التدقيق الداخلي كل عام حملته التوعوية المتعلقة بالتدقيق الداخلي تزامناً مع شهر مايو الذي يعتبر شهر التوعية الدولية بالتدقيق الداخلي وفقاً لمعهد المدققين الداخليين، حيث يتم نشر مجموعة من رسائل التوعية على شبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الداخلية للبنك، وذلك لرفع مستوى الوعي بالمهنة ودورها الهام في البنك. ونظراً لأن البنك هو رئيس الدورة الحالية لاتحاد المصارف الكويتية، فقد استضاف قطاع التدقيق الداخلي في شهر مايو 2024 منتدى التدقيق الداخلي حيث قامت بعض الشركات الدولية المتخصصة بعرض قضايا وموضوعات جديدة خاصة بالتدقيق الداخلي على جميع رؤساء التدقيق الداخلي في البنوك المحلية.

قطاع الالتزام والحوكمة

يتمتع قطاع الالتزام والحوكمة بالاستقلالية التامة وله الصلاحيات الكافية بما يضمن فعالية قيامه بالدور المنوط به، حيث يتبع مباشرة لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويقوم برفع تقاريره لها مع صلاحيات الوصول إلى مجلس الإدارة ، حيث يعمل بشكل أساسي على التحقق من مدى الالتزام بالتعليمات والمتطلبات الرقابية المحلية ذات الصلة بأنشطة وأعمال البنك وتجنيب البنك لمخاطر عدم الالتزام.

يعمل القطاع كمرجع داخل البنك بشأن الاستفسارات المتعلقة بالالتزام بالتعليمات الرقابية، حيث يقوم بتفسير وتوضيح لتعليمات الجهات الرقابية بما يضمن التطبيق الصحيح لها. كما يحرص القطاع على توطيد سبل التعاون مع كافة قطاعات وإدارات البنك المختلفة، ويعمل كحلقة وصل بين البنك والجهات الرقابية فيما يتعلق بالتعليمات الصادرة والمسائل ذات الصلة بالالتزام والحوكمة؛ فضلاً عن مساندة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تعزيز بيئة وثقافة الالتزام والحوكمة لدى كافة العاملين في البنك. ويضطلع القطاع بدور هام نحو المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتعلق بثقافة الالتزام والحوكمة.

يلعب القطاع دوراً أساسياً ضمن إطار حوكمة المخاطر التي تتكون من ثلاث خطوط دفاع بحيث تعتبر وظيفة الالتزام خط الدفاع الثاني المعني بالتحقق من الالتزام بتعليمات ومتطلبات بنك الكويت المركزي بما فيها قواعد ونظم الحوكمة.

يحرص القطاع على إعداد وتحديث سياسة الالتزام الخاصة بالبنك، ومراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بكافة قطاعات / إدارات البنك، بالإضافة إلى مراجعة جميع المنتجات والخدمات والقنوات التي سيتم طرحها و/أو القائمة للتحقق من توافقها مع تعليمات الجهات الرقابية مع الأخذ بالإعتبار معايير الاستدامة، ومراجعة وتحديث دليل الحوكمة بما يشمله من قواعد للحوكمة، ومراجعة وتحديث النظم الداخلية للجان والسياسات الخاصة بالحوكمة للتحقق من توافقها مع متطلبات قواعد الحوكمة وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية، إضافة إلى الالتزام بمتطلبات ومعايير الإفصاح والشفافية وفق قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة المقررة.

يقوم قطاع الالتزام والحوكمة بشكل سنوي بتحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام التي تواجه البنك وخططه بشأن مدى كفاءة إدارة هذه المخاطر، حيث يتم إعداد تقارير بذلك ويتم تقديمها إلى لجنة الالتزام والحوكمة ومنها إلى مجلس الإدارة. كما يقوم القطاع بكافة المهام الموكلة إليه بهدف تحقيق الالتزام بالمتطلبات الرقابية وتجنيب البنك مخاطر عدم الالتزام.

كما يقوم القطاع بعمل تقييم نصف سنوي لمخاطر عدم الالتزام على مستوى المجموعة وذلك عن طريق متابعة شركته التابعة فيما يتعلق بوضع الالتزام لديها والتحقق من مدى استيفاءها لمتطلبات الحوكمة.

هذا، وخلال عام 2024 قام القطاع من خلال عملية فحص الالتزام الرقابي وممارسات الإفصاح بالتعامل مع المتطلبات المتعلقة بسير العمل بالبنك لتأكيد التزام البنك بجميع التعليمات الرقابية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك متطلبات وتعليمات هيئة أسواق المال وقواعد البورصة بشأن الإفصاح.

إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتبر من أهم الأولويات الاستراتيجية لحماية القطاع المصرفي بصفة خاصة وحماية الاقتصاد والمجتمع بصفة عامة. وقد حرص البنك خلال عام 2024 على تعزيز إطار الحماية المصرفية من خلال تطوير منظومة شاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك انطلاقاً من التزامه بتطبيق التشريعات المحلية والدولية والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يتماشى مع أحدث التوصيات والمعايير الدولية في هذا المجال. يؤكد هذا الالتزام الدور الهام للبنك في دعم استقرار القطاع المالي وسلامته، حيث يعمل على تعزيز بيئة مصرفية تتمتع بمستوى عالٍ من الحماية لمواجهة المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويقوم مصرفنا ببذل العديد من الجهود بغرض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منها:

• مراقبة العمليات

يولي البنك أهمية كبيرة لمراقبة ومتابعة تطور المنتجات والخدمات المصرفية المتاحة لعملائنا، ويقوم بجهود مُنتظمة لمراجعة وتطوير سيناريوهات الأنظمة الالية الخاصة بمراقبة العمليات ذات الصلة بشكل دوري، وفي حالة وجود تطورات تتطلب ذلك. وقد شهد عام 2024 تقدماً ملحوظاً في تعزيز أدوات البنك الرقابية، حيث طوّر البنك أنظمة المراقبة التلقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويأتي هذا التطوير بعد دراسة متأنية للمستجدات التقنية والمتطلبات الرقابية في هذا المجال، مما أتاح للبنك رفع كفاءة أنظمة المراقبة وإجراء تحسينات شاملة على سيناريوهات الرقابة.

•معالجة التنبيهات ورفع التقارير

أظهرت البيانات الداخلية للبنك أن متوسط التنبيهات اليومية بلغ حوالي 220 تنبيهاً، يُعنى بها فريق إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بسرعة وفعالية، بهدف تحليلها ومتابعتها بشكل فوري لضمان اتخاذ الإجراءات الملائمة تجاه أي نشاط مشبوه. ويعتمد الفريق المختص على آلية مدروسة ترتكز على منهجية دقيقة لاتخاذ القرارات السليمة، بما يشمل تطبيق تدابير العناية الواجبة المتقدمة لضمان دراسة دقيقة للمعاملات التي تتطلب الفحص، ومن ثم عرضها على لجنة الإخطار المعنية، لتحديد الإجراءات الأنسب، والتي قد تشمل إحالة الحالات المشتبه بها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية وفقاً للتشريعات المحلية والتعليمات الرقابية.

• تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة

نحرص على تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة للحد من المخاطر المتعلقة بتمويل الإرهاب، خاصةً في مجال التعامل مع الدول ذات المخاطر العالية عند تنفيذ تعاملات العملاء المطلوبة، حيث نلتزم بالتحقق من عدم وجود تعاملات مع أشخاص أو كيانات مدرجة بقوائم التجميد. كما نحرص على تنفيذ وتطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بكل جدية وفعالية.

• التعاون مع جميع قطاعات وإدارات البنك

تتعاون إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع جميع القطاعات داخل مصرفنا والشركة التابعة لقياس مدى الالتزام بتطبيق كافة متطلبات واحكام القانون والقرارات الوزارية وتعليمات بنك الكويت المركزي وسياسة البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتوصيات الصادرة بمعايير مجموعة العمل المالي المعمول بها في هذا الخصوص من خلال المراجعة الدورية التي تتم على جميع تلك الأطراف للتحقق وقياس مدى الالتزام.

• التعاون مع الجهات الرقابية

نحن نؤمن بأهمية التعاون المشترك مع الجهات الرقابية ووحدة التحريات المالية الكويتية لتحقيق هدف مشترك هو مكافحة الجرائم المالية وتمويل الإرهاب وضمان الأمان المالي. ويأتي هذا التعاون انطلاقاً من حرص البنك على تطبيق منهجية شفافة تعزز من مستوى الالتزام وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والمعايير الدولية. ويؤمن البنك أن هذا التعاون يمثل ركيزة أساسية لتطوير منظومة فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يسهم بشكل مباشر في بناء إطار شامل لمكافحة الجرائم المالية، بما يضمن الاستقرار المالي ويعزز ثقة العملاء والمجتمع في القطاع المصرفي.

ونحن نسعى لتعزيز شراكتنا مع الجهات المعنية لمكافحة هذه الجرائم وضمان سلامة القطاع المصرفي والمجتمع بأسره، حيث نلتزم بتحقيق أهدافنا والالتزام بأعلى معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحفاظ على الأمان المالي والاستدامة الاقتصادية.

• التدريب

انطلاقاً من إيمانه بأهمية تطوير كفاءات موظفيه في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قام البنك بتنفيذ برامج تدريبية متخصصة ومتقدمة، شملت جميع المستويات الوظيفية، بدءاً من أعضاء مجلس الإدارة، مروراً بالإدارة التنفيذية والمناصب الإشرافية، وصولاً إلى كافة موظفي البنك. وتم تصميم هذه البرامج بعناية لتضمين حالات واقعية ودراسات عملية، بما يتيح للموظفين فهماً عميقاً للتحديات العملية في هذا المجال، ويعزز من قدرتهم على اتخاذ قرارات رشيدة في مواجهة الحالات المشبوهة. ويساهم ذلك في تأهيل الكوادر المصرفية لمواكبة تطورات الجرائم المالية وتعزيز جاهزيتهم للتصدي لها بكفاءة وفعالية، مما يعكس التزام البنك بتطوير كفاءاته وبناء فريق مؤهل يتمتع بمهارات عالية تمكنه من مواجهة التحديات المالية الحديثة.

القطاع القانوني

القطاع القانوني بالبنك هو أحد أجهزته الفاعلة والقادرة على تقديم أفضل الخدمات القانونية له على نحو يلبي احتياجاته، ويحمي مصالحه ومصالح مساهميه وعملائه، ويحفظ مكانته ويحقق طموحاته كبنك ينافس على مرتبة متقدمة محلياً ويسعى إلى تعاظم دوره ومكانته باضطراد بين وحدات الجهاز المصرفي. لذا، فإن القطاع القانوني بالبنك يمثل بيئة عمل مهنية واضحة الأهداف، تعكف على تقديم الخدمات القانونية المطلوبة منه بشكل محترف وبالسرعة الممكنة لجميع قطاعات وإدارات البنك.

يهدف القطاع القانوني إلى تكوين فريق عمل كفء ومتخصص في كافة الجوانب والشؤون القانونية، وقادر على التواصل والتفاعل بكفاءة وفاعلية مع خطط البنك واستراتيجياته، مع العمل المتواصل على تطوير قدرات ومهارات العاملين بالقطاع من خلال الممارسة والتدريب والتطوير.

هذا، وقد توصل القطاع القانوني بالتعاون مع إدارات وقطاعات البنك المتنوعة والمفاوضات الكثيرة مع العملاء المتعثرين إلي تسويات مالية هامة ومؤثرة في مسيرة البنك خلال العام 2024 من شأنها دعم المركز القانوني والمالي للبنك في الفترة المُقبلة.

كما يحرص القطاع القانوني على توفير الدقة مع السرعة والحداثة والمرونة في تقديم الاستشارات والآراء القانونية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارات والفروع المختلفة في البنك، وبما يتوافق وأحكام القانون والنظم واللوائح والتعليمات الرقابية السارية وما يلحق بها من تغييرات من وقت إلى آخر.

ولا شك أيضاً أن إحكام وتعديل عقود أنشطة وأعمال البنك ومستنداته تقع دوماً ضمن أولويات القطاع القانوني لتنظيم العلاقات التي تربط البنك بعملائه ومن يتعاملون معه على نحو منضبط وبأسلوب متوازن، مع السعي لتحديث نماذج المستندات المستخدمة من منظور قانوني كلما اقتضت الحاجة حتى تتواكب مع التطورات المتلاحقة في الصناعة المصرفية، وتلبي احتياجات البنك ورغبات عملائه.

كما يقوم القطاع بتمثيل البنك أمام جهات القضاء والتحقيق بدولة الكويت وسائر الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، ويعتبر هذا دوراً أصيلاً يسعى القطاع القانوني بالبنك إلى تحقيقه بنجاح. إضافة إلى ذلك، يلتزم القطاع بإرساء آلية فعالة وسريعة في التعامل مع طلبات الجهات المختلفة في البنك والتي تتطلع إلى الحصول على الخدمات القانونية اللازمة وإرشادها إلى الحلول المناسبة. ويقوم القطاع القانوني بهذا الدور مع الأخذ في الاعتبار القواعد القانونية واللوائح ذات العلاقة، ودون إغفال لتحديات النشاط المصرفي المتطور واعتبارات المنافسة المتزايدة.

ويولي القطاع القانوني أهمية خاصة للإسهام الجاد في نشر وتعميق المعارف القانونية المصرفية لدى العاملين في قطاعات وإدارات وفروع البنك المختلفة، وبصفة خاصة الملتحقين الجدد به، ويوفر التدريب اللازم بالجوانب والمعارف القانونية وذلك بالتعاون مع قطاع الموارد البشرية في البنك.

وأخيراً، يمثل القطاع القانوني جهة دعم ومساندة أساسية لعمليات البنك، حيث يجمع بين الخبرة القانونية والنهج الاستباقي الذي يساهم في حماية البنك. إن مشاركة القطاع القانوني الشاملة في مهام تحقيق الالتزام بالمتطلبات القانونية وإدارة العقود وتدريب موظفيه باستخدام التقنيات الحديثة لإدارة علاقات العمل مع العملاء من الناحية القانونية كلها عوامل تساهم في ضمان جهوزية البنك للعمل حتى في البيئات القانونية المعقدة مع الحفاظ على مكانته التنافسية في القطاع المصرفي.

قطاع التواصل المؤسسي

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

واصل البنك التجاري الكويتي جهوده في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث نجح خلال العام في إيصال رسالته إلى جميع شرائح المجتمع بطرحه العديد من مبادرات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية وتقديم الرعاية والمشاركة في شتى مجالات العمل الإنساني والاجتماعي والخيري.

دور بارز في مجال التنمية المستدامة

استمر الدور البارز للتجاري في مجال التنمية المستدامة بعناصرها البيئية والاجتماعية كجزء من استراتيجيته الشاملة. وقد كانت مساهمة البنك في تطوير نفق دروازة العبدالرزاق وتكفله بإجراء عملية تجديد شاملة للحديقة الواقعة أمام المركز الرئيسي للبنك من إنجازاته في مجال المحافظة على البيئة والمساهمة في جهود التخضير ونشر اللون الأخضر والاهتمام بالشكل الحضاري للدولة.

انطلاق حملة "التجاري آرت"

أطلق البنك هذا العام حملة " التجاري آرت " التي حازت على نجاح كبير بتقديمها رسالة سامية ترتكز على دمج مبادىء الاستدامة في الإبداع من خلال تعدد الورش الفنية والانشطة الخاصة بهذه الحملة.

برنامج دعم المحافظات

حرص البنك على دعم الأنشطة المجتمعية في إطار برنامجه الطموح مع محافظات الكويت الست، حيث أستمر البنك في رعاية ودعم الفعاليات المجتمعية التي تنظمها المحافظات والتي تهدف في مجملها إلى رعاية جميع فئات المجتمع وقاطني تلك المحافظات.
ومن خلال برنامج دعم المحافظات، قدم البنك العديد من المساهمات للأنشطة الصحية والرياضية وشارك برعاية عدد من الفعاليات الاجتماعية التي نظمتها محافظات الكويت لقاطنيها.

ذوي الهمم ومتحدي الاعاقة

وفي سياق الترابط والتلاحم بين جميع فئات المجتمع، واصل البنك من خلال قطاع التواصل المؤسسي اهتمامه بذوي الهمم ومتحدي الاعاقة، بتنظيم العديد من الفعاليات الموجهة لهذه الفئة، ومشاركتهم الافراح و المناسبات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، قام البنك برعاية احتفاليات العيد الوطني لمدرسة الاطفال المبدعين و استقبال طلبة مركز الرعاية النهارية لمشاركة موظفي البنك بالعيد الوطني، ولعل تكريم جمعية المكفوفين الكويتية للبنك التجاري الكويتي تقديراً لدوره في دعم أنشطة وحملات الجمعية وعلى الخدمات التي يقدمها البنك لدعم فئة ذوي الإعاقة البصرية بصفة خاصة والمحاضرة التوعوية بلغة الإشارة لهذه الفئة هو دليل آخر على رعاية البنك ودعمه لهذه الفئة الجديرة بالدعم والرعاية.

حملة ضاعف أجرك مع التجاري

يؤكد البنك التجاري الكويتي دوماً أهمية التكافل الاجتماعي والعطاء من خلال فعاليات وأنشطة متنوعة لخدمة هذا التوجه ومن أبرزها الاستمرار في حملة (ضاعف أجرك مع التجاري) وهو ما يعكس إيمان البنك بأهمية العمل الانساني والخيري في إطار المسؤولية الاجتماعية مما أثمر عن نجاح حملاته وبرامجه المبتكرة. من خلال حملة (ضاعف أجرك مع التجاري)، يقوم البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقدمه أي متبرع من عملاء البنك في حسابات الجمعيات الخيرية المشاركة.

وقد تنوعت الأنشطة والفعاليات لتحقق مبدأ الشمولية، إذ واصل البنك توزيع السلال الغذائية بالتعاون مع الجمعيات الخيرية وتوزيع الحقيبة المدرسية على طلاب المدارس والكسوة على الأسر المتعففة.

الأعياد الوطنية

بمناسبة الاحتفالات بالعيد الوطني ويوم التحرير، قام قطاع التواصل المؤسسي بتزيين مبنى البنك الرئيسي بإضاءات تبرز جمال المبنى وصور ورسومات مستوحاة من التراث الكويتي القديم، بما يؤكد اهتمام البنك بإحياء التراث الكويتي والاحتفال بهذه المناسبات الوطنية بما يؤكد روح الانتماء والولاء للوطن.

لنكن على دراية

يولي البنك اهتماماً خاصاً بحملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لنشر الرسائل التوعوية بين جميع أطياف المجتمع، حيث قام البنك بنشر الرسائل التوعوية الهادفة إلى تحذير العملاء من التعامل مع الجهات المشبوهة وضرورة توخي الحيطة والحذر بعدم الإفصاح عن بياناتهم المصرفية وحماية معلوماتهم وعدم التجاوب مع المتصلين لتجنب أي محاولات للاحتيال المالي والالكتروني. وقام البنك بدعم هذه الحملة بالأخبار الصحفية والاعلانات التوعوية عبر الموقع الالكتروني وفروع البنك وقسم الأسئلة الشائعة على البوابة الالكترونية وجميع حسابات التجاري على منصات التواصل الاجتماعي (الإنستقرام – الفيسبوك - X - سناب شات – لينكد إن – يوتيوب – تيك توك وثريدز) إلى جانب الحملات الإعلانية الموجهة لهذا الغرض.

الأنشطة المتنوعة للمسؤولية الاجتماعية

لما كانت أنشطة المسؤولية الاجتماعية لعام 2024 متنوعة، هدف البنك من خلالها تغطية جميع جوانب العمل الانساني والخيري حيث شملت العديد من الفعاليات الداخلية مثل التوعية الصحية للموظفين وخلق جو أسري يعكس روح الاسرة الواحدة للبنك، وخارجية متمثلة بالتواجد بالمحافل الاجتماعية وزيارات للمستشفيات ودعم العديد من الفعاليات التي يصعب سردها ضمن هذا التقرير، فقد رأى قطاع التواصل المؤسسي تناول هذه الانشطة بالتفصيل عن طريق مسح الباركود أدناه:

قطاع الخدمات العامة

إن نجاح أي مؤسسة يعتمد بصفة أساسية على نتائج الاستراتيجيات الموضوعة، والتخطيط الفعال، والأهداف القابلة للتحقيق والجهود الجماعية والتعاون بين قطاعات الأعمال وقطاعات الدعم التي تسعى جاهدة لتحقيق رؤية وأهداف المؤسسة.

قطاع الخدمات العامة بالبنك هو أحد القطاعات التي تقدم الدعم والمساندة، ويتبع مباشرة رئيس الجهاز التنفيذي. ويضم القطاع مجموعة من الإدارات هي إدارة الأمن وإدارة البريد وإدارة المشتريات والقرطاسية وإدارة الأصول الثابتة وإدارة الإنشاءات والممتلكات. من خلال الجهود المشتركة وخبرة فريق العمل التابع لقطاع الخدمات العامة، يواصل القطاع البحث عن أفضل الوسائل العملية التي يمكن تطبيقها لتوفير متطلبات البنك. ومن خلال تطبيق أفضل الأساليب للاستفادة من الموارد، يعمل قطاع الخدمات العامة على تحديد الموارد المتاحة والأولويات المطلوبة والاستفادة من هذه الموارد بصورة أكثر فاعلية لتلبية متطلبات المشاريع القائمة ومعايير الجودة مع تقليل نسبة الهدر وازدواجية الأعمال، وهذا يمكننا من البقاء في المسار الصحيح على طريق تحقيق معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

ويسعى قطاع الخدمات العامة إلى تسهيل أنشطة العمليات لديه، حيث رسخ القطاع خلال عام 2024 إنجازاته المتميزة من خلال وضع الاستراتيجيات المناسبة لكافة الإجراءات لتتوافق مع مؤشرات الأداء الرئيسية للقطاع. ويعمل القطاع بروح الفريق الواحد لتقديم خدماته بصورة مستدامة وعالية الجودة.

مبادرات قطاع الخدمات العامة لتوفير الطاقة والاستدامة
قام قطاع الخدمات العامة بدمج معايير كفاءة الطاقة في مشاريعه الإنشائية، بما في ذلك:

- ترشيد المياه: تركيب صنابير مياه مزودة بأجهزة استشعار آلية في المبنى الرئيسي للبنك وفي الفروع المختلفة ضمن جهود البنك المستمرة نحو الاستدامة.

- الإضاءة الموفرة للطاقة: تركيب إضاءة موفرة للطاقة (LED) في جميع فروع ومباني البنك للتقليل من استهلاك الكهرباء، بالإضافة إلى أجهزة استشعار الحركة في المبنى الرئيسي ومبنى البنك في شارع بيروت – حولي – لضمان استخدام الطاقة فقط عند الحاجة.

- ساهم تركيب ألواح شمسية في مبنى التجاري على طريق الدائري السادس في تقليل استهلاك الطاقة، ويتم دراسة تركيب المزيد من الألواح في منشآت البنك المختلفة.

- استخدام وتركيب الحلول المستدامة مثل مادة البولوفينيل كلوريد PVC المعاد تدويرها ، وأبواب دورات المياه، والصنابير الموفرة للمياه في المبنى الرئيسي ومبنى البنك في حولي، وهذا يعكس مدى اهتمام القطاع بالممارسات المستدامة.

- السجاد المستدام: تركيب سجاد مقاوم للحريق مصنوع من مواد معاد تدويرها في مختلف منشآت البنك.

التحسينات البيئية والمجتمعية
مبادرات التخضير: تشمل جهود تخضير حول المبنى الرئيسي للبنك والنصب التذكاري «طير السعد» ونصب علم الكويت على تقاطع طريق 40 وطريق 60.

إدارة الإنشاءات والممتلكات
لعبت إدارة الإنشاءات والممتلكات دوراً أساسياً في جهود البنك الناجحة والهادفة إلى التوسع، حيث عملت على ضمان الانتهاء من فتح الفروع الجديدة وتجديد فروع أخرى في الوقت المناسب، حيث يشمل دور إدارة الإنشاءات والممتلكات عملية التخطيط والتصميم وإنشاء الفروع الجديدة، وكذلك إدارة عملية تنفيذ المشاريع بكفاءة للتأكد من فعالية وملاءمة التكلفة وإدارة الجودة والتخفيف من المخاطر.

كما أن إدارة الإنشاءات والممتلكات هي المسؤولية أيضاً عن إدارة وصيانة وتحديث مختلف فروع ومنشآت البنك بفاعلية، حيث تضمن الإدارة إجراء عمليات الصيانة الشاملة والفعالة والصديقة للبيئة لضمان حسن سير عمليات البنك. وبالإضافة إلى قيامها بإدارة ممتلكات البنك، تشرف الإدارة على العقارات المستأجرة وتضمن الالتزام التام بكافة متطلبات التراخيص الرسمية اللازمة.

تقوم الإدارة بتقديم خدمات لوجستية عالية الجودة من حيث الإنشاءات وإدارة المواقع والتخطيط وتصميم الفروع الجديدة وتجديد وتحديث الفروع القائمة وتركيب أجهزة جديدة للسحب والإيداع سواء داخل منشآت وممتلكات البنك أو خارجها.

إن إدارة الإنشاءات والممتلكات لا تقوم بإجراء الصيانة العامة للبنية التحتية الخاصة بمنشآت البنك فحسب بل أنها تتبنى مبادئ الاستدامة والمشاركة المجتمعية ورعاية الموظفين لضمان توفير بيئة عمل جاذبة وآمنة وصديقة للبيئة على مستوى كافة مواقع البنك.

وتواصل إدارة الإنشاءات والممتلكات التركيز على تحقيق أهداف البنك نحو النمو والاستدامة من خلال ضمان الكفاءة العالية للمشاريع الإنشائية التي تتم في جميع مواقع البنك مع مراعاة المسؤولية البيئية.

إدارة الأمن
التزمت إدارة الأمن بمعايير السلامة وبذلت أقصى درجة من العناية حسب الممارسات السائدة لضمان اتخاذ جميع تدابير الأمن والسلامة اللازمة لحماية الموظفين والعملاء ومنشآت البنك في جميع الأوقات.

حققت إدارة الأمن خلال السنة المالية 2024 الكثير من الإنجازات الهامة، نذكر بعضاً منها على النحو التالي:

- **نظام حضور الزائر عبر رمز الاستجابة السريعة (QR)**

تم تطبيق نظام جديد يستخدم رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذا النظام متصل بالهيئة العامة للمعلومات المدنية لغرض تسجيل دخول/خروج الزوار والتعرف على العدد اليومي لزوار البنك، حيث يتحقق نظام الهيئة العامة للمعلومات المدنية من اسم الزائر ورقم الهوية الخاصة به وجنسيته وتاريخ انتهاء بطاقته المدنية وختم يُظهر توقيت الزيارة وغيرها من المعلومات.

- **بطاقات الهوية الأمنية تحمل شعارات مصغرة ومصممة خصيصاً لموظفي البنك الذين تم تدريبهم على إدارة حالات الطوارئ**

تم توزيع بطاقات هوية أمنية تحمل شعارات مصغرة على الموظفين المسؤولين عن إدارة الأزمات والحالات الطارئة، حيث تسمح هذه الشعارات الصغيرة، الموجودة على بطاقات الهوية الأمنية، بالتعرف بسهولة على الموظفين المختصين الذين تم تدريبهم على الإسعافات الأولية ومكافحة الحرائق ولغة الإشارة.

- **الممارسات الصحية في بيئة العمل**

إضافة إلى التدابير الصحية وسلامة الموظفين، توصل فريق الأمن لفكرة وضع ملصقات تبين «السعرات الحرارية» على سلالم المبنى الرئيسي للبنك لمساعدة الموظفين على تحديد مقدار السعرات الحرارية التي يمكن حرقها من خلال استخدام السلالم بدلاً من المصاعد.

- **التحسينات الأمنية**

تم تركيب كبائن أمنية مزودة بأجهزة تكييف خارج المبنى الرئيسي للبنك لحماية موظفي الأمن لدى البنك من حالات الجو القاسية، ويجري التخطيط لتركيب المزيد من هذه الكبائن في فروع ومنشآت البنك الأخرى.

إدارة المشتريات والقرطاسية

تعمل إدارة المشتريات والقرطاسية بصورة دائمة على بذل جهود حثيثة لتوفير مواد وخدمات عالية الجودة وبسعر مناسب لجميع قطاعات وإدارت البنك.

بدأت إدارة المشتريات والقرطاسية بعملية تجميع العلب البلاستيكية الفارغة من جميع فروع ومنشآت البنك وإرسالها إلى شركة متخصصة لإعادة التدوير، ومن خلال هذه العملية، يمكن المساهمة في تقليل تأثير إنتاج البلاستيك على البيئة لضمان مستقبل أكثر استدامة.

وتقوم الإدارة بتشجيع مزودي الخدمات على الالتزام بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة والجهود القائمة على تقليل البصمة الكربونية حيث يحرص فريق المشتريات على توفير الاحتياجات من الموارد والمنتجات الصديقة للبيئة والقابلة للتحلل البيولوجي، ويلعب دوراً هاماً في تشجيع مزودي الخدمات على تقديم شهادات تؤكد على الالتزام بتطبيق «عوامل خفض البصمة الكربونية».

إدارة البريد

تطبق إدارة البريد نظام الطرود البريدية الرقمي لمتابعة والتحقق من البريد الداخلي باستخدام رمز الاستجابة السريعة QR code، وهذا النظام سهل على إدارة البريد تنفيذ مهامها بطريقة رقمية ودون الحاجة إلى الاحتفاظ بسجلات ورقية حيث يمكن تتبع البريد بسهولة من خلال السجل الرقمي القائم على النظام الآلي.

قواعد ونظم الحوكمة

مقدمة

يستند البنك التجاري الكويتي في تطبيقه لقواعد الحوكمة إلى التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وآخرها تلك الصادرة في 10 سبتمبر 2019 وإلى المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الخصوص، وذلك إرساءً لأفضل الممارسات في كافة مجالات الحوكمة الرشيدة، حيث يقوم البنك بتطبيق مجموعة من النظم الداخلية والسياسات والممارسات التي تستهدف تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك من حيث تعزيز ثقافة المساءلة والمشاركة والعدالة والنزاهة والابتكار والتحول الرقمي وإرساء عوامل التنمية المستدامة.

يحرص البنك على الاستمرار بتعزيز سياساته وإجراءاته وممارساته مستهدفاً التطبيق الفعال لكافة القوانين والتعليمات والمعايير الصادرة من مختلف الجهات الرقابية بشأن ممارسات الحوكمة الرشيدة مع الحرص على تحقيق التوازن بين تطبيق معايير الحوكمة واتباع اسلوب القيادة المرنة التي تساعد على اتخاذ القرارات بشكل مرن ومبتكر دون الإخلال بالتعليمات والقوانين، وذلك حماية للبنك ومصالحه ومصالح مساهميه ومودعيه ودائنيه وعملائه والعاملين فيه وغيرهم من أصحاب المصالح، كما يتم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحديث النظم الداخلية والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات تلك القوانين والتعليمات والمعايير.

يحرص البنك على تعزيز ثقافة التنمية المستدامة والتمويل المستدام في مختلف أعمال ونشاطات البنك وتضمين معايير الإستدامة ضمن استراتيجية البنك، كما يحرص البنك على التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تتعلق بالبنك، وذلك بالحفاظ على سريتها لحين الإفصاح عنها وفق التعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال وقواعد البورصة، فضلاً عن نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك والذي يتضمن كذلك دليل الحوكمة المعتمد لدى البنك.

المساهمين الرئيسيين

فيما يلي بيان بالمساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم 5% من رأس مال البنك كما في نهاية عام 2024.

شركة الشرق القابضة	%23.918

هيكل الحوكمة

قام البنك بوضع هيكل واضح للحوكمة يهدف إلى توفير معايير وممارسات حوكمة كافية وفعالة لمجموعة البنك، وقد تم مراعاة أن يتضمن هيكل الحوكمة أشكالاً مناسبة من الرقابة الفعالة على أنشطة المجموعة بما يحقق الحوكمة الرشيدة، ويتم مراجعة هذا الهيكل بشكل دوري للتحقق من استمرار ملائمته وليعكس أية تطورات في هذا الشأن. ويبين الشكل التالي الهيكل العام لإطار الحوكمة.

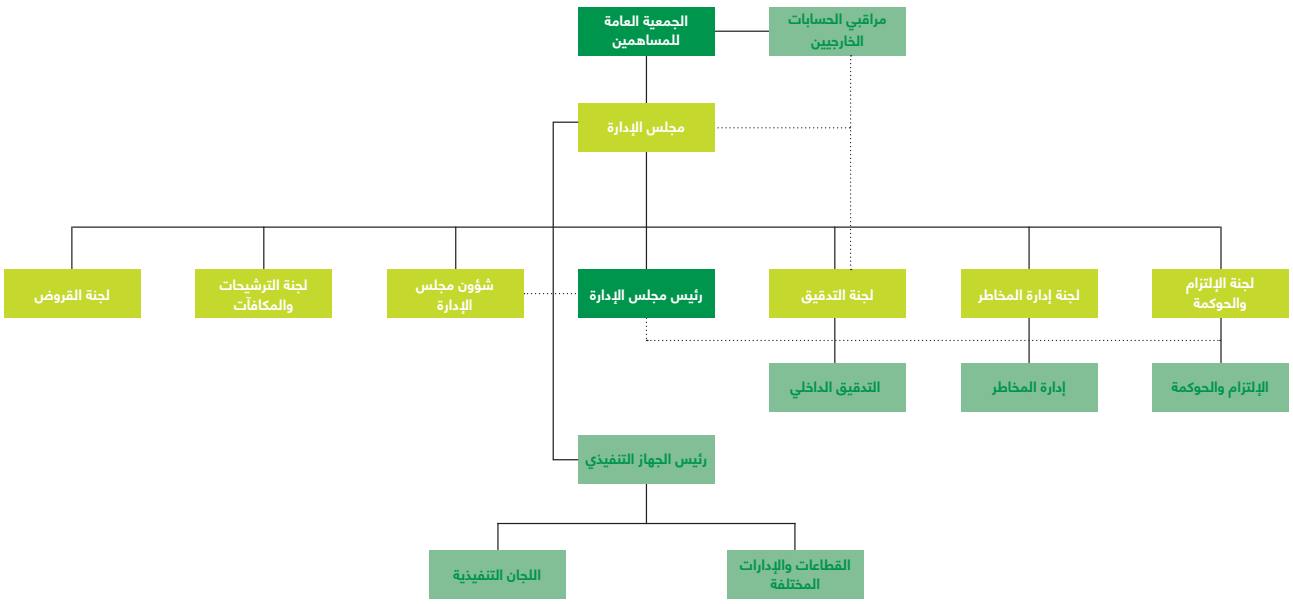

مجلس الإدارة ومسؤولياته الرئيسية وأبرز إنجازاته

يتم انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة بالتصويت السري وذلك لمدة ثلاث سنوات بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي، وفقاً لقانون الشركات ولائحته التنفيذية وقواعد الحوكمة وكذلك النظام الأساسي للبنك حيث تم خلال العام 2024 انتخاب مجلس إدارة جديد للفترة (2024-2026).

قام البنك خلال العام 2024 بطرح الإصدار الثاني ضمن برنامج إصدار السندات المساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال، بقيمة لا تزيد عن 50 مليون دينار كويتي . ويهدف الإصدار إلى تنويع قاعدة رأس المال ودعم نمو أصول البنك وتعزيز نسب السيولة والنسب الرأسمالية بما فيها نسبة كفاية رأس المال نظراً لأن إصدار السندات سوف يوفر للبنك تمويل طويل الأجل ومواجهة أية نفقات رأسمالية مستقبلية للبنك في سبيل تنويع الخدمات والمنتجات.

المهام والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك بشكل عام بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل، وتحديد استراتيجية ونزعة المخاطر، وتطوير معايير الحوكمة ومعايير الاستدامة والتمويل المستدام، واعتماد السياسات، وتطوير الثقة العامة في إدارة البنك بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنظيم أعمال البنك وتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامته المالية، والحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، والتركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها بما في ذلك مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، وحوكمة الالتزام، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي وتحقيق التنمية المستدامة، وغير ذلك من مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق المجلس بموجب القوانين واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

ويولي مجلس الإدارة أهمية كبيرة لتطبيقات الحوكمة وحوكمة الاستدامة الثلاثية، حيث يحرص على خلق ثقافة القيم المؤسسية لدى كافة العاملين في البنك من خلال السعي الدائم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الأداء والالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية خاصة قواعد ونظم الحوكمة. وعلى ذلك، يتبنى المجلس حزمة من النظم والسياسات والتقارير التي يسعى إلى تطبيقها بشكل فعال كثقافة مؤسسية وليس كتعليمات رقابية.

ويتسم هيكل مجلس الإدارة بصفة جماعية بالتنوع في المؤهلات العلمية والخبرات العملية والمهارات المتخصصة والمعرفة المناسبة في مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية والتخطيط الاستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والبيئة التنظيمية والرقابية ومعايير الاستدامة والتمويل المستدام، فضلاً عن ذلك فإن المجلس على اطلاع مستمر بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ أحمد دعيج الصباح – رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس العلوم - تخصص تمويل عام 2000 من جامعة بنتلي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال - تخصص إدارة عامة واستراتيجية عام 2008 من كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال، للشيخ أحمد خبرة طويلة ومتنوعة من خلال شغله المناصب والوظائف القيادية التالية:

تولى الشيخ/ أحمد المناصب التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية من 2014 حتى 2020.
- رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت من فبراير 2022 وحتى تاريخه. وقد سبق أن شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 2019 حتى 2022.
- عضو في الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب من مايو 2022 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في معهد الدراسات المصرفية ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي من 2018 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للمقاصة ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي من 2018 حتى 2019 وتم إعادة تعيينه اعتباراً من مايو 2022.

كما شغل الشيخ/ أحمد الوظائف التالية:

- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من 2010 حتى 2012.
- مدير استثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2012 حتى تاريخه.
- محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي في وحدة خدمات المساهمين من 2005 حتى 2010.
- مخطط في مؤسسة البترول الكويتية من 2001 حتى 2003.

ويشغل الشيخ/ أحمد حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، كما أنه رئيس لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة. وقد سبق أن شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 2015/4/4 إلى 2018/3/31 وعضوية مجلس الإدارة من 2012/4/29 إلى 2015/4/3.

السيد/ عبدالرحمن عبد اللّه العلي – نائب رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية عام 1975 وعلى ماجستير إدارة أعمال / تمويل واستثمار عام 1979 من جامعة ويسكونسون ماديسون / الولايات المتحدة الأمريكية.

لدى السيد/ عبدالرحمن خبرة كبيرة في مجال الاستثمار وتمويل المشاريع، وقد جاء جانباً كبيراً من خلال شغله المناصب والعضويات التالية:

- نائب رئيس أول في مؤسسة الخليج للاستثمار من 1985 حتى 2002.
- عضو مجلس إدارة في البنك الصناعي من 2010 حتى 2011.
- عضو مجلس إدارة في الشركة المتحدة للحديد من 1998 حتى 2015.
- عضو مجلس إدارة في الشركة المتحدة القابضة من 1998 حتى 2006.
- عضوية لجنة أخلاقيات البحوث في مركز دسمان للسكر منذ عام 2010 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد/ عبد الرحمن يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة منذ شهر أكتوبر 2020، كما أنه يشغل عضوية لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال عام 2000 من جامعة ريتشموند في فرجينيا، وخلال مسيرته العملية شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة أجيال العقارية الترفيهية من 2014 حتى 2023.
- شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية من 2014 حتى تاريخه.
- الشركة الأولى للاستثمار من 2014 حتى تاريخه.
- فينشر كابيتال بنك (البحرين) من 2012 حتى 2023.
- شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من 2016 حتى 2019.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2012 حتى 2019.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الخليج للطاقة القابضة من 2011 حتى تاريخه.

وللسيد/ محمد الكندري خبرات متنوعة من خلال شغله الوظائف القيادية التالية:

- نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2017 حتى تاريخه.
- مدير تنفيذي للاستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2011 حتى 2017.
- نائب رئيس إدارة الأصول في شركة الرؤيا للاستثمار والإجارة من 2007 حتى 2009.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 28 يناير 2020، فإن السيد/ محمد الكندري يشغل حالياً عضوية كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ طلال محمد الصباح

حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال عام 2001 من الجامعة الأمريكية / واشنطن دي سي، ويعمل الشيخ/ طلال الصباح حالياً في شركة مجموعة الأوراق المالية بوظيفة مستشار مالي، كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة الخليج لصناعة الزجاج من 2005 حتى 2006.
- شركة صناعات التبريد والتخزين من 2003 حتى 2008.

وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن الشيخ/ طلال يشغل حالياً عضوية كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ مناف محمد المهنا

حاصل على بكالوريوس هندسة معمارية عام 1989 من جامعة ميامي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة المشاريع عام 1997 من جامعة الكويت. وللسيد/ مناف خبرات متنوعة سواء من خلال عمله في القطاع العام والقطاع الخاص وعلى مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في الجهات التالية:

- وزارة الدفاع - هندسة المنشآت العسكرية - مراقب للمشاريع الخاصة (مشاريع قوات التحالف) من عام 1991 إلى عام 2008.
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة من عام 2006 إلى عام 2018.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأولى لتسويق الوقود من 2009 حتى 2010.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج الوطنية القابضة من 2010 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة شركة الامتيازات الخليجية القابضة من 2010 حتى 2018.
- المدير التنفيذي لشركة بلاتينيوم المتحدة من 2003 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن السيد/ مناف يشغل حالياً عضوية كل من لجنة القروض ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ يوسف يعقوب العوضي

حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة عام 2004 من جامعة الكويت. وتمتد خبرة السيد/ يوسف إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة وظائف في شركات متعددة على النحو التالي:

- نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الصناديق الاستثمارية ومحافظ العملاء في شركة مجموعة الأوراق المالية منذ 2016/7/17 حتى تاريخه.
- مدير تنفيذي - إدارة الاستثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2014 حتى 2016.
- مدير استثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2011 حتى 2014.
- مساعد مدير - إدارة الاستثمار العقاري في شركة أعيان للإجارة والاستثمار خلال العام 2010.
- مدير استثمار - إدارة الاستثمار المباشر في الشركة الأهلية القابضة من 2007 حتى 2009.
- محاسب في شركة وفرة للاستثمار الدولي من 2004 حتى 2007.

كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2012 حتى 2019.
- رئيس مجلس إدارة شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من 2014 حتى 2017.
- نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة من 2014 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة خلال العام 2017.
- عضو مجلس إدارة شركة سما التعليمية من 2015 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة شركة آفاق للخدمات التربوية من 2016 حتى 2017.
- عضو مجلس إدارة الشركة التعليمية المتطورة في المملكة العربية السعودية من 2015 حتى 2016.
- عضو مجلس إدارة شركة ألفا أطلانتيك للصحراء المغربية في مملكة المغرب من 2015 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة بوابة الأهلية العقارية من 2008 حتى 2009.
- عضو مجلس إدارة (مستقل) شركة الامتيازات الخليجية القابضة من عام 2018 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية من إبريل 2021 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة توازن القابضة من يناير 2021 حتى 2022.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 9 نوفمبر 2020، فإن السيد/ يوسف يشغل حالياً عضوية لجنة التدقيق وعضوية لجنة الالتزام و الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ ضاري على المضف

حاصل على بكالوريوس المحاسبة عام 2012 من جامعة الكويت بالإضافة إلى دبلوم تشغيل الحاسب الآلي من معهد الاتصالات والملاحة عام2005، السيد ضاري سبق وتخرج من الكلية العسكرية عام 1997 برتبة ملازم وتدرج في عدة مناصب. لديه خبرات عملية في كل من مجال التأمين والوساطة والمجال الطبي وفي أمن المعلومات وأمن المنشآت والمحاسبة، قام في عام 2012 بتأسيس شركة الجزيرة العربية لوساطة التأمين كشريك مفوض والتي تعمل في مجال التأمين وتحسين أداء الوسيط، التي تعد الآن من الشركات الرائدة في مجالها، شغل السيد / ضاري المناصب التالية:

- في وزارة الدفاع خلال الأعوام من 1997 حتى 2021:
  - هيئة الحرس الأميري – فرع العمليات والتدريب.
  - هيئة الاستخبارات والأمن – مديرية الأمن / فرع الأمن الوقائي .
  - هيئة الإمداد والتموين – رئيس فرع برمجة ميزانية.
  - هيئة الاستخبارات والأمن – مساعد الملحق العسكري للشؤون المالية / واشنطن.
  - مديرية برمجة الميزانية – رئيس فرع برمجة ميزانية هيئة التسليح والتجهيز.
- مساعد الرئيس التنفيذي في شركة ياكو الطبية ش.م.ك.ع من تاريخ 2021/6/1 وحتى 2024/5/31.
- الرئيس التنفيذي في شركة الراية للرعاية الصحية من تاريخ 2022/3/31 وحتى 2024/3/31.
- رئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لشركة الجزيرة العربية لوساطة التأمين من تاريخ 2024/9/1 حتى تاريخه.

وقد تم انتخابه لعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي كعضو غير مستقل في 31 مارس 2021، ويشغل عضوية كل من لجنة القروض ولجنة الالتزام والحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ طارق أحمد عبدالعزيز الجاسم – عضو مستقل

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال – تمويل –الولايات المتحدة الأمريكية جامعة Suffolk عام 1997، وتمتد خبرة السيد/ طارق الجاسم الى سنوات عديدة شغل خلالها العضويات والوظائف التالية:

- عضو مجلس إدارة في شركة كفيك للوساطة المالية من 2018 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في شركة كفيك للخدمات التمويلية من عام 2022 ثم نائباً لرئيس مجلس الإدارة من أبريل 2024 حتى أغسطس 2024.
- رئيس القطاع التنفيذي – إدارة الثروات لدى شركة كفيك للاستثمار بداية من شهر أبريل 2024 حتى تاريخه، بالإضافة الى إدارة الأصول من أكتوبر 2024 حتى تاريخه.
- رئيس القطاع التنفيذي – العلاقات العامة والتسويق، وشؤون المستثمرين لدى شركة كفيك للاستثمار من عام 2016 وحتى مارس 2024.
- نائب رئيس إدارة الأصول لدى شركة الداو للاستثمار (الداو القابضة حالياً) من 2006 حتى 2016.

وقد تم انتخابه لشغل عضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي كعضو مستقل بتاريخ 24 أبريل 2024، ويتولى رئاسة لجنة الالتزام والحوكمة وعضوية لجنة إدارة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ فهد زهير البدر – عضو مستقل

حاصل على ماجستير إدارة أعمال عام 2015 من جامعة ديوك / الولايات المتحدة الأمريكية وبكالوريوس العلوم في الإدارة عام 2000 من جامعة بيردو/ الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شغل السيد/ فهد البدر عدة مناصب على النحو التالي:

- مستشار في شركة المصالح الاستثمارية من 2020 حتى 2024.
- رئيس إدارة الصناديق المدارة خارجياً في مؤسسة الخليج للاستثمار من 2015 حتى 2019.
- رئيس الشرق الأوسط في شركة لايونجيت كابيتال من 2009 حتى 2015.
- رئيس قسم صناديق التحوط في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية من 2007 حتى 2008.

وقد تم انتخابه لعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي كعضو مستقل في 31 مارس 2021، ويتولى رئاسة لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة الترشيحات و المكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ أحمد بدر واحدي – عضو مستقل

حاصل على بكالوريوس العلوم تخصص اقتصاد، وبكالوريوس العلوم تخصص الهندسة الكهربائية وهندسة الحاسبات، وبكالوريوس العلوم تخصص الهندسة المدنية مع تخصص فرعي في التصميم الهندسي عام 2004 من جامعة كارنيجي ميلون/ الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال – تخصص التمويل & العقار & المحاسبة عام 2009 من كلية وارتون للأعمال جامعة بنسلفانيا/ الولايات المتحدة الأمريكية، للسيد/ أحمد خبرة طويلة ومتنوعة من خلال شغله وظائف في شركات متعددة على النحو التالي:

- رئيس تنفيذي (قطاع الاستثمار) في الشركة الوطنية العقارية من 2015 حتى تاريخه.
- مدير تنفيذي في شركة بوبيان كابيتال للاستثمار من 2010 حتى 2015.
- مدير في بنك بوبيان من مارس 2010 إلى يوليو 2010.
- مدير في شركة أجيليتي للمخازن العمومية من 2004 إلى 2009.

كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية البحرية والتجارية من 2014 حتى تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية الأردنية من 2018 حتى تاريخه.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة البحر الأبيض المتوسط الاستثمارية القابضة من 2018 حتى تاريخه.
- نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة السعودية للمشاريع القابضة من 2012 حتى 2015.

بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة مستقل في البنك التجاري الكويتي منذ يونيو 2022، فإنه حالياً و يتولى رئاسة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويشغل عضوية لجنة الالتزام و الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

السيد/ حسام عبدالرحمن البسام – عضو مستقل

حاصل على بكالوريوس محاسبة عام 1999 من كلية التجارة والاقتصاد -جامعة الكويت، للسيد / حسام خبرة عملية طويلة ومتنوعة حيث تقلد العديد من الوظائف القيادية والمناصب على النحو التالي:

- عضو مجلس إدارة شركة بورصة الكويت ، من العام 2014 حتى العام 2019.
- عضو مجلس إدارة كلية الدراسات التجارية، من العام 2014 حتى العام 2017.
- عضو مجلس إدارة وأمين صندوق وأمين سر ونائب الرئيس في الجمعية الاقتصادية الكويتية من العام 2004 حتى العام 2016.
- عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الخليجية من العام 2009 إلى العام 2015.
- رئيس مجلس إدارة شركة حصاد القابضة من العام 2004 الى العام 2015.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة ركاز القابضة من العام 2004 الى العام 2014.
- عضو لجنة المخالفات في سوق الأوراق المالية من العام 2016 الى العام 2018 وقد عين رئيس اللجنة من عام 2018 إلى عام 2019.
- عضو مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية من 2024/10/16 حتى تاريخه.

وقد انضم لعضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي كعضو مستقل في أغسطس 2023، وهو يتولى رئاسة لجنة الترشيحات والمكافآت وعضوية لجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

أبرز إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2024

- الاطلاع على تقارير المتابعة الدورية الخاصة باستراتيجية البنك (صياغة المستقبل 2022-2026) وآخر المستجدات.
- المراجعة الدورية لتقارير استراتيجية إدارة المخاطر (2020-2024).

- مراجعة واعتماد البيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك.
- مراجعة هيكل الحوكمة ومجلس الإدارة وهيكل قطاع إدارة المخاطر.
- مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال واختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير قطاع إدارة المخاطر بشأن كفاية رأس المال الخاصة بالشركة التابعة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى التزام البنك بالتعليمات ذات الصلة واعتماد التعديلات على إجراءات عمل الإدارة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال القطاع القانوني.
- اعتماد الميزانية التقديرية للبنك لعام 2025.
- اعتماد خطة رأس المال (2024-2028).
- الاطلاع على التقييم المستقل لإطار الأمن السيبراني وتقرير أمن المعلومات.
- الموافقة على إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- اعتماد التحديثات الدورية على سياسات قطاع إدارة المخاطر لدى البنك وإطار عمل إدارة مخاطر المناخ والبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة.
- اعتماد التحديثات الدورية على سياسات الحوكمة والنظم الداخلية للمجلس ولجان المجلس .
- اعتماد التحديثات الدورية على السياسات المختلفة التي تقوم عليها أنشطة البنك التي تقدمها القطاعات المختلفة.
- اعتماد تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ورئيس الجهاز التنفيذي واعتماد خطة التدريب المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2024.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأنشطة البنك ووظائفه المختلفة.
- الاطلاع على عرض تقديمي يوضح آخر المستجدات الاقتصادية وملخص عن أداء البنك.
- مراجعة التقارير الدورية لقطاع الموارد البشرية ومؤشرات الأداء الخاصة بالقطاع.
- مراجعة التقرير السنوي لإدارة شكاوى وحماية العملاء.
- الموافقة على التوصيات الواردة في التقرير السنوي بشأن الالتزام الرقابي وممارسات الحوكمة والإفصاح في البنك.
- الموافقة على تقرير تقييم مخاطر عدم الالتزام.
- الموافقة على تقرير الحوكمة في التقرير السنوي للبنك لعام 2023.
- الإطلاع على تقرير الاستدامة عن العام 2023.
- المراجعة السنوية لسياسة المكافآت والاطلاع على تقرير قطاع التدقيق الداخلي بشأن المزايا وسياسة المكافآت.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس.
- الاطلاع على سجل القرارات الصادرة عن المجلس واللجان ومتابعة تنفيذها.
- مراجعة وتقييم أداء المحافظ الائتمانية والاستثمارية والقروض.
- مراجعة ومتابعة أحدث المستجدات بشأن خطة التدقيق الداخلي عن 2024 واعتماد خطة التدقيق الداخلي الجديدة لعام 2025.
- اعتماد خطة التدقيق الاستراتيجية (2025-2027).
- متابعة ملاحظات ومخالفات الجهات الرقابية والإجراءات المتخذة بشأنها.
- الاطلاع على القوانين والتعاميم والتعليمات الصادرة من مختلف الجهات الرقابية بالإضافة إلى التغييرات في المعايير المحاسبية ومعايير التقارير الدولية ومدى تأثيرها على البنك.
- مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2023 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن.
- مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين.
- الاطلاع على كتب التعاقد مع مراقبي الحسابات الخارجيين للقيام بمهمة التدقيق على البيانات المالية 2024.
- الموافقة على تعيين مكاتب التدقيق الخارجي للبنك للتدقيق على البيانات المالية وتعيين بعض المكاتب للقيام ببعض الأعمال المختلفة بالبنك مثل تقييم مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق على آلية تطبيق البنك للإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني والتدقيق على تطبيق متطلبات الفاتكا ومعايير الإبلاغ المشترك والتدقيق على قطاع تكنولوجيا المعلومات ومحفظة القروض للبنك.
- مراجعة خطة استمرارية الأعمال والتقرير الخاص باختبار هذه الخطة.
- الموافقة على إصدار الشريحة الثانية بقيمة 50 مليون دينار كويتي من برنامج إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة إجمالية لا تتجاوز 100 مليون دينار كويتي.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهامها ومسؤولياتها الرئيسية وأبرز إنجازاتها خلال عام 2024

في إطار تأصيل قواعد الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمس لجان منبثقة عن المجلس وذلك لتعزيز رقابة المجلس على العمليات المهمة في المجموعة، لكل منها نظام داخلي يوضح مهامها ومسؤولياتها وينظم عملها وما يتعلق بإعداد التقارير الدورية في ضوء طبيعة مهامها ومسؤولياتها ورفعها إلى مجلس الإدارة، فضلاً عن تقارير المتابعة المرفوعة إلى رئيس مجلس الإدارة. ومن هذه اللجان أربع لجان تتولى المساعدة في الإشراف على تطبيق قواعد الحوكمة بمحاورها المختلفة، بالإضافة إلى لجنة القروض المعنية بمحفظة التسهيلات الائتمانية.

وفي شهر أبريل من عام 2024، وبعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد تم إعادة تشكيل اللجان واعتماد تشكيلها من مجلس الإدارة ملتزمين بما نصت عليه تعليمات قواعد ونظم الحوكمة من حيث أن يكون ضمن تشكيلها أعضاء مستقلين مع مراعاة أن يترأس كل من لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت عضواً مستقلاً. وذلك وفقاً لما يلي:

لجنة الالتزام والحوكمة	
تشكيل اللجنة	السيد/ طارق الجاسم — عضو مستقل ورئيساً للجنة السيد/ أحمد واحدي — عضو مستقل السيد/ يوسف العوضي السيد/ ضاري علي المضف
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• إعداد وتحديث دليل حوكمة يتم اعتماده من مجلس الإدارة على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة في تعليمات البنك المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة كحد أدنى. على أن يتم نشره على الموقع الإلكتروني للبنك. • مراجعة التقارير السنوية المقدمة قطاع الالتزام والحوكمة في البنك للتأكد من: - إلتزام البنك بالتشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة وآخر التطورات في هذا المجال، وكفاءة إدارة البنك لمخاطر عدم الالتزام التي تواجه البنك في ضوء قيام إدارة الالتزام - مرة على الأقل سنوياً - بتحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بتلك المخاطر وخطط البنك بشأن كفاءة إدارة هذه المخاطر مع الاخذ بالاعتبار أوضاع الشركة التابعة. وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة.متابعة تنفيذ ما يتضمنه دليل الحوكمة من قواعد وضوابط، ومتابعة ممارسات الحوكمة في البنك للتحقق من مدى فاعليتها وإقتراح ما يلزم من تحسينات بشأنها، ومتابعة مدى قدرة الشركات التابعة على استيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها، وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. - متابعة تنفيذ ما يتضمنه دليل الحوكمة من قواعد وضوابط، ومتابعة ممارسات الحوكمة في البنك للتحقق من مدى فاعليتها وإقتراح ما يلزم من تحسينات بشأنها، ومتابعة مدى قدرة الشركات التابعة على استيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها، وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. • مراجعة تقرير الحوكمة (ضمن التقرير السنوي للبنك) حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وبنود دليل الحوكمة، وبيان أسباب عدم الالتزام (إن وجدت) بتطبيق أي من تلك التعليمات والبنود. • تقييم هيكل الحوكمة بصورة سنوية للتأكد من استمرارية ملاءمته، والتحقق من أن هذا الهيكل يسهم في الرقابة الفعالة على الشركات التابعة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي. • التأكد من استقلالية وظائف الالتزام والحوكمة من حيث أنهم يضطلعون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال وأن هذه الوظائف مشغولة بالموظفين المؤهلين ومخصص لها الموارد الكافية والتدريب المناسب، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي. • اعتماد برامج وخطط العمل الدورية لقطاع الالتزام والحوكمة. • اقتراح/مراجعة أي تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك مرتبط بقواعد ونظم الحوكمة. • مراجعة النظام الداخلي لمجلس الإدارة وسياسات الحوكمة المختلفة وغير ذلك من النظم الداخلية وسياسات ومتطلبات الحوكمة وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية أو حسب طلب مجلس الإدارة.
أبرز إنجازات اللجنة	- مراجعة تقرير الحوكمة ضمن التقرير السنوي للبنك عن عام 2023. - مراجعة التقارير السنوية الخاصة بقطاع الالتزام الحوكمة في البنك لعام 2023. - مراجعة تقرير البنك التجاري حول الاستدامة 2023. - الاطلاع على أحدث التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية فيما يخص الالتزام والحوكمة والإفصاح. - مراجعة التحديثات التي تمت على دليل الحوكمة. - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة الالتزام والحوكمة ومتابعة تنفيذها. - مراجعة تقرير تقييم مخاطر عدم الالتزام. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة القطاع القانوني. - مراجعة التحديثات التي تمت على ميثاق السلوك المهني.

لجنة التدقيق	
تشكيل اللجنة	السيد/ أحمد واحدي — عضو مستقل ورئيساً للجنة السيـــد/ محمد عبد الرزاق الكندري السيـــد/ حسام عبدالرحمن البسام — عضو مستقل السيـــد/ يوسف يعقوب العوضي
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك. • مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك. • مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية. • الإشراف على ودعم استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي. • مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات. • التحقق من إلتزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة. • تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي سنوياً وتحديد مكافآته ومكافآت المدققين الداخليين. • التأكد من أن قطاع التدقيق الداخلي يطبق برنامج تقييم لضمان وتحسين الجودة وأنه يتم عرض نتائج هذه التقييمات الدورية على اللجنة. • تقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين، إنهاء عمل، وتحديد أتعاب مراقبي الحسابات الخارجيين، وأية شروط تعاقدية أخرى تتعلق بهم، وذلك بناءً على مراجعة خطابات التعاقد معهم، ويتعين على اللجنة الإجتماع مرة واحدة على الأقل خلال العام الميلادي وبدون حضور الإدارة التنفيذية مع كل من مراقبي الحسابات الخارجيين، رئيس التدقيق الداخلي، رئيس الالتزام والحوكمة. • للجنة من خلال اطلاعها على تقارير التدقيق الداخلي أو أي تقارير أخرى ذات صلة، التأكد من وجود ضوابط مناسبة بحيث يتمكن الموظفون من التعبير عما يساورهم من شكوك بشأن أي أمور بنتابها الشبهة بمخالفة أو احتمالية مخالفة القوانين والتعليمات الرقابية والسياسات والإجراءات الداخلية والالتزام بالمهام والمسؤوليات الأخرى ذات الصلة بالتدقيق الداخلي والخارجي ونظم الرقابة الداخلية.
أبرز إنجازات اللجنة	- المراجعة الدورية للبيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك وتقرير مراقبي الحسابات الخارجيين حول تدقيق تلك البيانات. - مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين. - التوصية بإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين ومراجعة الشروط التعاقدية المتعلقة بهم. - التوصية بتكليف مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين لفحص أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2023، وفحص محفظة القروض الاستهلاكية والاسكانية لعام 2024. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن تقييم الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للبنك. - الإطلاع على نتائج التفتيش التي قام بها بنك الكويت المركزي والتي تم استلام التقارير الخاصة بها والعمل على متابعتها. - مراجعة ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وتقارير لجنة التدقيق بشأن أعمال وأنشطة التدقيق الداخلي. - متابعة تنفيذ خطط التدقيق المعتمدة لعامي 2024/2023 وآخر المستجدات المرتبطة بها. - تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي. - مراجعة التقرير السنوي بشأن تقييم مراقبي الحسابات الخارجيين من قبل لجنة التدقيق موضوعيا عن عام 2024. - الاجتماع مع المدققين الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي ومدير عام قطاع الالتزام والحوكمة دون حضور الإدارة التنفيذية. - الاطلاع على تقارير متابعة تفتيش بنك الكويت المركزي خلال عام 2024/2023. - مراجعة تأكيد الجودة، وعملية التقييم الداخلي ومدى رضا الموظفين ونتائج الفحص لعام 2023 وتأكيد الاستقلالية لقطاع التدقيق الداخلي. - مراجعة الخطة الاستراتيجية لقطاع التدقيق (2025-2027) وخطة التدقيق السنوية لعام 2025 . - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة التدقيق ومتابعة تنفيذها. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة الميزانية التقديرية و الدليل الاسترشادي. - مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي للجنة المخصصات.

لجنة إدارة المخاطر	
تشكيل اللجنة	السيد/ فهد زهير البدر — عضو مستقل ورئيساً للجنة السيد/ عبد الرحمن عبد الله العلي السيد/ طارق الجاسم — عضو مستقل السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة استراتيجية ونزعة المخاطر للبنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة. • مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة والتحقق من تعميم هذه السياسات على القطاعات / الإدارات المعنية في البنك عن طريق قطاع إدارة المخاطر. • التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الخاصة بمعايير كفاية رأس المال (بازل) والتقييم الداخلي لها واختبارات الضغط. • مراجعة نظام تقييم (قياس) الائتمان وما شابهه تمهيداً لإعتماده من مجلس الإدارة. • التحقق من قيام إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجية ونزعة المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر، بالإضافة إلى قيامها بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، ونشر ثقافة حوكمة المخاطر داخل البنك. • التحقق من قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق استراتيجية ونزعة سياسات المخاطر. • مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة واتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل قطاع إدارة المخاطر حول انكشافات البنك على المخاطر والالتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات احتساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي. • مناقشة نتائج اختبارات الضغط بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة والإجراءات الواجب إتخاذها بناءً على هذه النتائج، بالإضافة إلى مناقشة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة في تلك الاختبارات، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • التأكد من إنشاء وظيفة لأمن المعلومات لدى البنك ومن استمرارية توافر المعايير اللازمة لهذه الوظيفة على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني والتي يتعين أن تتماشى مع استراتيجية وأهداف البنك ونزعة المخاطر، وعرضها على مجلس الإدارة، ومراجعة تقارير المتابعة التي تعدها الإدارة التنفيذية في هذا الشأن. • الموافقة على مؤشرات المخاطر التشغيلية الرئيسية. • التحقق من قيام قطاع إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجية ونزعة المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر. • تقييم أداء رئيس مدراء المخاطر، وتحديد مجالات التطور المطلوبة. • مراجعة التقارير المقدمة من رئيس مدراء المخاطر والمرفوعة إلى رئيس اللجنة، بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بالمخاطر والمقدمة للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الأخرى، وذلك لتعزيز عملية التواصل بين اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
أبرز إنجازات اللجنة	- المراجعة الدورية لتقارير استراتيجية إدارة المخاطر (نزعة المخاطر) المعتمدة 2020-2024. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة إدارة استمرارية الأعمال وخطة استمرارية الأعمال. - مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال واختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر. - مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بمؤشرات المخاطر الرئيسية ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية. - مراجعة تحليل محافظ الائتمان التجاري والخدمات المصرفية الدولية وائتمان الأفراد والاستثمارات. - الاختبار بأثر رجعي لحجم المخصصات التقديرية/ الإضافية. - مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة. - الاطلاع على التقارير الدورية المتعلقة بأمن المعلومات. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط والمنهجية المتعلقة بها. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة أمن المعلومات وسياسة نظم المعلومات . - تقييم رئيس مدراء المخاطر. - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة إدارة المخاطر ومتابعة تنفيذها. - مراجعة التحديثات التي تمت على إطار عمل إدارة المخاطر والإصدار الأول من إطار إدارة المناخ والبيئة والمجتمع والحوكمة. - مراجعة الإصدار الأول من سياسة تكوين المخصصات و القروض المشطوبة. - مراجعة التحديثات التي تمت على التحديثات التي تمت على سياسة و إطار عمل إدارة مخاطر الاحتيال. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة وسياسة إدارة المخاطر الإئتمانية. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة إدارة المخاطر الاستراتيجية وسياسة إدارة مخاطر السوق وسياسة إدارة المخاطر التشغيلية. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة التحقق من صحة التوقيعات وحدود الموافقة على المعاملات.

لجنة الترشيحات والمكافآت	
تشكيل اللجنة	السيد/ حسام عبدالرحمن البسام — عضو مستقل ورئيساً للجنة السيد/ فهد زهير البدر — عضو مستقل الشيـخ/ طلال محمد الصباح السيد/ مناف محمد المهنا
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• إعداد وتحديث معايير الترشح لعضوية مجلس الإدارة متضمنة الشروط والمتطلبات اللازمة وفقاً للتشريعات ذات الصلة وتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. • تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً لمعايير الترشح المعتمدة من مجلس الإدارة والتشريعات ذات الصلة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ويشمل ذلك التحقق من الشروط والمتطلبات اللازمة لضمان استقلالية الأعضاء المستقلين. • إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات التدريبية المناسبة واللازمة لأعضاء مجلس الإدارة بغرض تنمية خبراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم التي تتطلبها عضوية مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن ذلك. • إجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها على ذلك الهيكل. • التأكد بشكل سنوي من استمرار توافر شروط الاستقلالية في الأعضاء المستقلين طوال فترة عضويتهم في مجلس الإدارة. • إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو على حدة ويشمل هذا التقييم ما يتوافر لدى الأعضاء من خبرة ومعرفة وتقييم صلاحيتهم وسلطاتهم وما يتوافر لديهم من صفات قيادية. • تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد عند الانتخاب/التعيين بكتيب/دليل يوضح حقوق وواجبات ومسؤوليات العضو، ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك. • التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الوصول إلى المعلومات والتقارير حول المواضيع الهامة عن البنك، ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك. • التأكد من أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة. • إعداد سياسة المكافآت، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. • الإشراف على تطبيق سياسة ونظام المكافآت من خلال المعلومات والتقارير التي تقدم من الإدارة إلى اللجنة بشكل ربع سنوي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • مراجعة سياسة المكافآت على أساس سنوي على الأقل أو حسب طلب مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية تعديلات/تحديثات ولا يعمل بهذه التعديلات/التحديثات إلا بعد اعتمادها من مجلس الإدارة وتشمل هذه المراجعة إجراء تقييم سنوي لمدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقاً للمعلومات الخاصة بسير عمل نظام المكافآت والتي تعرض على اللجنة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات المكافآت المقترحة لرئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، ولا يعمل بهذه التوصيات إلا بعد اعتمادها من المجلس. • التحقق من أن الإدارة التنفيذية قد تبنت الأنظمة والإجراءات والآليات الفعالة لضمان الالتزام بتطبيق سياسة المكافآت المعتمدة وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • التحقق من أن سياسات وممارسات منح المكافآت لدى الشركات المالية التابعة للبنك والفروع الخارجية (إن وجدت) تتماشى مع سياسة المكافآت لدى البنك ومع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة. • التحقق من إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة المكافآت، ويمكن إجراء ذلك عن طريق إدارة التدقيق الداخلي في البنك أو جهة إستشارية خارجية ويكون الهدف من هذه المراجعة هو تقييم مدى التزام البنك بسياسة وممارسات منح المكافآت. وتقوم اللجنة بعرض نتائج هذا التقييم على مجلس الإدارة. • مناقشة ودراسة إمكانية استبدال (عند الطلب) عضوية أي من الأعضاء في لجنة إلى لجنة أخرى مع الأخذ في الاعتبار الخبرات والمهارات التي يتمتع فيها العضو ومدى توافقها مع مهام اللجنة الأخرى بالإضافة إلى تشكيل اللجنة بحيث لا يتعارض مع الزامية وجود العضو المستقل ولا يتعارض مع عضويته في اللجان الأخرى.
أبرز إنجازات اللجنة	- تقييم أداء مجلس الإدارة ككل وأعضاء المجلس كل على حدة والتوصية بخطة التدريب الخاصة بهم. - مراجعة هيكل مجلس الإدارة وتقديم للمجلس أية توصيات بشأن أية تغييرات مقترحة. - المراجعة السنوية لسياسة المكافآت قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. - مراجعة ميزانية القوى العاملة لعام 2025. - مراجعة تقرير التدقيق الداخلي بشأن المزايا وسياسة المكافآت. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة الموارد البشرية. - مراجعة التقارير والمعلومات الدورية المقدمة من قطاع الموارد البشرية. - المراجعة الدورية لسياسة المكافآت الخاصة بالشركة التابعة. - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة الترشيحات و المكافآت ومتابعة تنفيذها.

لجنة القروض	
تشكيل اللجنة	الشيخ/ أحمد دعيج الصباح رئيساً للجنة السيد/ مناف محمد المهنا السيد/ عبدالرحمن عبد الله العلي الشيخ/ طلال محمد الصباح السيد/ ضاري علي المضف
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة السياسة الائتمانية والسياسة الاستثمارية والتعديلات المقترحة عليها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وذلك بما يتفق مع تعليمات البنك المركزي ذات الصلة. • مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول، وحدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة المحددة للبنوك. • مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. • مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد التسهيلات الائتمانية بناءً على توصية لجنة الائتمان والاستثمار ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. • منح الموافقات على إجراءات رد الأموال وعكس الفوائد والرسوم وإدراج البنود خارج الميزانية العمومية والتسوية النهائية للمبالغ المشطوبة وتجاوز وتمديد الحدود الائتمانية على النحو المبين في السياسة الائتمانية وبموجب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. • مراجعة وتعديل والموافقة على كافة العروض الاستثمارية التي تخضع لصلاحية اللجنة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها ورفع التي تتجاوز صلاحية اللجنة إلى مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير المقدمة من قبل مختلف القطاعات، بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بالمخاطر (إن لزم الأمر) والمقدمة للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الأخرى لتعزيز عملية التواصل بين اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير المقدمة من قبل قطاع إدارة المخاطر والقطاعات والإدارات الأخرى فيما يتعلق بالتحذيرات المبكرة أو تدهور نوعية الائتمان.
أبرز إنجازات اللجنة	- مراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية والعروض الاستثمارية ضمن الحدود المقررة لها من مجلس الإدارة. - مراجعة الإصدار الثاني من سياسة محفظة السندات . - مراجعة الإصدار الاول من السياسة الائتمانية لقطاع الخدمات المصرفية للشركات. - مراجعة الإصدار الأول من سياسة البطاقات. - مراجعة الإصدار الأول من سياسة إقراض الأفراد. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة إدارة مخاطر الائتمان. - مراجعة التقييمات الائتمانية والتحقق من شروط وأحكام الموافقة الائتمانية. - متابعة أوضاع المحفظة الائتمانية للبنك والمخاطر المتصلة بها. - مراجعة سجل القرارات الصادرة عن لجنة القروض ومتابعة تنفيذها.

إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والحضور

يوضح الجدول التالي عدد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2023 مع بيان مشاركة الأعضاء في حضور الإجتماعات:

إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2024	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة الالتزام والحوكمة	لجنة إدارة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة القروض	اجمالي عدد الاجتماعات
	12	**3**	**8**	**7**	**7**	**50**	**87**
أعضاء مجلس الإدارة	**عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة**						
الشيخ/ أحمد دعيج الصباح	12					42	54
السيد/ عبد الرحمن عبدالله العلي	10		7			41	58
الشيخ/ طلال محمد الصباح	12				5	46	63
السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري	10		6	5			21
السيد/ يوسف يعقوب العوضي	10	1		5	2		18
السيد/ ضاري علي المضف	12	2				41	55
السيد/ مناف محمد المهنا	12				7	49	68
السيد/ فهد زهير البدر	12	2	8		5		27
السيد/أحمد بدر واحدي	12	3	3	5			23
السيد / حسام عبد الرحمن البسام	12			7	7		26
*السيد/ طارق أحمد الجاسم	8	1	5			1***	15
**الدكتور/ محمود عبد الرسول عبد الرضا بهبهاني	4	2		2			8

ملاحظات:

* تم انتخاب السيد/ طارق الجاسم وانضمامه إلى عضوية مجلس الإدارة كعضو مستقل في اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 2024/4/24 ضمن تشكيلة مجلس الإدارة الجديد للدورة (2024-2026).

** عضو مجلس إدارة مستقل ضمن دورة المجلس السابقة (2021-2023).

*** تم استدعاء السيد/ طارق الجاسم كعضو بديل مؤقت لحضور اجتماع لجنة القروض رقم 2024/28 بتاريخ 2024/7/25 لاستكمال النصاب.

خلال عام 2024:

- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل مجلس الإدارة (16) قرار.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة القروض (13) قرارات.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة الالتزام والحوكمة (1) قرار.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة التدقيق (4) قرارات.
- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة إدارة المخاطر (1) قرار.
- لا يوجد قرارات بالتمرير صادرة من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

تقييم مجلس الإدارة

تطبيقاً لقواعد الحوكمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت - من خلال منهجية التقييم الذاتي وفق مجموعة من النماذج والمؤشرات المعتمدة في هذا الشأن بتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس بشكل سنوي، ويتم عرض هذا التقييم على مجلس الإدارة للمراجعة والاعتماد وتبني التوصيات اللازمة في هذا الخصوص والتي تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضاؤه في المجالات المتصلة بعمل المجلس وجوانب التطوير والتدريب اللازمة للأعضاء. وقد جاءت نتائج التقييم إيجابية فيما يتعلق بأداء وأعمال المجلس. كما تقوم اللجنة بمراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يتفق مع مصلحة البنك.

بيان مجلس الإدارة عن مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة التحقق من أن أعماله تتم في إطار التشريعات ذات الصلة والتعليمات الرقابية خاصة الصادرة من بنك الكويت المركزي، كما أنه مسؤول عن سلامة البنك المالية وأن البنك يدار بشكل حصيف وفي حدود مقبولة من المخاطر وبما لا يُعرض البنك لأية مخاطر غير محسوبة قد تؤدي إلى خسائر مادية وغير مادية، بجانب توافر نظم الرقابة الداخلية المناسبة.

وفي هذا الإطار فقد اعتمد المجلس هيكلاً تنظيمياً ملائماً لطبيعة وأنشطة البنك ولتنفيذ استراتيجيات البنك وأهدافه والقيام بأعماله في إطار قواعد الحوكمة الرشيدة، يتضمن أشكالاً من الرقابة على أنشطة البنك بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة، مع مراعاة تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات لكل القطاعات والإدارات التي يشملها ذلك الهيكل، مع الأخذ بالاعتبار نظم الرقابة الداخلية بما تشتمله من الرقابة الثنائية والفصل في المسؤوليات وتوافر السياسات والإجراءات وتوصيف مختلف الوظائف.

وفي إطار التحقق من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنك وذلك لحماية أصوله وسلامته المالية وكفاءة عملياته، يقوم المجلس بالتحقق بصورة منتظمة من السياسات والضوابط ووظائف الرقابة الداخلية (بما فيها التدقيق الداخلي / إدارة المخاطر / الالتزام والحوكمة) من أجل تحديد المجالات التي تتطلب التحسين، بالإضافة إلى تحديد ومعالجة المخاطر والقضايا الهامة، فضلاً عن أن موضوع نظم الرقابة الداخلية يعتبر أحد البنود المتكررة في جدول أعمال مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشة أية تطورات في هذا المجال والتحقق من معالجة أي ملاحظات مثارة بشأنها.

يقوم المجلس من خلال إنشاء هيكل حوكمة على مستوى المجموعة والتقييم الدوري لهذا الهيكل ومن خلال التقارير الدورية المقدمة له من اللجان المنبثقة عنه، بمراجعة واعتماد سياسات ولوائح ومتطلبات ودليل الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المناسبة لعمل وأنشطة البنك مع الأخذ بالاعتبار كافة فروعه وشركته التابعة، حيث يقوم بالتحقق من فاعليتها ويعمل على تطويرها وفقاً للتطورات التي تطرأ عليها، كل ذلك بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة، وتشتمل التقارير المنوه عنها أي ملاحظات تثار من قبل الجهات الرقابية ومراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى التدقيق الداخلي.

في إطار ما تقدم فإن مجلس الإدارة يرى أن نظم الرقابة الداخلية في البنك مناسبة.

تقرير المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكليف مراقب حسابات مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنك، وخلال عام 2024 وبعد موافقة بنك الكويت المركزي تم تكليف مكتب BDO النصف وشركاه الكويت، لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك لعام 2023، حيث أفاد وفق تقريره المؤرخ 2024/6/25 أن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة في الأجزاء التي تم فحصها قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها آخذين بالاعتبار متطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 16 فبراير 2023 ومتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 16 فبراير 2023 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وعلى ذلك، فإن الملاحظات التي تم رفعها بشأن فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم إتخاذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات

برج الشهيد، الدور السادس
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578، الصفاة 13116
الكويت

تليفون: 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.com.kw

السيد/ أعضاء مجلس الإدارة المحترم

البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع
دولة الكويت

التاريخ: 25 يونيو 2024

تحية طيبة وبعد،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 30 يناير 2024 قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع ("البنك") وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالبنك وهي كما يلي:

- حوكمة الشركات
- الخدمات المصرفية للأفراد
- الخدمات المصرفية للشركات
- الخزينة
- الإستثمارات
- الخدمات المصرفية الدولية
- قطاع العمليات
- قطاع إدارة المخاطر
- تكنولوجيا المعلومات
- قطاع التخطيط والرقابة المالية
- الموارد البشرية
- الالتزام
- مكافحة غسل الأموال
- التدقيق الداخلي
- قطاع الشؤون القانونية
- الخدمات العامة
- قطاع التواصل المؤسسي
- إدارة شكاوى وحماية العملاء
- الابتكار في التحول الرقمي
- التخطيط الإستراتيجي والمتابعة
- مكافحة الإحتيال والإختلاس
- الشركات التابعة للبنك

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 16 فبراير 2023 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس الإدارة للبنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والامتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى كفاية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

قد تحدث أخطاء أو مخالفات وقد لا يتم اكتشافها بسبب نواحي القصور المتأصلة في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدني درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

نظراً لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وجوهرية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا، مع الاستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى البنك، في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا، فقد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر1996 وكافة التعليمات والتعاميم الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

قيس محمد النصف
ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

سياسات وميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يستمر البنك في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة باعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافته العامة، ولقد قام البنك خلال العام بالجهود اللازمة التي من شأنها تعزيز الالتزام بالقيم السلوكية ورفع مستوى الوعي بتلك القيم لدى الموظفين.

وقد التزم البنك بتحقيق القيم المؤسسية وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز التي تبلورت من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات المتبعة في البنك والتي يتم تعميمها على جميع الموظفين الجدد والحاليين ومنها ما يلي:

ميثاق السلوك المهني

يعتبر ميثاق السلوك المهني المعتمد من مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية للحوكمة لدى البنك، حيث يحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الالتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للبنك وفي تعاملهم مع العملاء وكافة الأطراف الأخرى. ويتم مراجعة هذا الميثاق بصورة دورية للتحقق من مواكبته لكافة التطورات في مجالات الحوكمة وضبط السلوك المهني وأخلاقيات العمل، كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

تعارض المصالح

يعمل البنك على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك وبإشراف لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها وتفادي وجودها، وقد وضحت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يحرص البنك على أن يتم إجراء كافة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية/تجارية بحتة، وتخضع للشروط والأحكام التي تنطبق على التعاملات المماثلة مع الغير دون وجود أي شروط تفضيلية، وذلك من خلال تطبيق سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من مجلس الإدارة، كذلك يقوم البنك وبإشراف لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى توافر قائمة بالأطراف ذات العلاقة بالبنك وتبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة، وقد وضحت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

الإفصاح والشفافية

يولي البنك أهمية كبيرة للإفصاح والشفافية على اعتبار أنه يعد أحد الوسائل الهامة لممارسة المساهمين لحقوقهم، وعلى ذلك فقد حرص البنك على توفير سياسة معتمدة بشأن الإفصاح والشفافية توضح المعلومات الجوهرية التي يتعين الإفصاح عنها وآلية تصنيفها وتوقيت الإفصاح والتي تكون متوافرة لدى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بما في ذلك أي قطاع/إدارة داخل البنك والتي يتعين الإفصاح عنها للجهات الرقابية المحلية والجهات الأخرى والجمهور، وتهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى تقديم إطار عمل لعملية الإفصاح في البنك وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة المتعلقة بالإفصاح والشفافية. وقد وضحت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

الأشخاص المطلعين

من منطلق حرص البنك على الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية الخاصة بالبنك وعملائه والحد من إمكانية إساءة استخدام تلك المعلومات، تم توفير سياسة لتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين بعد مراجعتها من قبل لجنة الالتزام والحوكمة واعتمادها من مجلس الإدارة، كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات ومنها الحصول على الإقرارات والتعهدات المطلوبة من الأشخاص المطلعين وكذلك وضع الترتيبات التعاقدية المناسبة مع الجهات الأخرى المطلعة وإعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها باستمرار، فضلاً عن إعداد النماذج والسجلات اللازمة في هذا الشأن ونشرها على صفحة البنك لدى بورصة الكويت.

السرية المصرفية

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وغيرهم من أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القوانين والقواعد والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى. كذلك يحرص

البنك على استمرار تطبيق الضوابط الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن ونظم الرقابة الداخلية والتي تقضي بالمحافظة على السرية المصرفية.

أمن المعلومات والأمن السيبراني

في ضوء الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في العمل المصرفي وفي ظل التحديات المترتبة على المخاطر الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال، فإن البنك يحرص على بذل كل الجهود التي من شأنها تعزيز نظم حماية أمن المعلومات وتفادي تلك المخاطر بما يتماشى مع أحدث التطورات والممارسات، وذلك من خلال إعداد واعتماد السياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني وإنشاء إدارة مستقلة ومتخصصة مزودة بالكوادر والموارد اللازمة لتنفيذ ومراقبة تلك السياسات والضوابط ورفع التقارير الخاصة بذلك إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة، فضلاً عن نشر الوعي في هذا المجال.

الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

يهدف البنك من تطبيق سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المعتمدة من مجلس الإدارة إلى تعزيز ثقافة الانفتاح على موظفيه وأي أشخاص آخرين، وتوفير وسيلة يتم من خلالها إشراكهم في حماية البنك ومصالحه، فضلاً عن إيجاد آلية يتم من خلالها تمكينهم من الإبلاغ عن المعلومات المتوافرة لديهم إلى البنك، بشأن أية معاملات أو تصرفات داخل البنك يشتبه في مخالفتها/تخالف بالفعل القوانين أو التعليمات الرقابية أو السياسات الداخلية، أو بشأن أية عمليات أخرى تتم في البنك بشكل يثير شبهات أو مخاوف معينة، وإمكانية التواصل مع رئيس مجلس الإدارة مباشرة بشأن ذلك، وبما يوفر الحماية اللازمة لهؤلاء المبلغين مع إعطائهم حرية عدم الكشف عن هوية المبلغ.

إطار وسياسة المكافآت

يتوافر لدى البنك سياسة معتمدة لمنح المكافآت تشمل جوانب ومكونات منح المكافآت لدى البنك، يتم مراجعتها سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد. علماً بأن آخر مراجعة لهذه السياسة تم بتاريخ 2024/10/09.

أهم أهداف سياسة المكافآت

1. تعزيز الحوكمة الفعالة والممارسات السليمة لنظام منح المكافآت المالية بما يتماشى مع استراتيجية المخاطر.
2. استقطاب والحفاظ على الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءة وأصحاب المهارات والخبرات اللازمة.
3. التحقق من ربط المكافآت المالية بالأداء العام للبنك والمدى الزمني للمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديل المكافآت المالية التي قد تمنح للموظفين في حال الأداء الضعيف/السلبي للبنك وبما يتوافق مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على المدى الطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت

1. يتبنى البنك سياسة مكافآت تشمل كافة العاملين في البنك عن طريق تطبيق نظام التقييم/التدرج الوظيفي ومن خلال هيكل معتمد للرواتب والمزايا يضمن تسكين الموظفين بصورة مناسبة.
2. عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك، يتم الأخذ بالاعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في القطاع المصرفي المحلي.
3. تنقسم المكافآت وفقاً للسياسة إلى: مكافآت ثابتة وتشمل الراتب الأساسي والبدلات والعلاوات الثابتة/التكميلية. ومكافآت متغيرة وهي المكافآت المتعلقة بالأداء، وتعتمد على الأداء المالي للبنك ومساهمة القطاعات/الإدارات في هذا الأداء بالإضافة إلى تقييم أداء الموظفين، وتنقسم هذه المكافآت إلى مكافآت مستحقة الدفع (الحافز السنوي) وهي التي قد يتم دفعها للموظفين بعد نهاية كل سنة مالية بناءً على الأداء المالي للبنك وتقييم أداء الموظفين خلال تلك السنة، ومكافآت مؤجلة الدفع وهي التي قد يتم دفعها للموظفين على مدى يصل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى وفقاً للأسلوب والنسب والفئات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ووفقاً للمتطلبات الرقابية يتم تطبيق مبدأ الاسترداد (Claw back) لهذا النوع من المكافآت بحيث يمكن تعديلها أو استرجاعها عند الحالات الاستثنائية على سبيل المثال الأداء المالي الضعيف/السلبي للبنك.
4. وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك وقواعد الحوكمة، فإن قطاع الالتزام والحوكمة وقطاع إدارة المخاطر وقطاع التدقيق الداخلي تتبع كل من لجنة الالتزام والحوكمة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق على التوالي، ومن الناحية الإدارية فإن القطاعات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رئيس قطاع الالتزام والحوكمة فيما تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء رئيس قطاع التدقيق الداخلي وتقوم لجنة إدارة المخاطر بتقييم أداء رئيس قطاع إدارة المخاطر، وليس للإدارة التنفيذية أي دور في هذا التقييم أو الترقيات أو المكافآت لرؤساء القطاعات المذكورة.

الإفصاح عن المكافآت خلال عام 2024

مجلس الإدارة:

بلغت مكافآت رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك عن عام 2024 ما مجموعه نحو 741 ألف دينار كويتي. ويتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة في القوائم المالية السنوية للبنك والتي تخضع إلى موافقة الجمعية العامة للمساهمين.

كبار التنفيذيين:

بلغت مكافآت خمسةً من كبار التنفيذيين في البنك ممن تلقوا أعلى المكافآت خلال عام 2024 يضاف إليهم رئيس الجهاز التنفيذي ورئيس المدراء الماليين ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة المخاطر ما مجموعه1,044,761 دينار كويتي.

فئات الموظفين:

الفئة	عدد الموظفين	إجمالي المكافآت	ملاحظات
الإدارة التنفيذية والإشرافية والإشرافية (العليا)	12	1,898,934د.ك	هي الوظائف التي يخضع تعيينها لموافقة بنك الكويت المركزي.
الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن إنكشافات للمخاطر	5	881,194 د.ك	تشمل رئيس الجهاز التنفيذي ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالوكالة ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية، ومدير عام قطاع الخزينة والاستثمار، ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.
الموظفين المسؤولين عن الرقابة المالية وإدارة المخاطر	5	720,914 د.ك	تشمل رؤساء كل من قطاع الرقابة المالية والتخطيط، قطاع التدقيق الداخلي، قطاع إدارة المخاطر، ومدير عام قطاع الالتزام والحوكمة، ومدير عام القطاع القانوني.

- تتمثل المكافآت في الراتب الأساسي وبدل درجة وظيفية وعلاوة المواصلات والعلاوة التكميلية، وغيرها من المكافآت الأخرى (البدلات والعلاوات والمزايا الأخرى) مثل بدل تذاكر السفر والتأمين الصحي والمساعدات التعليمية ومكافأة نهاية الخدمة ... وغير ذلك.
- المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تشتمل على المكافآت الثابتة والمكافآت المتغيرة إن وجدت.
- تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات الموظفين لدى البنك.

التعاقب الوظيفي

من منطلق الحرص على حسن سير العمل داخل البنك، قام مجلس الإدارة باعتماد خطة للتعاقب الوظيفي بغرض تطوير مستوى إداري ثاني داخل قطاعات البنك المختلفة وتجهيز الكوادر الفنية اللازمة لشغل الوظائف التنفيذية الرئيسية المختلفة لدى البنك بالسرعة المطلوبة لدرء أية مخاطر في هذا الشأن، ويتم تحديث هذه الخطة كلما تطلب الأمر ذلك. وبناء على الخطة الموضوعة يتم إجراء تقييم للموظفين المناسبين الذين يتم اختيارهم والتي تتوافر فيهم المؤهلات والمتطلبات الواجبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، وبالتالي تحديد احتياجاتهم التدريبية حسب خطة وبرنامج محدد.

الالتزام بتعليمات ودليل الحوكمة

- التزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن بقواعد ونظم الحوكمة وكذلك دليل الحوكمة المعتمد، وذلك بالانتهاء من إعداد واعتماد النظم والسياسات والمتطلبات الخاصة بقواعد الحوكمة كما يتم تحديث هذه النظم والسياسات بشكل دوري.
- تم اتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بتعزيز فاعلية إشراف المجلس على العمليات المهمة في البنك ومتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة بمحاورها المختلفة.
- يتم تعميم ميثاق وسياسات السلوك المهني وأخلاقيات العمل على أعضاء مجلس الإدارة وكافة موظفي البنك والحصول على توقيعهم بالالتزام بما جاء بها.
- يتضمن الهيكل التنظيمي المعتمد للبنك أشكالاً مناسبة من الرقابة على أنشطة المجموعة بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة، لتحقيق الحوكمة الرشيدة.
- يقوم قطاع التدقيق الداخلي - كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقديم تقريره في هذا الشأن إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ومنها إلى مجلس الإدارة.
- يتم بشكل سنوي تكليف مراقب حسابات خارجي مستقل بتقييم نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير يتم تقديمه إلى بنك الكويت المركزي في هذا الشأن يتضمن جزءاً خاصاً حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وقواعد الحوكمة. علماً بأن تقرير مراقب

الحسابات الخارجي لعام 2023 لم يتضمن أي ملاحظة بشأن قواعد الحوكمة.

- يستمر البنك بموائمة أوضاعه مع أي تحديثات تصدرعلى تعليمات قواعد ونظم الحوكمة التي يصدرها بنك الكويت المركزي بإستمرار.، حيث يتم مراجعة النظم الداخلية للمجلس واللجان المنبثقة عنه وغيرها من سياسات ومتطلبات الحوكمة الأخرى إذا تطلب الأمر ذلك. ويستمر البنك في العمل على تطبيق تلك القواعد التزاما بالتعليمات وتحقيقاً لمبادئ الإدارة السليمة.

إطار حوكمة المخاطر

إدارة المخاطر

قام البنك بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية شاملة لإدارة المخاطر بحيث تكون قادرة على التعرف على طبيعة جميع المخاطر المؤثرة التي يتعرض لها البنك مع نشر ثقافة حوكمة المخاطر. ويقوم البنك بتعريف وتحديد المخاطر والرقابة عليها على مستوى كل وحدة وعلى مستوى البنك ككل، وتقوم إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجية المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد المخاطر الأساسية في البنك وتقييمها، وقياس انكشاف البنك على تلك المخاطر وإعداد التقارير اللازمة، ومراقبة هذا الانكشاف في إطار نزعة المخاطر لدى البنك، وتحديد الاحتياجات الرأسمالية على أساس مستمر، ومراقبة وتقييم القرارات المتعلقة بقبول أنواع معينة من المخاطر. ويتضمن إطار حوكمة المخاطر مسؤوليات تنظيمية معرفة بشكل جيد بالنسبة لإدارة المخاطر والتي تنقسم إلى ثلاث خطوط دفاع، وهي كالتالي:

- خط الدفاع الأول: يتمثل في وحدة الأعمال والتي تنطوي وظائفها ونشاطها على احتمالية خلق مخاطر للبنك وتكون مسؤولية هذه المجموعات تقييم وإدارة هذه المخاطر.
- خط الدفاع الثاني: والذي يشمل وظيفتي إدارة المخاطر والالتزام التي تكون مستقلة عن خط الدفاع الأول، تقوم إدارة المخاطر بمراقبة ورفع التقارير للإدارة والإشراف على أوجه مخاطر البنك وتقييمها بشكل مستقل عن خط الدفاع الأول بحيث تعزز وظيفته وتكملها. وتقوم إدارة الالتزام بمراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد الحوكمة.
- خط الدفاع الثالث: يتمثل في وظيفة التدقيق الداخلي وهي وظيفة مستقلة عن خطي الدفاع الأول والثاني.

حوكمة الالتزام

يؤمن البنك أن وظيفة الالتزام من العناصر الأساسية في إطار إدارة المخاطر للبنوك نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية، أو الرقابية، أو المخاطر المالية، أو مخاطر السمعة وغيرها التي قد يتعرض لها البنك في حال عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك المهني والممارسات المصرفية السليمة. وعلى ذلك يتوافر لدى البنك وظيفة مستقلة وفعالة للالتزام تعمل في إطار سياسة الالتزام الرقابي ومهامها ومسؤولياتها المعتمدة من مجلس الإدارة، وتقوم على ضمان استيفاء البنك لمتطلبات التشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك، ورفع التقارير الدورية إلى لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

التدقيق الداخلي والخارجي

يحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على التأكيد على استقلالية كل من التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والاستفادة بشكل فعال من أعمال وملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي وتقارير تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، باعتبارها مراجعة مستقلة للمعلومات المرفوعة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي:

يوجد لدى البنك قطاع للتدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية والأهلية حيث أن موظفيه يضطلعون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال، كما لهم حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما أعطيت كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.

التدقيق الخارجي:

تتم عمليات التدقيق الخارجي في البنك وفقاً للمعايير الدولية والقوانين المحلية وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع مع مراقبي الحسابات الخارجيين ومناقشة تقارير التدقيق وأية ملاحظات أخرى مهمة حول أمور البنك بحضور الإدارة التنفيذية، كما تجتمع اللجنة مع مراقبي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل سنوياً بدون حضور الإدارة التنفيذية، تتم عملية التدقيق الخارجي بالأسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج (Dual Audit) وفي الإطار الذي يحقق الغرض من تعيين اثنين من مراقبي الحسابات الخارجيين.

شكاوى وحماية العملاء

حرصاً على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يتقدم بها العملاء وتلبية للمتطلبات الرقابية، قام البنك بإنشاء إدارة متخصصة للتعامل مع شكاوى العملاء حيث تم خلال العام 2022 تعديل اسم الإدارة ليصبح إدارة شكاوى وحماية العملاء التزاما بالتعليمات الصادرة بهذا الشأن، تعمل الإدارة بتبعية مباشرة لرئيس الجهاز التنفيذي. ويتوافر لهذه الإدارة سياسة وإجراءات معتمدة تنظم عملها فضلاً عن الآليات المناسبة للتعامل مع الشكاوى وتضمن حماية العملاء، كما تقوم هذه الإدارة بالإشراف على التطبيق الفعال لدليل حماية العملاء بهدف تعزيز حقوق العملاء وتقديم خدمات مميزة لهم، كل ذلك بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

يعكس النظام الداخلي للبنك ولوائح عمل البنك وسياساته وممارساته ما تتضمنه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية من ضوابط وإجراءات بشأن حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتتضمن معاملتهم بصورة متساوية بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويب أي تجاوزات لحقوقهم وذلك عن طريق توفير معلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين.

وحرصاً من البنك على ترسيخ مبدأ حماية حقوق المساهمين وخصوصا الأقلية منهم، ومن مبدأ تعزيز أفضل ممارسات الحوكمة التي تقوم على الإدارة السليمة والتي تتحقق من خلال مراعاة العدالة والتوازن في تمثيل الملكية وتوزيع العضوية بين شرائح المساهمين عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة حيث نصت المادة 49 مكرر من النظام الأساسي للبنك على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بطريقة التصويت التراكمي، نص المادة:
"يتم تطبيق نظام التصويت التراكمي بشأن انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة، والذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات."، وقد تبنى البنك ذلك الخيار مع العلم أن التصويت التراكمي ليس نظاماً إلزاميًا في دولة الكويت.

كما يعي البنك أن حماية حقوق الأطراف ذات المصالح مع البنك تمثل ركائز الحوكمة الجيدة وأن النجاح النهائي للبنك إنما هو ثمرة العمل المشترك فيما بين الأطراف المختلفة، وتشمل الأطراف أصحاب المصالح على أي شخص أو جهة لديها علاقة مع البنك مثل المودعين، المساهمين، العاملين في البنك، الدائنين، العملاء، الموردين، والمجتمع وأي جهة أخرى ذات علاقة بالبنك.

الإدارة التنفيذية والإشرافية والمسؤوليات الرئيسية لها:

تتألف الإدارة التنفيذية العليا من مجموعة الأشخاص المعينين للإضطلاع بمسؤولياتهم في إدارة عمليات البنك، وهم رئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه. ويتمتع هؤلاء الأفراد بامتلاك التأهيل العلمي والخبرة اللازمة والكفاءة والنزاهة لإدارة أعمال البنك.

- تقوم الإدارة التنفيذية، وبإشراف مجلس الإدارة، التأكد من أن أنشطة البنك تتسق مع استراتيجية النشاط، ونزعة المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إيلاء الاهتمام لتطبيق مبدأ الاستدامة على عمليات البنك وأنشطته الداخلية وتضمين عناصر الاستدامة في التمويل المستدام وعمليات إصدار المنتجات والأدوات التمويلية.
- تساهم الإدارة التنفيذية بشكل أساسي في الحوكمة السليمة للبنك.
- تشجع الإدارة التنفيذية على التحول الرقمي والابتكار وطرح خدمات جديدة مبتكرة تراعي احتياجات وتوقعات العملاء وسوق العمل المصرفي من خلال استخدام التقنيات الحديثة مع مراعاة السرية المصرفية ومعايير الأمن السيبراني.
- إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن تفويض وإسناد المهام والواجبات للموظفين وإنشاء هيكل إدارة يعزز المساءلة والشفافية.
- تقوم الإدارة التنفيذية، بما يتفق مع توجه مجلس الإدارة، بوضع النظم الملائمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء المالية أو غير المالية، ووضع نظم رقابة داخلية فعالة.
- العمل على تنفيذ أنشطة البنك بصورة منسجمة مع استراتيجية أعماله والمخاطر المسموح بها والسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، والمساهمة في وضع المقترحات المتعلقة باستراتيجية عمل البنك وميزانيته السنوية.
- الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الإشراف على أعمال البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من وظيفة الالتزام ومراقبة المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل في المهام.
- على الادارة التنفيذية ممارسة النشاط وفقاً لمعايير السلوك المهني.
- يقع على عاتق الإدارة التنفيذية إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية والمعايير المعتمدة الأخرى بما في ذلك التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية والإشرافية

إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

مصرفية تنفيذية بخبرة مكثفة في مجالات العمل المصرفي المختلفة، التحقت بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية، ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية منذ ديسمبر 2010 ورئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة منذ يونيو 2010 حتى فبراير 2012. وفي إبريل 2012 تمت ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014. ومن ذلك الحين تعمل السيدة إلهام محفوظ مع فريق العمل على تنفيذ الاستراتيجية والرؤية العامة للبنك ومشاريع رقمنة الخدمات المصرفية وخطط التعاقب الوظيفي وغيرها في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية عالمياً وإقليمياً ومحلياً وذلك كله تحت إشراف مجلس الإدارة .

وقبل التحاقها بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي، عملت السيدة/ إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية، أكسبتها دراية واسعة بكافة مجالات العمل المصرفي وتوجهات القطاع المصرفي في الكويت نظراً لخبرتها الطويلة في القطاع التي تناهز 40 عاماً.

والسيدة إلهام حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف عام 1984 من الجامعة الأمريكية / مصر وحضرت العديد من الدورات والحلقات التدريبية في مجال العمل المصرفي التنفيذي داخل الكويت وخارجها، كما أنها تشارك في العديد من الندوات والمنتديات والأنشطة المرتبطة بالعمل المصرفي والمالي داخل دولة الكويت وخارجها.

مسعود الحسن خالد

رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

يعمل السيد/ مسعود بالبنك التجاري الكويتي منذ 33 عاماً تقلد خلالها مهام مختلفة، فهو لديه القدرة على إدارة الأعمال بما يتناسب مع استراتيجية البنك ودعامته المالية، كما يمتلك مهارات في التواصل وتقديم المعلومات وتطوير العلاقات، كذلك فهو على استعداد لاستيعاب التطورات المهنية المستمرة ويؤمن بخطط التعاقب الوظيفي وجذب الشباب الكويتي والتدريب المهني ويشجع عليه بهدف تحسين أداء فريق العمل.

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1981 من جامعة بنجاب / لاهور – باكستان، وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان.

حسين علي العريان

مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار

لدى السيد / حسين خبرة مصرفية طويلة في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية، وقد تدرج في عدة وظائف قيادية خلال فترة عمله، وقد التحق للعمل في البنك التجاري الكويتي بتاريخ 18 فبراير 2018 كمديرعام لإدارة الخزينة، ثم شغل بتاريخ 12 سبتمبر 2018 وظيفة مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار.

حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب وإدارة الأعمال (التسويق) عام 1992 من جامعة ولاية كاليفورنيا ساكرمانتو / الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه التحق بعدة دورات تدريبية لتطوير المهارات القيادية، كان آخرها سنة 2022 من المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) – سويسرا.

ابتسام باقر الحداد

مدير عام – قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

لدى السيدة / ابتسام خبرة كبيرة في مجال التخطيط المالي والاستراتيجي على مستوى القطاعين العام والخاص، تمتلك مهارات إدارية وتنظيمية متميزة لإجراء وتنفيذ التغييرات اللازمة على مستوى بيئة العمل وما تشهده من تحديات وذلك من خلال التطوير عن طريق نقل الخبرة والمعرفة وتعزيز التواصل وروح الفريق.

التحقت للعمل في البنك التجاري الكويتي في عام 2019 كمستشار مكتب رئيس الجهاز التنفيذي لإدارة المشاريع، حيث قامت بالاشراف على المشاريع ذات الأولوية العالية والمتعلقة بتحسين وتطوير الأداء التشغيلي والمالي، وتدرجت إلى أن شغلت منصب المدير العام للتخطيط الاستراتيجي والمتابعة بتاريخ 1 سبتمبر2021، وتسعى السيدة ابتسام لتحقيق التحول المؤسسي نحو الجودة الشاملة وتحسين كفاءة الأعمال من خلال تعزيز الأدوات اللازمة للقيادة ورفع مستوى الدافعية والتواصل الفعال والتنسيق، وهي حاصلة على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 2003.

أحمد حامد بوعباس

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للشركات (بالوكالة)

للسيد/ أحمد خبرة مصرفية تمتد إلى 21 عاماً، حيث ابتدأ حياته المهنية كموظف يعمل بنظام العمل الجزئي في مركز الاتصال في البنك التجاري الكويتي وتدرج وظيفيا إلى أن انتقل إلى قطاع الخدمات المصرفية للشركات حيث عمل السيد أحمد مع فريق العمل التابع له بإدارة المحفظة الائتمانية التجارية بالبنك إلى أن تقلد في فبراير 2021 منصب مدير عام بالوكالة – لقطاع الخدمات المصرفية للشركات وذلك لما يتمتع به من مهارات قيادية واستراتيجية والقدرة على بناء روح الفريق ضمن بيئة تنافسية.
وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 2006 من جامعة الكويت، كما أنه حاصل على شهادة المستوى المتقدم كمدير ائتمان معتمد بالإضافة إلى العديد من الشهادات المهنية في مختلف المجالات.

كونال سينج

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية الدولية

لدى السيد / كونال خبرة تمتد لأكثر من 21 عاما في مجالات الأعمال المصرفية الدولية وقروض الديون وتمويل المشاريع والخدمات المصرفية الاستثمارية وعمليات الاندماج والاستحواذ وإعادة هيكلة الديون وأسواق رأس المال وأبحاث الأسهم في مختلف القطاعات. التحق للعمل في البنك التجاري الكويتي في عام 2015 في قطاع الخدمات المصرفية الدولية وتدرج وظيفيا إلى أن شغل في تاريخ 15 نوفمبر 2021 منصب مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية.

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2003 من كلية إدارة الأعمال ICFAI / الهند كما لديه شهادة المحلل المالي المعتمد CFA، كما لديه العديد من الشهادات في مجال المشتقات والتقييمات وصناديق الاستثمار ومؤخرا اجتاز برنامج متقدم في التكنولوجيا المالية وسلسلة الكتل المالية.

عبدالعزيز صالح الزعابي

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

للسيد عبدالعزيز خبرة مصرفية تتجاوز 18 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والجوانب التشغيلية والرقمية المرتبطة فيه ويتمتع بمهارات وقدرات متميزة وكفاءة مهنية عالية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة حيث حضر العديد من برامج الإدارة التنفيذية بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأميركية، وغيرها في المملكة المتحدة.

تدرج السيد عبدالعزيز في عمله لدى البنك التجاري الكويتي حيث شغل عدة مناصب وظيفية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات حتى شغل بتاريخ 30 مارس 2023 منصب مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في التمويل عام 2005 من جامعة ساوث فلوريدا -الولايات المتحدة الأميركية.

أحمد خالد الخضر

مدير عام - قطاع العمليات

السيد /أحمد لديه خبرة 20 عاماً في مجال الخدمات المصرفية الائتمانية للشركات لاسيما قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية الاستثماريّة والخدمات المصرفية للأفراد و قطاع العمليات المصرفية وذلك من خلال عمله في أكبر البنوك التقليدية في دوله الكويت وبنك الائتمان الكويتي.

حاصل على شهادة مدير ائتمان معتمد من معهد الدراسات المصرفيّة عام 2003 وقد حضرعده برامج ودورات عالمية في جامعات مرموقه مثل هارفارد في الولايات المتحده وانسياد في فرنسا.

انضم السيد/ أحمد للعمل في البنك التجاري الكويتي في قطام العمليات عام 2022 كنائب مدير عام إلى أن شغل منصب مدير عام في نهاية 2023.

حاصل علي شهادة البكالوريوس في علوم الإداره من جامعة سان دييغو بالولايات المتحدة الاميركية عام 1999 و ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعه الأمريكية في بيروت عام 2011.

سارة محمد منصور

مدير عام – القطاع القانوني

حصلت السيدة ساره منصور على ليسانس في الحقوق عام 2006 من جامعة الكويت، وهي محامية مُقيدة للترافع أمام محاكم الكويت بكافة درجاتها. وانضمت السيدة سارة إلى البنك التجاري الكويتي كمستشار قانوني تنفيذي، وتقدمت خلال مسيرتها المهنية في البنك التجاري الكويتي حتى شغلت منصبها الحالي في بداية عام 2023.

وخلال مسيرتها المهنية عملت كمسؤول قانوني ثم شغلت منصب مستشار قانوني إلى أن انضمت ساره لشركة التميمي ومشاركوه للمحاماة من 2018 الى 2021 كمحامي وعملت في مختلف مجالات القانون والتقاضي. كما التحقت خلال عام 2008 إلى شركة اكسيلون الواقعة في فيلادلفيا – الولايات المتحدة الامريكية من خلال برنامج تدريبي لحديثي التخرج لدعم المرأة في مهنة المحاماة.

عمرو محمد القصبي

رئيس التدقيق الداخلي – قطاع التدقيق الداخلي

السيد / القصبي لديه خبرة أكثر من 35 عاماً في مجالات التدقيق الخارجي والداخلي والحوكمة والمخاطر والتحري عن الاحتيال، حيث شغل خلالها منصب رئيس التدقيق الداخلي في عدة بنوك محلية، كما عمل لدى مكاتب التدقيق الخارجي، كما أنه قد شغل عدة مناصب كعضو مجلس إدارة ومستشارفني في شركات مختلفة.

التحق السيد / القصبي في أغسطس 2021 بالعمل لدى البنك التجاري كرئيس التدقيق الداخلي بالوكالة إلى أن شغل منصب رئيس التدقيق الداخلي في أكتوبر 2021.

حاصل على شهادة بكالوريوس تجارة – تخصص المحاسبة والتدقيق من جامعة الكويت سنة 1988 بالإضافة إلى عدة شهادات مهنية في مجالات التدقيق والحوكمة ومكافحة الاحتيال.

تان تات ثونج

رئيس مدراء المخاطر – قطاع إدارة المخاطر

للسيد ثونج خبرة تزيد عن 32 عاما في القطاع المالي وفي مجال الاستشارات للإدارة العليا والخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية وإدارة الأصول والتأمين في الخليج العربي وماليزيا وسنغافورة. كما لديه معرفة متنوعة في مجالات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتخطيط الاستراتيجي والابتكار في المنتجات.

انضم السيد ثونج للعمل في البنك التجاري الكويتي بتاريخ 1 فبراير 2021 كرئيس مدراء المخاطر، علما أنه لديه خبرة سابقة مع البنك التجاري الكويتي ما بين عامين 2012 و2016 تقلد خلالها مناصب عديدة منها مستشار رئيس مجلس الإدارة، مدير عام الاستراتيجية والتخطيط، ومدير عام الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة.

حاصل على بكالوريوس مع مرتبة الشرف في الرياضيات والاقتصاد عام 1991 من جامعة كينت في كانتربري / إنجلترا، كما لديه شهادة FRM وشهادة ERP وشهادة SCR.

تميم خالد الميعان

مدير عام - قطاع الالتزام والحوكمة

يتمتع السيد / تميم بخبرة رقابية ومصرفية تفوق 24 عاماً من خلال عمله لدى كل من بنك الكويت المركزي وعدة بنوك تقليدية وإسلامية محلية وأجنبية. انضم السيد/ تميم للعمل في البنك التجاري الكويتي كمدير عام قطاع الالتزام والحوكمة عام 2018. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 2000 من جامعة الكويت.

عبد العزيز مصطفى علي

رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لدى السيد / عبدالعزيز خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 15 عاماً، وقد التحق السيد عبد العزيز للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2008 في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في إدارة مركز التواصل، عمل خلال تلك الفترة كمشرف على وحدة مراقبة العمليات من الاحتيال والتفويضات وكذلك إدارة العمليات حتى عام 2015.

انضم إلى إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2016 وتدرج وظيفيا إلى أن شغل منصب رئيس الإدارة في بداية العام الحالي، وخلال توليه منصبه أجرى تغييرات ملحوظة لتحسين آليات العمل ومستوى الرقابة على صعيد العملاء والمنتجات المصرفية الحديثة ومراقبة العمليات اليومية.

حاصل على شهادة البكالوريوس في الإعلام والعلوم السياسية عام 2008 من جامعة الكويت، وشهادات متخصصة ومعتمدة دوليا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الشيخة/ نوف سالم الصباح

مدير عام - قطاع التواصل المؤسسي

تتمتع الشيخة / نوف بخبرة تزيد عن 27 عاماً في مجال العمل المصرفي الإعلامي، انضمت للعمل في البنك التجاري كمدير لإدارة الإعلان والعلاقات العامة، وتدرجت في مراكز وظيفية عدة حتى شغلت منصب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في عام 2018.

حرصت الشيخة/ نوف خلال مسيرتها العملية وبالتعاون مع فريق العمل في قطاع التواصل المؤسسي على إبراز الصورة العامة للبنك وكذلك وضع برامج المسؤولية الاجتماعية لدى البنك مع العمل على التواصل المستمر مع جمهور العملاء عبر قنوات التواصل المعتادة وكذلك قنوات التواصل الاجتماعي الحديثة.

بدر محمد مصلح قمحية

مدير عام - قطاع تكنولوجيا المعلومات

لدى السيد / بدر خبرة عملية تزيد عن 24 عاماً. انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2007 كمساعد مدير تطوير البرمجيات في إدارة تكنولوجيا المعلومات وتدرج بمهامه إلى أن عين في فبراير 2017 مديراً عاماً بالوكالة للقطاع وفي فبراير من عام 2021 شغل السيد بدر منصب مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات بالأصالة.

خلال عمله بالبنك التجاري قام السيد/ بدر وفريق عمله بتطوير وإنشاء العديد من الأنظمة والبرمجيات التي ساهمت في تطوير سير أعمال البنك وتطوير كافة القطاعات ابتداءً من تطوير النظام المصرفي الرئيسي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق أجهزة الهاتف وتطوير مركز الاتصالات والرسائل النصية وبرمجيات البطاقات الذكية، وقد توجت هذه الإنجازات بتحويل أفرع البنك إلى أفرع ذاتية الخدمة.

حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر عام 2000 من جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية.

محمد بدر آل هيد

رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار

لدى السيد / محمد خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 17 عاما تدرج خلالها في عدة مناصب وظيفية هامة ترتبط بنشاطات ومجالات ترتكز على تحسين جودة خدمة العملاء وتطوير وابتكار الخدمات الرقمية والقنوات البديلة وإدارة المشاريع الاستراتيجية والتكنولوجية.

التحق السيد / محمد للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2007 ، وتدرج وظيفيا إلى أن شغل منصب مساعد مدير عام ورئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار بالوكالة في عام 2022 . وفي ديسمبر من عام 2023 شغل السيد محمد منصب رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار بالأصالة.

حاصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق عام 2019 من جامعة مدينة السادات – جمهورية مصر العربية كما صاحبها عدة شهادات مهنية في قطاع التحول الرقمي والابتكار، وقطاع الأعمال والريادة من جامعات عالمية مرموقة، ومنها جامعة هارفارد، والمعهد الأوروبي انسياد، امبيريال كوليدج لندن ومدرسة لندن للأعمال.

صادق جعفر العبدالله

مدير عام - قطاع الموارد البشرية

لدى السيد / صادق 20 عاماً من الخبرة في المجال المصرفي بدولة الكويت، حيث تدرج وظيفياً من إدارة خدمة العملاء إلى التحليل المالي والاستراتيجي، وصولاً إلى إدارة الموارد البشرية، وقد انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2016 كمدير تنفيذي بقطاع الموارد البشرية، ومنذ 2 ديسمبر 2018 تم تكليفه بالقيام بمهام مدير عام قطاع الموارد البشرية.

حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال عام 2004 من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال في عام 2007.

طلال رياض النصار

رئيس قطاع الخدمات العامة

لدى السيد / طلال خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 19 عاما، وقد التحق السيد طلال للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2015 في قطاع الخدمات العامة، وتدرج وظيفيا إلى أن شغل منصب رئيس القطاع في 2021، خلال توليه منصبه في القطاع أجرى تغييرات ملحوظة لتحسين آليات العمل.

للسيد طلال خبرة سابقة لدى البنك التجاري الكويتي خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2011 في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في إدارة الجودة، عمل خلالها على تحقيق رضى العملاء من خلال قدراته التحليلية، مما أدى إلى نمو ملحوظ في مستوى الجودة للأعمال التجارية.

حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة والسلوك التنظيمي عام 2014 من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا/ الكويت.

خلود بسام الموسى

رئيس ادارة الشكاوى وحماية العملاء

لدى السيدة خلود خبرة تمتد إلى 19 عاماً في مجال الخدمات المصرفية، مع تخصص في خدمة العملاء وحل النزاعات.

السيدة /خلود بدأت مسيرتها المهنية في مجال خدمة العملاء وانضمت إلى فريق البنك التجاري الكويتي في عام 2022 كرئيس وحدة شكاوى و حماية العملاء حيث تتولى الإشراف على عمليات التعامل مع الشكاوى التعاقدية للبنك وتتأكد من ضمان الامتثال للمعايير التنظيمية، وتعزيز الحلول التي تركز على تحسين الجودة العامة للخدمة، كما تشمل مهامها تحديد القضايا النظامية والتعاون مع الأقسام الأخرى لتنفيذ تدابير تصحيحية.
السيدة خلود حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة البكالوريوس في الأعمال الدولية من جامعة كونكورديا في كندا عام 2004.

منى العبد الرزاق

أمين سر مجلس الادارة

لدى السيدة / منى خبرة تزيد عن 30 عاماً في الشؤون الادارية والمالية وذلك من خلال شغلها عدة مناصب قيادية واستشارية في القطاع المصرفي وعدة جهات حكومية على النحو التالي:

- مدير عام – قطاع الموارد البشرية في البنك التجاري الكويتي من 2015 الى 2018.
- المستشار الاعلامي لوزير التجارة والصناعة من 2012 الى 2014.
- مدير الموارد البشرية - (مشروع توني بلير مع مكتب إدارة المشاريع) حكومة الكويت، مكتب رئاسة مجلس الوزراء من 2010 الى 2012.
- المدير التنفيذي – التوظيف والقوى العاملة في البنك الاهلي الكويتي من 2008 الى 2010.
- خبيرة مالية متخصصة في الميزانية والموارد البشرية وبرمجة الحاسوب في الخطوط الجوية الكويتية من 1986 الى 2003.

كما تشغل السيدة/ منى حالياً منصب أمين سر مجلس الادارة في البنك التجاري الكويتي منذ يونيو 2018 ، وهي حاصلة على بكالوريوس في علوم الحاسب الالي من جامعة الكويت عام 1986.

اللجان التنفيذية

يتوافر لدى البنك تسعة لجان تنفيذية تتبع رئيس الجهاز التنفيذي، وذلك على النحو التالي:

1. لجنة الائتمان والاستثمار:
تتضمن مهامها مراجعة كافة حالات القروض والطلبات الائتمانية والاستثمارية وتقديم التوصيات إلى لجنة القروض المنبثقة عن المجلس واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وفقاً للصلاحيات القائمة في البنك.

2. لجنة الموجودات والمطلوبات:
تتضمن مهامها اتخاذ القرارات اللازمة بشأن هيكل الميزانية العمومية وأسعار الفائدة وإدارة السيولة، مع الأخذ بالاعتبار كافة المخاطر ذات الصلة ومراجعة كافة التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر.

3. لجنة المخصصات:
تتضمن مهامها دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية المستحقة لكل عميل وتحديد المخصصات المطلوبة مقابل هذه التسهيلات الائتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمعايير الدولية ذات الصلة.

4. لجنة تكنولوجيا وأمن المعلومات:
تتضمن مهامها وضع استراتيجية عامة بشأن تكنولوجيا وأمن المعلومات وضمان توافقها مع استراتيجية العمل الخاصة بالبنك ومناقشة ومراجعة والإشراف على المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا وأمن المعلومات ومتابعة الهجمات الأمنية الالكترونية والتوصية بالأدوات الرقابية اللازمة لمواجهتها.

5. لجنة مخاطر العمليات:
مراجعة ومناقشة مخاطر التشغيل التي قد يتعرض لها البنك ومناقشة واتخاذ القرارات بشأن الإجراءات التصويبية لتخفيف المخاطر التشغيلية المتوقعة.

6. لجنة المشتريات والعطاءات:
تتضمن مهامها النظر في المشتريات واختيار العطاءات البالغ قيمتها تسعة آلاف دينار كويتي أو أكثر قبل عرضها على الإدارة العليا في البنك للموافقة وفقاً للصلاحيات.

7. لجنة الإدارة:
يشارك بها كافة رؤساء القطاعات/الإدارات في البنك، وتتضمن مهامها إحداث التنسيق اللازم بين كافة قطاعات/إدارات البنك لتحقيق الأهداف المذكورة في استراتيجية البنك وخططه وسياساته المعتمدة وتنفيذها، وضمان تبادل المعلومات وتدفقها بين قطاعات/إدارات البنك من جهة، والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من جهة أخرى.

8. لجنة الإخطار عن المعاملات المشبوهة:
تم تشكيل هذه اللجنة بناءً على تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ 12 أغسطس 2019، وذلك بهدف اتخاذ القرارات اللازمة بشأن حالات الإخطار عن المعاملات المشبوهة، وتحديد عما إذا كان سيتم إبلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية (KFIU) بشأن كل حالة من هذه الحالات من عدمه.

9. لجنة الأصول الخاصة:
تم تشكيل هذه اللجنة بغرض تعزيز القرارات التي يتم إتخاذها من قبل إدارة البنك بشأن الفوائد و/أو المديونيات التي لم يتم تحصيلها وذلك بهدف حفظ حقوق البنك ومساهميه.

إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخططه المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، فإن الإدارة التنفيذية بالبنك وإذ ساهمت بكافة الأعمال والأنشطة التشغيلية والعمليات المصرفية الحالية وقامت بتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فإنها تؤكد أن الإيضاحات والبيانات الواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة باعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة التنفيذية للبنك.

وفي هذا السياق، ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزةً في ذلك على ما يتمتع به البنك من جودة أصوله وإمكانية النمو المحتملة لإيراداته، هذا إلى جانب متانة قاعدة رأس مال البنك ونسب السيولة المرتفعة. وتعرض البيانات أدناه موجزاً عن المركز المالي للبنك. ويتعين قراءة إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخططه المستقبلية مقترناً بالبيانات المالية المجمعة لمصرفنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. إن كافة المبالغ المذكورة هي بالدينار الكويتي وقد تم استخراجها من البيانات المالية المجمعة للبنك.

إن البيانات المالية المجمعة للبنك قد تم إعدادها وفقاً للوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي إلى مؤسسات الخدمات المالية والتي تتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي أن تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية مع تعديلاتها. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) إما عن طريق الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم IFRS 9 حسب توجيهات بنك الكويت المركزي أو عن طريق المخصصات حسب متطلبات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى، إضافة إلى تأثيرها اللاحق على الإفصاحات ذات الصلة.

الأهداف المالية
يهدف البنك إلى تقديم تجربة مصرفية متميزة للعملاء وتحقيق ربحية جيدة للمساهمين مع المحافظة على أساسيات وركائز القوة المالية للبنك. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم البنك بتنفيذ خمس أولويات استراتيجية هي:

- التركيز على العملاء.
- التحول الرقمي.
- تقديم حلول مصرفية مبتكرة.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية (الاستدامة) وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

تُبين الفقرات أدناه الأهداف المالية للبنك على المدى المتوسط من خلال بعض معايير قياس الأداء المالي للبنك. وتعمل تلك الأهداف على وضع مجموعة من المعايير والأطر لمستويات الأداء المالي المتوقع للبنك خلال الفترات المقبلة. ويرى البنك أن لديه القدرة على تحقيق أهدافه المالية من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية واستحداث قنوات مبتكرة لتقديم ورقمنة الخدمات المصرفية وتحديد وتنفيذ أولوياته الاستراتيجية.

يتسم نموذج تخطيط أعمال البنك بالدقة والوضوح وبشكل يضع مجموعة من الأهداف المحددة لكل شريحة من العملاء أو منتج / خدمة من الخدمات التي يقدمها البنك مع الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية السائدة ونزعة البنك تجاه المخاطر وتنامي احتياجات عملاء البنك وفرص النمو المتاحة على نطاق قطاعات الأعمال والنشاط بالبنك. ويسعى البنك، من خلال أهدافه المالية متوسطة الأجل، إلى تحقيق متوسط عائد سنوي على حقوق المساهمين (قبل احتساب المخصصات) يزيد عن 12.5% مع الحفاظ على نسب رأس المال التي تزيد عن المتطلبات الرقابية. وسوف يواصل البنك البناء على هذا الزخم لتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء والاستمرار في هذا التوجه بما يدعم ثقافة البنك المرتكزة على تحقيق الأهداف ومواكبة التطور الحديث في القطاع المصرفي وتبني معايير الابتكار في مجال العلاقات المصرفية مع عملائه.

أساسيات وركائز القوة المالية

تنوع أنشطة الأعمال التي تساهم بشكل مستمر في تحقيق معدلات ربحية قوية وتنامي معدلاتها وتحقيق أرباح مميزة للمساهمين على المدى البعيد.

توافر ركيزة قوية لنمو الأعمال وتحديد وتعزيز نواحي القوة التي تمنح الميزة التنافسية للبنك من خلال:

- توفير نموذج للأعمال المصرفية المتميزة على مستوى الكويت.

- القيام بأنشطة تشغيلية متنوعة ومتميزة لاقتناص فرص النمو المتاحة.
- التحول نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والقدرات المعلوماتية والرقمية بما يساهم في تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق قيمة مضافة لأعمال البنك بشكل عام.
- توافر قاعدة رأسمالية متينة ومخصصات واحتياطيات جيدة لامتصاص الخسائر الائتمانية.
- قاعدة ودائع مستقرة وتوافر مصدات كبيرة من السيولة.
- العمل على إرساء مبادئ الكفاءة التشغيلية المستدامة مع القدرة على إعادة الاستثمار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتبسيط وتحسين وتيرة إنجاز الأعمال مع الابتكار.
- تعيين الموظفين أصحاب المهارات والكفاءات وخلق ثقافة العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز خطط الإحلال الوظيفي.

الرؤية العامة للنتائج المالية

يواصل البنك تحقيق معدلات ربحية قوية مدعومة بتحسن صافي إيرادات الفوائد والنمو المتواصل في الإيرادات من الرسوم والعمولات، وقد أدت الإدارة الفعالة لتكلفة الأموال إلى تمكين البنك من المحافظة على هوامش جيدة من صافي الفوائد بالرغم من سياسة تخفيض معدلات الفوائد التي أقرها كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك الكويت المركزي. وجاءت ربحية البنك مدعومة أيضاً بنمو كبير في محفظة القروض. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدخل من غير الفوائد يمثل أحد الروافد الكبيرة المساهمة في تحقيق الأرباح الصافية.

شهدت الأرباح الصافية زيادة كبيرة على خلفية انخفاض قيمة المخصصات وارتفاع الاستردادات نتيجة حكم قضائي لصالح البنك. وهذا يُبرز قدرة البنك على إدارة المخاطر والاستفادة من كفاءة التشغيل على نطاق البنك.

يواصل البنك تحقيق كفاءة تشغيلية كبيرة، حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 34.6% لعام 2024. وهذا يؤكد على نجاح استراتيجيات البنك التشغيلية، سيما قطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية.

قام البنك بتوسيع تواجده وعلاقاته الائتمانية على المستوى الدولي خاصة في الأسواق الآسيوية، حيث قدم خدمات التمويل التجاري للشركات والبنوك المراسلة التي لها روابط وعلاقات تجارية مع الكويت. وعلى الصعيد المحلي، يواصل البنك التركيز على تمويل المشاريع طويلة الأجل، مستهدفاً الجهات المرتبطة بالحكومة والشركات الكبيرة المشاركة في المشاريع التي تطرحها الحكومة والشركات متوسطة الحجم بغرض تنويع المحفظة الائتمانية. وعلى صعيد العملاء الأفراد، يواصل البنك رحلته الناجحة للتحول الرقمي من خلال تحسين منصاته الرقمية وتقديم خدمات جديدة للعملاء ليظل دوماً في طليعة القطاع المصرفي الذي يتسم بسرعة التطور.

ولدعم النمو وتعزيز معدلات كفاية رأس المال، نجح البنك في استكمال برنامج إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة لا تزيد عن 100 مليون دينار كويتي، وذلك بعد إصدار الشريحة الثانية بقيمة إجمالية بلغت 50 مليون دينار كويتي، وهذه المتحصلات من إصدار السندات تساهم في رفع نسبة الشريحة الثانية من رأس المال المساند لدى البنك وتحسين قدرته على تمويل المشاريع الكبرى.

متانة الميزانية العمومية

يتمتع البنك بميزانية عمومية قوية حيث تمثل الجودة المرتفعة لأصول البنك والسيولة الكافية والمصدات الرأسمالية الركائز الأساسية لتحقيق ربحية مرتفعة ومستمرة. ولذلك، يحرص البنك على الإدارة الاستباقية لفوائض رأس المال لمواجهة المخاطر الجيوسياسية المحتملة من جهة والاستثمار في أعماله الأساسية، والتحول الرقمي وتنمية موارده البشرية من ناحية أخرى.

- **نسبة حقوق المساهمين-الشريحة الأولى من رأس المال CET1 حسب مقررات بازل III**

بلغت نسبة حقوق المساهمين CET1 من الشريحة الأولى لرأس المال 15.44% كما في 31 ديسمبر 2024 والتي تتجاوز بشكل كبير النسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي البالغة 10.0%. كما بلغت نسبة رأس المال الشامل 18.95% مقارنة بالنسبة الرقابية المقررة بـ 13.50%. إن نسبة الرفع المالي البالغة 11.3% تتجاوز بشكل مريح المتطلبات الرقابية البالغة 3% وفقاً لمقررات بازل 3.

- **احتياطيات خسائر القروض**

بلغت احتياطيات خسائر القروض نسبة 6.9 % من إجمالي القروض كما في نهاية ديسمبر 2024، وهذا يوفر مصدات مالية كبيرة لاستيعاب الخسائر المتوقعة، إن وجدت.

- **نسبة تغطية السيولة**

نسبة تغطية السيولة LCR، التي يتم بها قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل باستخدام الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)، قد بلغت 277% في المتوسط خلال السنة وهي نسبة مرتفعة بشكل مريح مقارنة بالمتطلبات الرقابية البالغة 100%. وهذا يعكس مركز السيولة القوي والمرونة التي يمتع بها البنك خلال فترات التعرض للضغط المالي.

- **نسبة صافي التمويل المستقر**

تقاس قدرة البنك في الحصول على احتياجاته التمويلية طويلة الأجل باستخدام نسبة صافي التمويل المستقر NSFR. بالنسبة لعام 2024، كان نطاق نسبة صافي التمويل المستقر بين 107.9% و114.80% متجاوزاً المتطلبات الرقابية البالغة 100%. وهذه النسبة توضح الوضع القوي لجهة التمويل المستقر الذي يتمتع به البنك وقدرته على تحمل الصدمات المحتملة.

بلغ إجمالي الموجودات 4.7 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2024 بارتفاع قدره 11.7% مقارنة بالعام الماضي. وتمثل القروض والسلفيات نسبة قدرها 60.1% من إجمالي الموجودات، فيما تمثل الاستثمارات في أوراق مالية نسبة 9.1% مقارنة بنسبة 58.2% و8.0% على التوالي في للعام السابق. ومن الجدير بالذكر أن القروض غير المُنتظمة ظلت عند نسبة "صفر" للعام السابع على التوالي.

بلغ إجمالي المطلوبات 3.9 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت 2.5 مليار دينار كويتي أو نسبة (63.5%) وأموال أخرى مقترضة بمبلغ 0.8 مليار دينار كويتي (19.4%) وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين 745.7 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2024 مرتفعاً من 660.6 مليون دينار كويتي لعام 2023.

بيان الدخل

بلغت الأرباح الصافية 157.2 مليون دينار كويتي عن عام 2024 وهي أعلى أرباح معلنة في تاريخ البنك بارتفاع بنسبة 41.4% عن العام السابق. وجاء هذا النمو في الأرباح الصافية مدفوعاً بارتفاع صافي إيرادات الفائدة وارتفاع إيرادات الرسوم والعمولات والهوامش الجيدة والكفاءة التشغيلية وانخفاض مستويات هبوط القيمة والمبالغ المستردة الكبيرة.

بلغت الإيرادات التشغيلية 180.02 مليون دينار كويتي عن عام 2024 بارتفاع بمبلغ 9.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.8% عن العام السابق. وترجع الزيادة بصورة أساسية إلى النمو بصافي إيرادات الفوائد بنسبة 4.1% (والتي تمثل 65.4 % من إجمالي الإيرادات التشغيلية) مستفيدة من النمو القوي في القروض والاستثمارات في أوراق مالية في حين ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 11.6% لتصل إلى 49.7 مليون دينار كويتي (تمثل 27.6% من الإيرادات التشغيلية) مدفوعة في ذلك بزيادة حجم الأعمال الخاصة بخطابات الضمان.

صافي هامش الفائدة للبنك ظل مستقراً عند نسبة 2.8% في عام 2024.

بلغت قيمة القروض التي تم شطبها خلال العام 22.2 مليون دينار كويتي، فيما بلغت المبالغ المستردة مقابل القروض المشطوبة سابقاً 29.3 مليون دينار كويتي إضافة إلى مبلغ 58.9 مليون دينار كويتي إضافية بعد صدور حكم قضائي لمصلحة البنك. وكما بنهاية عام 2024 فقد بلغت المخصصات/ الاحتياطات لدى البنك257.1 مليون دينار كويتي منها 174.4 مليون دينار كويتي في صورة مخصصات احترازية.

وتمثل الإيرادات الناتجة من الخدمات المصرفية المُقدمة لكل من الشركات والأفراد المصدر الرئيسي لإيرادات البنك. ولا تزال عملية إدارة المصاريف والتحكم فيها هي إحدى نقاط القوة لدى البنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 34.6 % وهي من أقل النسب السائدة في القطاع المصرفي الكويتي.

استعراض البيئة التشغيلية

لقد تأثرت التوجهات الاقتصادية بمجموعة من العوامل الرئيسية منها استمرار التضخم، والمخاطر الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين والضبابية بشأن التطورات المستقبلية للسياسات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، يتسم الاقتصاد العالمي بتباينات كبيرة في معدلات النمو في الاقتصادات الكبرى مع اختلافات واضحة في أداء القطاعات الاقتصادية. وكان معدل النمو العالمي في عام 2024 مدفوعًا بشكل أساسي بالزخم في قطاع الخدمات، بينما حدث تطور محدود في قطاع الصناعات التحويلية بشكل عام. وتظهر هذه التباينات واضحة في الاتجاهات المتناقضة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث حافظت الولايات المتحدة على نمو اقتصادي قوي بلغ أقل بقليل من 3%، بينما على النقيض من ذلك، دخلت ألمانيا، المعروفة بأنها مركز الصناعات التحويلية، في حالة من الانكماش للسنة الثانية على التوالي بحلول نهاية عام 2024. ويرجع هذا الانكماش إلى التأثيرات الاقتصادية العالمية الناجمة عن الآثار الممتدة لتقلبات أسعار الطاقة، والأحداث والمخاطر الجيوسياسية التي تعيق حرية التجارة، وانخفاض الطلب العالمي، وحالة عدم اليقين السياسية على المستوى العالمي فيما يتعلق بعولمة التجارة والعلاقات الاقتصادية. وفي نفس الوقت، تعمل الدول على مستوى العالم على مواجهة التحديات الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة وتأثيرها على الجهود العالمية لاحتواء التضخم، وتعمل أيضًا على تحقيق التوازن بين دعم معدلات النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الاستقرار والتوازنات الاقتصادية وذلك لتجنب الاضطرار إلى الاختيار بين أمرين: إما تحقيق نمو مرتفع مصحوب بتضخم مرتفع، أو مواجهة التضخم بصورة مفرطة على حساب إضعاف آفاق وإمكانيات النمو الاقتصادي وتقليص الفرص المتاحة للتنمية الوطنية.

ومن أهم الاعتبارات المتعلقة بالبيئة التشغيلية الاقتصادية في عام 2024، كانت الاستراتيجية الخاصة بإدارة المخاطر الجيوسياسية في ظل تعقيدات البيئة العالمية بعد تفشي وباء كورونا المستجد (جائحة كوفيد Covid-19) والتي كانت نقطة البداية لارتفاع التضخم، الذي

تفاقم لاحقًا بسبب الصراع والحرب الروسية الأوكرانية المستمرة حتى هذا العام. وعلى الرغم من أن آثار الصراع قد انخفضت إلى حد ما بعد أن عملت الاقتصادات العالمية على تجاوز تداعياته الاقتصادية الناشئة عن القيود على العرض، إلا أن تأثيراته على التضخم ما زالت قائمة في الاقتصاد العالمي.

بدأ عام 2025 بتحديات كبيرة، تمثلت في فرض سلسلة من التعريفات الجمركية، وتصاعد احتمالات نشوب حروب تجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، في حين تم بالفعل فرض وإلغاء تعريفات جمركية بوتيرة متسارعة حيث فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على كندا والمكسيك وكولومبيا، قبل أن ترفعها بعد موافقة هذه الدول على تعديل سياساتها بما يتماشى مع شروط الولايات المتحدة بشأن الهجرة والسيطرة على الحدود. ومع ذلك، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية تعريفة جمركية بنسبة 10% في فبراير 2025 على جميع الواردات الصينية، مما دفع الصين إلى الرد بفرض تعريفات مستهدفة على الواردات الأمريكية، ووضع العديد من الشركات الأمريكية على قوائم عقوبات محتملة. إن العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاتجاهات الاقتصادية في عام 2025 تشمل استمرار المخاطر الجيوسياسية المرتفعة وعدم اليقين بشأن التطورات المستقبلية للسياسات الاقتصادية، كما أن المسار السياسي الذي سوف تتخذه الولايات المتحدة في النهاية، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة التجارية، سوف يكون ذو تأثير كبير في تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي. ولا تزال سيناريوهات المخاطر الجيوسياسية الرئيسية قائمة بما في ذلك الحرب الروسية الأوكرانية والصراع في الشرق الأوسط الذي قد يتصاعد مرة أخرى رغم الإشارات الإيجابية الأخيرة.

بالنظر إلى البيئة التشغيلية العالمية في ظل المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي في عام 2025 نمواً مماثلاً تقريباً مع المستويات المحققة في عام 2024، حيث أثبت الاقتصاد الأمريكي مرونته في عام 2024، متجاوزاً توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بينما تواصل اقتصادات الدول الشريكة للولايات المتحدة الجهود نحو التعافي. ومن المتوقع أن يظل النمو في الولايات المتحدة قوياً وإن كان سيتراجع قليلاً إلى معدل نمو 2.5% بسبب زيادة الإنتاجية في أوروبا. ومع ذلك، من المتوقع أن تواصل الولايات المتحدة جهودها لاحتواء التضخم وضغوط الأسعار المرتفعة والتضخم الأساسي المستمر، وهذا يجعل تحقيق مستهدفات التضخم التي حددها مجلس الاحتياطي الفيدرالي على المدى القصير أمرًا غير مرجح. ومع ذلك، شهدت الولايات المتحدة انخفاض معتدل للتضخم في عام 2024، مما دفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى إجراء تخفيضات تدريجية على أسعار الفائدة، ليصل سعر الفائدة الفيدرالية عند حدود من 4.25% إلى 4.5% بحلول فبراير 2025. ومع ذلك، وبالنظر إلى اختلاف السياسة التجارية عن السنوات السابقة، حافظ مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة في اجتماعيه الأخيرين للسياسات حيث يدرس آثار هذه السياسة المعدلة على معايير التضخم في البلاد. وفي الوقت نفسه، فإن الزيادات الكبيرة في التعريفات المفروضة على الشركاء التجاريين الرئيسيين وردود الفعل الانتقامية من الدول المتأثرة قد تؤدي إلى نزاعات تجارية أوسع.

من المتوقع نمو الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي بمعدل متواضع يبلغ 1% في عام 2025 بعد النمو بمعدل ضعيف في العامين السابقين. ومع ذلك، يستمر تباعد مسارات النمو الاقتصادي داخل منطقة اليورو، حيث تحقق الدول التي يعتمد اقتصادها على قطاع الخدمات، مثل إسبانيا، نمو أكثر ديناميكية، في حين من المتوقع أن تسجل ألمانيا أبطأ نمو مرة أخرى بسبب ضغوط ارتفاع أسعار الطاقة والعمل في بيئة غير مواتية أصبحت فيها الشركات الألمانية أقل قدرة على المنافسة على الساحة الدولية. ومن المتوقع أن يستمر معدل التضخم في الانخفاض في منطقة اليورو على أساس سنوي ليصل إلى مستويات أقرب إلى النسبة المستهدفة 2% التي حددها البنك المركزي الأوروبي. وتتوقع الأسواق المالية الرئيسية والمحللون الاقتصاديون أن يتخذ البنك المركزي الأوروبي قرارات بخفض أسعار الفائدة في عام 2025، مع توقعات بأن يتجاوز البنك المركزي الأوروبي مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تخفيف السياسة النقدية، لتصل معدلات الفائدة على تسهيلات الإيداع وعمليات إعادة التمويل الرئيسية، وتسهيلات الإقراض بالهامش إلى 2.75% و 2.9% و 3.15% بحلول فبراير 2025.

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد البريطاني نمواً معتدلاً بنسبة 0.9% لعام 2024 بسبب التباطؤ الملحوظ في النصف الثاني من عام 2024. إن توقعات النمو أقل من التوقعات السابقة البالغة 1.1% حيث خفض بنك إنجلترا توقعات النمو لعام 2025 إلى النصف عند 0.75% مع تخفيض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في فبراير 2025.

حققت الصين نمواً في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للمعدل المستهدف من الحكومة بنسبة 5% على أساس سنوي في عام 2024، متجاوزةً التوقعات العامة، حيث كان الاقتصاد مدعوماً بالإجراءات التحفيزية، والصادرات القوية، والاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، على الرغم من بعض التحديات مثل ضعف الطلب المحلي، وأزمة العقارات، والضغوط الديموغرافية. ورغم التحديات المستمرة، بما في ذلك الضغوط الخارجية، تحافظ الحكومة الصينية على مستهدفات النمو بنسبة 5% على أساس سنوي في عام 2025، حيث تؤكد مجدداً التزامها بتكثيف إجراءات التحفيز وتقديم دعم أقوى للسياسية الاقتصادية للتغلب على العقبات. ولا تزال الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بعد الولايات المتحدة، بناتج محلي إجمالي يبلغ 18.28 تريليون دولار أمريكي.

وفي الشرق الأوسط، من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نسبة 1.6% على أساس سنوي مقارن في عام 2024، متأثراً بانكماش اقتصادات كل من عُمان والكويت مما سيؤثر سلبًا على النمو المجمّع لدول المجلس. وبالرغم من ذلك، ومع توقعات بزيادة إنتاج النفط في عام 2025 نتيجة تخفيف منظمة أوبك لتخفيضات الإنتاج، فإنه من المتوقع أن يرتفع النمو المجمع للناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس إلى 4.2% في 2025-2026. وقد ظل معدل التضخم في دول المجلس منخفضاً عند حوالي 2.1% خلال عام 2024، على خلفية الدعوم الحكومية، والحدود القصوى لأسعار الوقود، وربط العملات بالدولار الأمريكي، مع محافظة البنوك المركزية في دول المجلس على تخفيف السياسات النقدية بالتوافق مع توجهات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ولا

تزال جهود تطوير وتنمية أسواق دول المجلس تركز على التنويع الاقتصادي، خاصة مع الحاجة إلى التوسع في الإيرادات غير النفطية. من خلال زيادة تحصيل الضرائب، وهذا قد يؤثر سلباً على جاذبية دول المجلس كملاذات ضريبية للشركات والمؤسسات الدولية، وهذا يتضح من تطبيق الكويت مؤخراً لضريبة بنسبة 15% على الشركات الدولية الكبيرة في محاولة لتحقيق التوازن في الميزانية وزيادة الإيرادات الحكومية.

تشهد الكويت مرحلة من التطور الاقتصادي تركز على التطوير والإصلاحات الداخلية، مما يعزز البيئة التشغيلية في البلاد حيث تعمل الحكومة على زيادة الإيرادات، مع تحقيق تقدم في عملية طرح المشاريع ، مما يوفر بيئة تشغيلية متنامية للبنوك المحلية. إن التحول في التوجه الاقتصادي للكويت قد أدى حتى الآن إلى طرح مشاريع بقيمة 26 مليار دولار أمريكي، تركز بشكل رئيسي على قطاعات المياه والطاقة والبنية التحتية لتحفيز نمو الائتمان ومعالجة النقص في الطاقة الذي عانت منه الكويت في الفترة الأخيرة. من المتوقع أن يستمر انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت، حيث يُقدّر أن ينكمش بنسبة 2.8% على أساس سنوي في عام 2024، بعد انكماش بلغ 3.6% في عام 2023. ومع ذلك، فإنه مع التخطيط لزيادة إنتاج النفط في عام 2025، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بنسبة 2.6% على أساس سنوي في عام 2025 بالتزامن مع تخفيف قيود "أوبك+" على إنتاج النفط. ومع ذلك، فإن الاقتصاد غير النفطي في الكويت قد تجاوز مرحلة النمو السلبي، ومن المتوقع أن ينمو على أساس سنوي مقارن بنسبة 2% في عام 2024، ثم يرتفع إلى 2.6% في عام 2025.

وفقاً لمشروع قانون الميزانية العامة لدولة الكويت 2025-2026، من المتوقع أن يصل عجز الميزانية إلى حوالي 6.3 مليار دينار كويتي، بينما ستبلغ الإيرادات الإجمالية 18.2 مليار دينار كويتي. ويستند مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية إلى تقديرات بأن إيرادات النفط سوف تبلغ حوالي 15.3 مليار دينار كويتي، بانخفاض بنسبة 5.7% عن 2024-2025، على أساس تقدير سعر النفط بمبلغ 68 دولار أمريكي للبرميل. ومن المرجح أن يؤدي تطبيق ضريبة دخل الشركات على الكيانات الأجنبية، وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة تماشيًا مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى إلى مزيداً من التنوع في مصادر الإيرادات الحكومية. ومن المتوقع أيضاً انخفاض النفقات الإجمالية للكويت بنسبة 0.1% في 2025-2026، لتصل إلى 24.54 مليار دينار كويتي.

يعتبر التضخم في الكويت معتدل بصورة نسبية مقارنة مع المتوسط العالمي، حيث بلغ متوسط معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين "CPI" في الكويت حوالي 3% لعام 2024، ويعكس هذا المعدل مزيجاً من قوة الطلب الاستهلاكي، وارتفاع إيجارات السكن، ومشكلات سلاسل التوريد المستمرة. ومع ذلك، من المتوقع أن تتراجع هذه العوامل في عام 2025، مع خفض توقعات التضخم إلى متوسط 2.8% على مدار العام التالي. وقد عملت الكويت على مكافحة ارتفاع التضخم والاستمرار في ربط عملتها بالدولار الأمريكي، حيث قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم إلى 4%، بالتحرك إلى حد كبير بما يتوافق مع سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وبما أنه من المتوقع أن يواصل الاحتياطي الفيدرالي دورة التيسير النقدي مع عكس عملية تشديد السياسة النقدية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، فمن المتوقع أن يقوم بنك الكويت المركزي أيضاً بخفض أسعار الفائدة الرئيسية على خطى الاحتياطي الفيدرالي طوال عام 2025.

النظرة المستقبلية - المخاطر والتحديات

المخاطر والتحديات النظامية

ضبابية الأوضاع العالمية والإقليمية

إن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومنها إدارة مخاطر المناخ قد أصبحت ذات أهمية جوهرية بالنسبة للبنوك حيث تقوم بتضمينها في جداول وخطط أعمالها. ويتضح ذلك من خلال التعليمات الرقابية الصادرة والمؤتمرات العالمية التي توجه البنوك إلى ضرورة دمج جوانب هذا الموضوع في أنشطتها وعملياتها. وبطبيعة الحال تنعكس التأثيرات السلبية لعدم إدارة المخاطر بصورة جيدة في صورة زيادة التكاليف الائتمانية، وهبوط وتدهور قيمة الأصول، خاصة في المناطق/الدول التي تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري.

وقد قام البنك بوضع إطار شامل لحوكمة مخاطر المناخ/الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة يبين بوضوح واجبات ومهام أساسية لفهم وتحديد وتقييم الآثار المحتملة لعوامل مخاطر المناخ/الاستدامة البيئية والحوكمة على أصول وأنشطة البنك.

إن الاقتصاد العالمي يواجه بصورة متواصلة حالة من عدم اليقين المتزايد، نتيجة لمزيج من التوترات الجيوسياسية وضغوط التضخم والتعافي الاقتصادي غير المتكافئ عبر المناطق المختلفة من العالم. وقد أدت التداعيات المتراكمة والمستمرة للصراع الروسي الأوكراني إلى اضطراب أسواق الطاقة العالمية وتفاقم مشكلة الأمن الغذائي، مما خلق تأثيرات متصاعدة على كل من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات النقدية المتباينة في الاقتصادات الرئيسية، بما في ذلك اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد الأوروبي، قد أدت إلى مزيداً من الضغوط على الأسواق المالية العالمية. أما في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن مخاطر تقلبات أسعار النفط لا تزال عاملاً جوهرياً، حيث يتأثر الطلب العالمي بالتباطؤ الاقتصادي وتسارع وتيرة التحول في مجال الطاقة. وفي حين أن ارتفاع أسعار النفط قد أدى إلى دعم الفوائض المالية لدول المنطقة على المدى القصير، إلا أن حالة عدم اليقين بشأن استدامة الطلب على الطاقة الهيدروكربونية تمثل تحديات تواجه الاستراتيجيات الاقتصادية طويلة الأجل. وفي هذا السياق، يحرص البنك على مواصلة الالتزام بتطبيق الاستراتيجيات الموضوعة لضمان النمو، مع التركيز على المرونة واقتناص الفرص في بيئة عالمية سريعة التغير.

يقوم البنك بتطبيق مجموعة من المعايير الاستراتيجية وتتضمن تلك المعايير بشكل عام عدداً من الاعتبارات والمؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والمتغيرات المحلية والملاءة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة. ويعمل البنك على متابعة تلك الاعتبارات والمؤشرات والمتغيرات الأساسية وكذلك المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي على نحو مستمر لتحديد جوانب التحسن المرتبطة بكل منها.

العوامل المحلية غير المستقرة

إن الاقتصاد الوطني، على الرغم من استفادته من عائدات النفط المرتفعة، يواجه حصته من التحديات الداخلية التي تؤثر على استقرار وأداء قطاعات الأعمال التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض الاقتصاد الوطني للصراعات الإقليمية المستمرة التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار النفط والتي يمكن أن تعرقل التقدم الاقتصادي وخطط التنمية الوطنية.

تركز الموجودات والمطلوبات ومخاطر السوق الأخرى

واصل البنك سياسته في تخفيض محفظة التسهيلات / الإنكشافات تجاه القطاعات المعرضة للمخاطر والحساسة للغاية، بينما شكلت الانكشافات الموجهة لقطاعي المقاولات والإنشاءات النسبة الأكبر من المحفظة الائتمانية نتيجة تمويل المشاريع الجديدة التي تتمتع برعاية الحكومة، مع طرح مجموعة من المناقصات الجديدة لإنشاء وبناء الطرق خلال العام.

بالنسبة لجانب المطلوبات بالميزانية العمومية، فإن البنك لديه نسبة كبيرة من الإيداعات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية، وهذا أمر طبيعي نتيجة السيولة المرتفعة لدى هذه الجهات. ومع ذلك، فإن نسبة تركز الودائع تعتبر جيدة وضمن حدود نزعة البنك تجاه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف المقابلة والمنتجات الهامة.

لدى البنك نظام شامل لمراقبة عدم تطابق الموجودات والمطلوبات والذي يتم إخضاعه للمزيد من الضغط مع الأخذ في الاعتبار السيناريوهات المحتملة المختلفة، وذلك بغرض تحقيق الرقابة بشكل أفضل وتقييم التأثير من حيث حالة الضبابية التي تكتنف السوق.

هذا، وقد وضع البنك استراتيجية لإدارة المخاطر أخذت في الاعتبار معايير ومحددات قبول ونزعة المخاطر لدى البنك وتتضمن المخاطر الاقتصادية، والملاءة المالية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة، وغيرها من المخاطر.

مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

جودة الأصول

بالرغم من احتمال تخفيف أسعار الفائدة المرتفعة لفترة طويلة التي تضغط على مراكز السيولة لدى الأطراف المقترضة، إلا إن المخاطر الجيوسياسية المتصاعدة قد تضع ضغوطاً على جانب العرض باحتمال زيادة تكاليف المواد والمدخلات. وقد يؤدي ذلك إلى تضييق هوامش الربحية المتاحة أمام بعض العملاء المقترضين.

إن تركيز البنك على العوامل والمؤشرات النوعية واستراتيجيته المتحفظة لتحقيق النمو في أنشطة أعماله قد أسفرت عن نتائج إيجابية، حيث يقوم البنك بعناية وحذر باختيار فرص العمل الجيدة التي توازن بين العائد والمخاطر لنمو المحفظة الائتمانية، ويتبين هذا من نسبة "صفر" قروض غير منتظمة.

المخاطر غير المالية

لدى البنك دراية تامة بأهمية تحديد ومراقبة وقياس والإبلاغ عن المخاطر غير المالية التي يتعرض لها بما في ذلك مخاطر الاحتيال والمخاطر السيبرانية. ويقوم البنك بجمع بيانات مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال من خلال إجراء عمليات التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) والمراجعات للإجراءات ووقائع وحالات المخاطر التي يتم الإبلاغ عنها ضمن تقارير إدارة المخاطر الدورية. ويواصل البنك تعزيز واختبار خطة استمرارية الأعمال لتقييم واختبار قدرة البنك على استئناف العمليات الهامة واستمرارية تقديم الخدمات الأساسية لخدمة العملاء من خلال قنوات متنوعة في حالة وقوع طوارئ أو كوارث، بما في ذلك تفشي الجوائح أو الأوبئة.

ومع التحول الرقمي للخدمات المصرفية، يدرك البنك جيداً أهمية الأمن السيبراني ويلتزم بتنفيذ آليات وضوابط متقدمة للأمن الإلكتروني لتقليل المخاطر الناتجة عن التهديدات السيبرانية.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت التهديدات والجرائم السيبرانية معقدة للغاية ويتم تصميمها وتطويرها بصورة احتيالية بشكل كبير. ومن الواضح أن المجرمين السيبرانيين يسارعون إلى تغيير وتعديل أساليبهم وتقنياتهم الاحتيالية بغرض التغلب على التغييرات في بروتوكولات الأمان التي يتم إدخالها على المنتجات أو التكنولوجيا أو القنوات الرقمية المصرفية.

إن ظهور التكنولوجيا المالية (Fintech) قد أعاد تعريف وتحديد توقعات العملاء من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة وميسرة، وهذا التحول التقني يستلزم من البنوك والمؤسسات المالية ضمان الإدارة والرقابة الملائمة لتحديات ومخاطر الأمن السيبراني الناشئة.
ويقع على عاتق البنك مسؤولية تحديد ومراقبة وقياس والإبلاغ عن جميع مخاطر أمن المعلومات بما في ذلك التهديدات الداخلية

والخارجية سواء كانت متعمدة أو عرضية، والتي تتعرض لها جميع الأصول المعلوماتية لدى البنك. ويتم بالشراكة مع قطاع الموارد البشرية تطوير وتخصيص برامج توعية بأمن المعلومات لجميع الموظفين بهدف ترسيخ ثقافة أمن المعلومات على مستوى البنك. ويواصل البنك التزامه بمتطلبات شهادة الاعتماد الخاصة بالمعايير الأمنية للبطاقات المصرفية PCI-DSS، وشهادة الايزو ISO27001، وشهادة سويفت SWIFT CSP بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات وثيقة إطار الأمن السيبراني الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يحرص مصرفنا على وجود نظم رقابة داخلية فعالة على نطاق البنك وتسعى إدارة مصرفنا دوماً إلى تأكيد استقلالية قطاعات الرقابة والإشراف لدى البنك.

ومن هذا المنطلق تحرص الإدارة التنفيذية على تنفيذ أعمال البنك بصورة منسجمة مع استراتيجية أعمال البنك ونزعة المخاطر المسموح بها، وهي تعتبر مسؤولة عن الإشراف والرقابة على أعمال البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من وظيفة الالتزام ومراقبة المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل في المهام والاستفادة من أعمال التدقيق الداخلي ومراقبي الحسابات الخارجيين وما يصدر من تقارير حول تقييم نظم الرقابة الداخلية.

وفيما يخص إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فهي تسعى لمتابعة تطبيق وتصحيح الملاحظات والتوصيات التي تتضمنها التقارير الصادرة من قطاع التدقيق الداخلي خلال الفترة الزمنية المحددة نظراً لأن هذه التقارير عادة ما تدعم التقييم السنوي لبيئة الرقابة الداخلية لدى البنك، كما تسعى لمتابعة تطبيق وتصحيح الملاحظات والتوصيات التي تضمنتها التقارير الصادرة من الجهات الخارجية والاستفادة منها على سبيل المثال تقرير مراقب الحسابات الخارجي حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية ICR وخطاب الإدارة Management Letter الصادر عن مراقبي الحسابات الخارجيين عند إتمام عملية التدقيق للبيانات المالية لمصرفنا.

ومن ناحية أخرى، فإن الإدارة التنفيذية تعمل عن كثب مع كل من، وظيفة الالتزام بمصرفنا التي تقوم بعمل تقييم لمخاطر عدم الالتزام والامتثال للتعليمات الرقابية بهدف تحسين وتعزيز أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك، وقطاع إدارة المخاطر حيث أن قطاع إدارة المخاطر يقوم بتطبيق برنامج التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (RCSA) وهو برنامج يتم من خلاله تحديد وتقييم المخاطر الكامنة في مجالات العمل على نطاق البنك.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يعتبر تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاستدامة بجميع عواملها البيئية والاجتماعية والحوكمة وما يتفرع عن هذه العوامل من مجالات تعليمية وثقافية ورياضية وصحية ضمن اهتمامات وأولويات قطاع التواصل المؤسسي ممثلاً عن البنك، وتوضح الفقرات التالية موجزاً لأهم الإنجازات والجهود التي بذلها البنك على مستوى البيئة والمجتمع.

أ. أنشطة وفعاليات داخل البنك

- تعزيز الوعي البيئي للموظفين والتعريف بأهداف التنمية المستدامة والمشاركة من خلال الأنشطة والمبادرات المختلفة مثل إعادة التدوير GO Green الذي يسعى البنك من خلالها إلى تحقيق التغير الايجابي نحو الاستدامة البيئية والتخضير بهدف التحول الاخضر. وقام البنك بوضع حاويات متعددة لإعادة التدوير للاجهزه الالكترونية القديمة والاسلاك وألعاب الأطفال غير المستخدمة في منشآت البنك مع فرز المخلفات حسب النوع بالتعاون مع شركة لإعادة التدوير.

- استمرار توعية الموظفين بالجوانب المصرفية الهامة مثل الاستثمارات الخطيرة و احدث طرق الاحتيال المختلفة وعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية حماية المعلومات السرية وغيرها من الموضوعات الهامة ضمن حملة "لنكن على دراية".

ب. أنشطة وفعاليات خارج البنك

- المشاركة في المشاريع الوطنية وابرام عقود مشتركة لتطوير دروازة العبدالرزاق في قلب مدينة الكويت وإعادة تنسيق وتخضير الحدائق المجاورة للمقر الرئيسي.

- تبنى البنك حملة "التجاري آرت" التي حازت على نجاح كبير بتقديمها رسالة سامية ترتكز على دمج مبادىء الاستدامة في الإبداع ضمن استراتيجيته للاستدامة البيئية والمجتمعية.

- تنظيم زيارات تثقيفية للتعريف بالتأثير السلبي للملوثات على الحياة البرية والبحرية، وأهمية الالتزام بسلوكيات الترشيد الإيجابية للمحافظة على استمرارية الحياة وسلامة البيئة.
- تنظيم مجموعة من الزيارات الميدانية للمدارس في دولة الكويت لتعريف النشء بأهمية المحافظة على البيئة، و تثقيف الطلاب في مختلف المراحل المدرسية بتأثير الملوثات سلباً على الحياة البرية والبحرية وأهمية الالتزام بسلوكيات الترشيد الإيجابية والسليمة.

- محاولة تثقيف جميع اطياف المجتمع بالمستجدات الخاصة بالاحتيال المالي وغسل الاموال عن طريق المحاضرات التثقيفية لموظفي الشركات والهيئات وطلبة الجامعات وأصحاب الهمم من مستخدمي لغة الاشارة.

المسؤولية الاجتماعية

خلال عام 2024 حرص البنك على أن تكون المسؤولية الاجتماعية ضمن محور اهتمامه كما كانت دوماً منذ التأسيس، حيث قام بتقديم الدعم والرعاية والمشاركة في الفعاليات والأنشطة التي تغطي شتى مجالات العمل الإنساني والخيري. وتنوعت برامج المسؤولية الاجتماعية لتشمل:

- تقديم الدعم والرعاية للفعاليات المجتمعية والتربوية والصحية التي تقوم على تنظيمها محافظات الكويت الست ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة مثل رعاية فعاليات تكريم الطلاب المتفوقين والأنشطة الخاصة بذوي الهمم وتوزيع الحقيبة والكسوة المدرسية على الأسر المتعففة في الكويت ضمن حملة "ضاعف أجرك مع التجاري".
- السعي لابراز التراث الكويتي الأصيل وحياة الرعيل الأول من أهل الكويت ضمن حملة "يا زين تراثنا" عن طريق رعاية التراث الكويتي لأكثر من 30 عاماً من خلال العديد من الحملات والفعاليات التي ترعى هذا الشأن.
- خلال شهر رمضان الكريم وفي إطار حملة البنك "سحوركم علينا"، حرص البنك على توزيع وجبات السحور على عمال البناء والتنظيف، كما حرص على توزيع هدايا العيد على عمال التنظيف والبناء ضمن حملة «هوّن عليهم».
- استخدام منصات التواصل الاجتماعي والتصاريح الصحفية والموقع الالكتروني للتحذير من الاستثمار في المجالات المجهولة عالية المخاطر وحث العملاء على المحافظة على معلوماتهم المصرفية السرية لتجنب الوقوع في فخ المحتالين ضمن المشاركة الفعالة في حملة "لنكن على دراية" . وقدم البنك محاضرات و ندوات توعويه و تثقيفية لموظفي بعض الشركات والمؤسسات وطلبة الجامعات وأصحاب الهمم من مستخدمي لغة الاشارة.
- تطبيق فكرة إعادة التدوير بمواصلة حملة التحول الأخضر (GO Green) الهادفة إلى توعية المجتمع بأضرار المخلفات وضرورة المحافظة على البيئة ونشر اللون الاخضر.

هذا، ومن منطلق حرص البنك على الالتزام بتعميم بنك الكويت المركزي الصادر في ديسمبر 2022 بشأن التنمية المستدامة، وفي ضوء ما تضمنته رؤية الكويت 2035 "كويت جديدة" من مرتكزات حول تحقيق التنمية المستدامة، فقد واصل البنك جهوده في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، وسوف يصدر تقريراً منفصلاً يتناول بالتفصيل إنجازات البنك في هذا الموضوع عن عام 2024.

استعراض البيانات المالية

في عام 2024، أظهر البنك التجاري المزايا الكثيرة المتحققة نتيجة تنوع نموذج أعماله. إن قدرة البنك على التكيف والتنفيذ السريع لتحقيق الأهداف مكنته من التقدم وتحقيق المستهدفات للمساهمين وأصحاب المصالح. وعمل البنك على نمو قاعدة عملائه واستثمر في بناء قدرات جديدة جعلته أقوى وأكثر قدرة على المنافسة. إن الأداء والقوة المالية الكبيرة للبنك قد مكنته من تحقيق أرباح مجزية للمساهمين، حيث بلغت توزيعات الأرباح النقدية 52 فلس لكل سهم عن عام 2024، و10% أسهم منحة عن عام 2024 وهي أعلى بنسبة 40% مقارنة بعام 2023 (توزيعات أرباح نقدية بقيمة 37 فلساً للسهم الواحد).

بيان الدخل

• صافي إيرادات الفوائد

يتكون صافي إيرادات الفوائد من العوائد على الموجودات مثل القروض والأوراق المالية مطروحاً منه مصاريف الفوائد المسددة لبند المطلوبات مثل الودائع. وقد حقق البنك ارتفاعاً في صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 4.6 مليون دينار كويتي لتصل إلى 117.7 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 113.1 مليون دينار كويتي العام الماضي، أي بارتفاع نسبته 4.1%. وقد كان هذا النمو مدفوعًا بشكل أساسي بارتفاع متوسط محفظة القروض والاستثمارات في الأوراق المالية، مما ساهم بشكل أكبر في تعويض التأثير السلبي لتخفيضات أسعار الفائدة المرجعية من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك الكويت المركزي. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الإدارة الفعالة لمتوسط تكلفة التمويل في الحفاظ على استقرار هامش صافي الفوائد.

• الإيرادات غير الناتجة عن فوائد

ارتفعت الإيرادات غير الناتجة عن فوائد بمبلغ 5.2 مليون دينار كويتي أو نسبة 9.1% مقارنة بعام 2023 لتصل إلى 62.3 مليون دينار كويتي، وهذه الإيرادات تتكون من كافة الإيرادات بخلاف صافي إيرادات الفوائد. وارتفعت إيرادات الرسوم والأتعاب بمقدار 5.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة (11.6%)، وارتفعت إيرادات التعامل بالقطع الأجنبي بنسبة 3.6% بينما انخفضت الإيرادات الأخرى بمقدار ضئيل بلغ 0.3 مليون دينار كويتي.

• المصاريف غير الناتجة عن فوائد

بلغت مصاريف الموظفين 35.6 مليون دينار كويتي بارتفاع مقداره6.7 مليون دينار كويتي أو نسبة (23.4%) مقارنةً بعام 2023، ويرجع ذلك الارتفاع بصورة أساسية إلى إجراء قيد عكسي لبعض المصاريف التي كانت مستحقة خلال العام الماضي وتعديلات الرواتب وحوافز للموظفين عن الأداء المتميز للعام الحالي. وبلغت المصاريف العمومية والإدارية 25.1 مليون دينار كويتي لعام 2024 مسجلة ارتفاعاً بمقدار 3.7 مليون دينار كويتي أو (17.1%)، وهو ما يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع المصاريف المتعلقة بارتفاع حجم المعاملات الخاصة بالبطاقات المصرفية، وكذلك ارتفعت مصاريف الاستهلاك والإطفاء بقيمة 1.2 مليون دينار كويتي مقارنةً بالعام الماضي.

• مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى

قام البنك بالإفراج عن مبلغ 47.7 مليون دينار كويتي يمثل مخصصات هبوط القيمة ومخصصات أخرى مقارنة بالإفراج عن مخصص بقيمة 0.1 مليون دينار كويتي في العام السابق. بلغ إجمالي المخصصات/ الاحتياطيات لدى البنك 257.1 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2024 منه مخصصات احترازية بمبلغ 174.4 مليون دينار كويتي متضمنة مبلغ 18 مليون دينار كويتي تم تكوينها في 2024. هذا، وقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة «صفر» للعام السابع على التوالي.

• صافي الأرباح

بلغ صافي الربح الخاص بمساهمي البنك 157.2 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ111.2 مليون دينار كويتي للسنة السابقة مسجلاً ارتفاع بنسبة 41.4 %. وتجدر الإشارة إلى أن الأرباح الصافية المعلنة لعام 2024 هي الأعلى منذ تأسيس البنك في عام 1960.

الميزانية العمومية

بلغ مجموع الموجودات 4665.9 مليون دينار كويتي بارتفاع قدره 489.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة (11.7%) مقارنةً بالعام الماضي. وارتفعت القروض والسلفيات بصورة كبيرة بمقدار376.9 مليون دينار كويتي أو (15.5%) ، وكذلك ارتفعت الاستثمارات في الأوراق المالية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 26.9% مليون دينار كويتي، وساهمت الإدارة الفعالة للسيولة في تقليل مستوى الإيداعات الداخلية فيما بين قطاعات وإدارات البنك.

ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ قدرة 289.4 مليون دينار كويتي (13.2%)، كما ارتفعت الأموال الأخرى التي تم اقتراضها بمبلغ 19.9 مليون دينار كويتي (2.7%).

بلغت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك 745.7 مليون دينار كويتي بارتفاع كبير بمبلغ 85.1 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام الماضي.

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح الصافية البالغة 157.2 مليون دينار كويتي الخاصة بمساهمي البنك لهذا العام على النحو الوارد أدناه، وتخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك:

1. توزيع أرباح نقدية مرحلية عن الستة أشهر الأولى بمبلغ 12 فلس لكل سهم بإجمالي 21.5 مليون دينار كويتي (2023: 12 فلس).

2. توزيع أرباح نقدية مقترحة عن نهاية العام بمبلغ 40 فلس لكل سهم بإجمالي 71.8 مليون دينار كويتي (2023: 25 فلس).

3. توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 10% أي عشرة أسهم لكل مائة سهم (2023: لا شيء).

4. تحويل مبلغ 44.0 مليون دينار كويتي إلى بند الأرباح المحتفظ بها.

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024 مع تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	83
بيان المركز المالي المجمع	87
بيان الدخل المجمع	88
بيان الدخل الشامل المجمع	89
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	90
بيان التدفقات النقدية المجمع	91
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	92
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال	131

Deloitte.

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه
شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب: 20174 الصفاة 13062
الكويت
هاتف: 8060 2243 - 8844 2240 965 +
فاكس: 2080 2245 - 8855 2240 965 +
www.deloitte.com

RSM
RSM البزيع وشركاهم
برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت +965 22961000
ف +965 22412761
www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2024، وبيانات الدخل، الدخل الشامل، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024، وأدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ("المعايير الدولية للتقارير المالية – المعايير المحاسبية") في دولة الكويت.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلًا في فقرة "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقًا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بما في ذلك ("المعايير الدولية للاستقلالية") (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الأكبر خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وتكوين رأينا عليها، ولا نقدم رأيًا منفصلًا بشأن تلك الأمور.

لقد حددنا الأمر التالي من أمور التدقيق الرئيسية:

انخفاض قيمة القروض والسلف

كما هو مبين في إيضاح 6 حول البيانات المالية المجمعة، لدى البنك قروض وسلف بمبلغ 2,806,909 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2024 تمثل 60% من مجموع الموجودات.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف المقدمة للعملاء يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية والمحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") أيهما أعلى، كما هو مبين في السياسات المحاسبية ضمن إيضاح 2 من البيانات المالية المجمعة.

إن قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمحددة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي تعتبر عملية معقدة حيث تتطلب أحكاماً هامة عند تطبيقها. تعتمد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة باتخاذها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل الائتماني منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به بناء على عدد أيام التأخير، إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة المتعلقة بالتسهيل الائتماني.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة القروض والسلف (تتمة)

نظرًا لأهمية التسهيلات الائتمانية وعدم التأكد من التقديرات ذات الصلة وأحكام الإدارة في تقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المراحل المختلفة، والتعديلات على نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت، فقد تم اعتبار ذلك بمثابة أمر تدقيق رئيسي.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط على البيانات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وضوابط الحوكمة والمراجعة التي تقوم بها الإدارة في تحديد تصنيف المرحلة وكفاية خسائر الائتمان.

فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، وعليه، قمنا بتقييم تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس في تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. قمنا بإشراك المتخصصين لدينا لمراجعة احتمالية التعثر عن السداد، الخسارة الناتجة عن التعثر، التعرض عند التعثر والتراكيات التي أخذتها الإدارة في الاعتبار في ضوء الآثار الاقتصادية المستمرة لغرض تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مراعاة متطلبات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة من التسهيلات الائتمانية، قمنا بتقييم معايير التصنيف والخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم احتسابها من قبل المجموعة، بما في ذلك، أهلية وقيمة الضمانات التي تم أخذها بعين الاعتبار في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تستخدمها المجموعة. لقد قمنا أيضًا بتقييم مدى تناسق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقا للتعليمات ذات الصلة اذا تطلب ذلك، واحتسابها وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها قمنا بالتحقق مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها قمنا بتقييم الضمانات وإعادة احتساب المخصصات المتعلقة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

أن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – المعايير المحاسبية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة
إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكامًا مهنيةً ونحافظ على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

- تخطيط وتنفيذ التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.

Deloitte.

RSM
RSM البزيع وشركاهم

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب/2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمي بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة عليهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة عليه في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

بدرٌ عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

د. شعيب عبدالله أشعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
4 مارس 2025

مجموعة البنك التجاري الكويتي

بيان المركز المالي المجمع

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاح	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
الموجـودات			
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	3	**1,024,854**	696,647
سندات الخزانة والبنك المركزي	4	**86,461**	176,887
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	**227,640**	444,674
قروض وسلفيات	6	**2,806,909**	2,430,041
استثمارات في أوراق مالية	7	**423,166**	333,426
عقارات ومعدات		**28,698**	29,311
موجودات غير ملموسة	9	**3,506**	3,506
موجودات أخرى	10	**64,667**	61,521
مجموع الموجودات		**4,665,901**	4,176,013
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق إلى البنوك		**244,406**	161,154
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى		**176,339**	190,770
ودائع العملاء		**2,489,763**	2,200,336
أموال مقترضة أخرى	11	**759,960**	740,096
مطلوبات أخرى	12	**249,707**	223,079
مجموع المطلوبات		**3,920,175**	3,515,435
حقوق الملكية			
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك			
رأس المال		**199,206**	199,206
أسهم منحة مقترحة		**19,921**	-
أسهم الخزينة		**(98,890)**	(99,369)
احتياطيات		**279,294**	285,515
أرباح محتفظ بها		**274,161**	230,157
		673,692	615,509
توزيعات أرباح مقترحة		**71,755**	44,823
		745,447	660,332
الحصص غير المسيطرة		**279**	246
مجموع حقوق الملكية	13	**745,726**	660,578
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**4,665,901**	4,176,013

الشيخ / أحمد دعيج الجابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

بيان الدخل المجمع

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاح	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
إيرادات الفوائد	14	**237,711**	217,507
مصاريف الفوائد		**(120,052)**	(104,456)
صافي إيرادات الفوائد		**117,659**	113,051
أتعاب وعمولات		**49,678**	44,530
صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية		**8,349**	8,039
صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية		**117**	110
إيرادات توزيعات أرباح		**3,740**	3,752
إيرادات تشغيل أخرى		**426**	690
إيرادات التشغيل		**179,969**	170,172
مصاريف الموظفين		**(35,599)**	(28,855)
مصاريف عمومية وإدارية		**(25,091)**	(21,423)
استهلاك وإطفاء		**(1,559)**	(2,725)
مصاريف التشغيل		**(62,249)**	(53,003)
ربح التشغيل قبل المخصصات		**117,720**	117,169
صافي المعكوس (المحمل) من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى	15	**47,706**	(142)
الربح قبل الضرائب والمساهمات		**165,426**	177,027
ضرائب ومساهمات	16	**(7,459)**	(5,238)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	19	**(741)**	(614)
صافي ربح السنة		**157,226**	111,175
الخاص بـ :			
مساهمي البنك		**157,195**	111,150
الحصص غير المسيطرة		**31**	25
		157,226	111,175
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	17	**87.7**	59.9

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة	**157,226**	111,175
(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر:		
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقا الى بيان الدخل المجمع:		
أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
صافي التغير في القيمة العادلة	**(6,321)**	6,748
خسارة إعادة تقييم عقار	**(769)**	(373)
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:		
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
صافي التغير في القيمة العادلة	**831**	1,469
صافي (الخسارة) الربح الناتج من الإستبعادات والمحولة إلى بيان الدخل	**(9)**	178
	(6,268)	8,022
اجمالي الدخل الشامل للسنة	**150,958**	119,197
الخاص بـ :		
مساهمي البنك	**150,925**	119,267
الحصص غير المسيطرة	**33**	(70)
	150,958	119,197

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	الخاص بمساهمي البنك														
					احتياطيـات										
	رأس المال ألف دينار كويتي	توزيعات أسهم منحة مقترحة ألف دينار كويتي	أسهم الخزينة ألف دينار كويتي	علاوة إصدار ألف دينار كويتي	احتياطي قانوني ألف دينار كويتي	احتياطي عام ألف دينار كويتي	احتياطي أسهم الخزينة ألف دينار كويتي	احتياطي إعادة تقييم عقار ألف دينار كويتي	احتياطي تقييم استثمار ألف دينار كويتي	مجموع الإحتياطيات ألف دينار كويتي	أرباح محتفظ بها ألف دينار كويتي	توزيعات أرباح مقترحة ألف دينار كويتي	المجموع الجزئي ألف دينار كويتي	الحصص غير المسيطرة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الرصيد كما في 1 يناير 2023	199,206	-	(49,798)	66,791	115,977	17,927	-	25,242	51,461	277,398	185,901	47,298	660,005	316	660,321
إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	(373)	8,490	8,117	111,150	-	119,267	(70)	119,197
شراء أسهم الخزينة	-	-	(49,571)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(49,571)	-	(49,571)
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(47,298)	(47,298)	-	(47,298)
توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة (إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(22,071)	-	(22,071)	-	(22,071)
توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(44,823)	(44,823)	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	199,206	-	(99,369)	66,791	115,977	17,927	-	24,869	59,951	285,515	230,157	44,823	660,332	246	660,578
إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	(769)	(5,501)	(6,270)	157,195	-	150,925	33	150,958
بيع أسهم الخزينة	-	-	479	-	-	-	49	-	-	49	-	-	528	-	528
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(44,823)	(44,823)	-	(44,823)
توزيعات أرباح (إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(21,515)	-	(21,515)	-	(21,515)
نوزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 13 (ز))	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(71,755)	71,755	-	-	-
توزيعات أسهم منحة مقترحة (إيضاح 13 (ز))	-	19,921	-	-	-	-	-	-	-	-	(19,921)	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	**199,206**	**19,921**	**(98,890)**	**66,791**	**115,977**	**17,927**	**49**	**24,100**	**54,450**	**279,294**	**274,161**	**71,755**	**745,447**	**279**	**745,726**

يتضمن احتياطي تقييم استثمار خسارة بمبلغ 5,530 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2023: خسارة بمبلغ 5,506 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة أجنبية لإستثمار البنك في شركته الزميلة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاح	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية :			
الربح قبل الضرائب والمساهمات		**165,426**	117,027
تعديلات:			
صافي (المعكوس) المحمل من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى	15	**(47,706)**	142
أرباح استثمارات في أوراق مالية		**(3,857)**	(3,862)
(أرباح) خسائر فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية		**(934)**	2,617
استهلاك وإطفاء		**1,559**	2,725
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**114,488**	118,649
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :			
سندات الخزانة والبنك المركزي		**90,426**	6,668
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**217,144**	35,481
قروض وسلفيات		**(390,118)**	4,570
موجودات أخرى		**55,846**	41,559
المستحق إلى البنوك		**83,252**	(63,693)
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى		**(14,431)**	(82,973)
ودائع العملاء		**289,427**	(139,949)
مطلوبات أخرى		**18,627**	(18,122)
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**464,661**	(97,810)
الأنشطة الاستثمارية:			
المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية		**106,968**	135,122
اقتناء استثمارات في أوراق مالية		**(200,854)**	(86,377)
إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية		**3,740**	3,752
المحصل من استبعاد عقارات ومعدات		**-**	240
اقتناء عقارات ومعدات		**(403)**	(567)
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية		**(90,549)**	52,170
الأنشطة التمويلية:			
أموال مقترضة أخرى		**19,864**	128,654
شراء أسهم الخزينة		**-**	(49,571)
المحصل بيع أسهم الخزينة		**528**	-
توزيعات أرباح مدفوعة		**(66,338)**	(69,369)
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التمويلية		**(45,946)**	9,714
صافي الزيادة (النقص) في النقد والأرصدة القصيرة الأجل		**328,166**	(35,926)
نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير		**696,699**	732,625
نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر	3	**1,024,865**	696,699

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (25) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

1. التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي – ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في بورصة الكويت. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت.

البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً "المجموعة" ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الادارة الصادر بتاريخ 18 فبراير. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 23.

لدى مجلس الإدارة في تاريخ الموافقة على البيانات المالية المجمعة، توقعات معقولة بأن المجموعة لديها موارد كافية للاستمرار في الوجود التشغيلي في المستقبل القريب. وبالتالي، قامت المجموعة بتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي في إعداد البيانات المالية المجمعة.

2. السياسات المحاسبية المادية

أ- أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لمؤسسات الخدمات المالية في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي ينظمها بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية التقارير المالية – المعايير المحاسبية مع التعديل على احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمحددة طبقا لقواعد البنك المركزي أو المخصصات طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى إلى جانب الأثار المترتبة على الإفصاحات المتعلقة بها.

يشار إلى الإطار أعلاه فيما يلي ب "المعايير الدولية للتقارير المالية – المعايير المحاسبية" المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي لإستخدامها من قبل دولة الكويت.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات، والاستثمارات في أوراق مالية والأراضي ملك حُر.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المطبقة تتفق مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية – المعايير المحاسبية اعتباراً من 1 يناير 2024 كما هو موضح أدناه.

معايير صادرة وجارية التأثير:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة التأجير

تحدد التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 متطلبات القياس اللاحقة لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار، للتأكد من عدم اعتراف البائع - المستأجر بالربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ بها. تتضمن معاملات البيع وإعادة الاستئجار تحويل الأصل من قبل المنشأة (البائع – المستأجر) الى منشأة أخرى (البائع – المستأجر) وإعادة استئجار نفس الأصل من قبل (البائع – المستأجر). يهدف التعديل إلى تحسين متطلبات معاملات البيع وإعادة الاستئجار في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16. ولا يغير محاسبة عقود الإيجار غير المتعلقة بمعاملات البيع وإعادة الاستئجار.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 - تصنيف الالتزامات إلى التزامات متداولة أو غير متداولة وغير متداولة مع التعهدات

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1، أن تصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة يعتمد على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل من نهاية فترة التقرير، بغض النظر عن ما إذا

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

كانت المنشأة تتوقع ممارسة حقها أم لا. تعتبر الحقوق موجودة إذا تم الالتزام بالاتفاقيات في نهاية فترة التقرير.

توضح التعديلات أيضًا أن الحق في تأجيل تسوية الالتزامات لا يتأثر بالتعهدات المطلوب الالتزام بها بعد نهاية فترة التقرير. ومع ذلك، تنطبق متطلبات الإفصاح الإضافية على هذه الالتزامات.

لم يكن للتعديلات أعلاه تأثير على بيان المركز المالي المجمع للمجموعة والتي تم عرضها حسب السيولة.

إن التعديلات الأخرى التي تسري على الفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ من 1 يناير 2024، لم يكن لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم تسر بعد:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 - عدم قابلية التبادل 1- يناير 2025

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 كيفية تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا يكون كذلك. وبتطبيق التعديلات، لا تكون العملة قابلة للاستبدال بالعملة الأخرى إذا لم تتمكن المنشأة إلا من الحصول على ما لا يزيد عن مبلغ ضئيل من العملة الأخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. عندما تكون العملة غير قابلة للتبادل في تاريخ القياس، يتعين على المنشأة تقدير سعر الصرف الفوري باعتباره السعر الذي كان سيتم تطبيقه على معاملة الصرف المنظمة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق في ظل الظروف الاقتصادية السائدة. وفي هذه الحالة، يتعين على المنشأة الكشف عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم مدى تأثير عدم قابلية تبادل العملة، أو من المتوقع أن يؤثر، على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية في 1 يناير 2026

تشمل التعديلات:

- توضيح بأنه تم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي في "تاريخ التسوية" وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والميزات المماثلة.
- توضيحات حول ما يشكل "ميزات عدم حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- إدخال الإفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات الإفصاح الإضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 - العرض والإفصاح في البيانات المالية - 1 يناير 2027

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض البيانات المالية، ويحمل العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 دون تغيير ويكملها بمتطلبات جديدة. وتشمل ما يلي:

- اشتراط تصنيف كافة الإيرادات والمصروفات إلى فئات محددة وتوفير مجاميع ومجاميع فرعية محددة في قائمة الدخل.
- إرشادات معززة بشأن تجميع العناصر وموقعها وتصنيفها عبر البيانات المالية الأولية والإفصاحات.
- الإفصاحات الإلزامية حول مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة (مجموعة فرعية من مقاييس الأداء البديلة).

يُجري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 أيضًا تعديلات لاحقة على المعايير المحاسبية الأخرى، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 33 ربحية السهم، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34 البيانات المالية المرحلية.

إن المعايير والتعديلات الأخرى سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، لم تُطبق بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وليس من المتوقع أن ينشأ عن أي منها أثر جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب- أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 18) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه المقدرة على إستخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة أعلاه. تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة، البيانات المالية للشركات التابعة على اساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم إستبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أوالأرباح المحتفظ بها طبقا لما يلزم لهذه البنود.

ج- شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للإستثمارات في الشركات الزميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة. ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها بعد عملية الإقتناء في بيان الدخل المجمع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنويا لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.
بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

د- الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من "الموجودات المالية" و"المطلوبات المالية".

(1) التصنيف والقياس

أ) الموجودات المالية

يستند تصنيف كافة الموجودات المالية وتحديد فئة قياسها، باستثناء المشتقات، إلى مجموعة من نماذج الأعمال التي تستخدمها المجموعة في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات.

أ. تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس أفضل طريقة لإدارتها لمجموعة من الموجودات المالية كي تحقق الغرض من الأعمال ولتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من الغرضين (على سبيل المثال أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- طريقة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج ورفع تقارير عنها لموظفي الإدارة العليا بالمجموعة.
- المخاطر التي تؤثر في أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج) وتحديدًا طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- طريقة مكافأة مدراء الأعمال (على سبيل المثال، ما اذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة لهذه الموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "حالة الضغط" في عين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

ب. تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف " المبلغ الأساسي" على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي أو الفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. تراعي المجموعة ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط السداد المبكر والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من موجودات محددة (أي، ترتيبات الموجودات التي لا تتضمن حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة.

إن الشروط التعاقدية التي تسمح بأكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بجميع الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

استنادًا إلى تقييم نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية، تصنف المجموعة الموجودات المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

أ. الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقا للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع. كما تسجل أي أرباح او خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل المجمع.

ب. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

1. أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تدرج أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفائها للشروط التالية:

- أن يكون محتفظ بها في إطار نموذج أعمال تم تحقيق هدفه من خلال كلاً من تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعتبر فقط دفعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقًا وفقا للقيمة العادلة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع. إن التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءًا من علاقة التحوط الفعلي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة كجزء من حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إعادة تصنيفه. عند استبعاد الأصل المالي أو يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

2. أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في أسهم حقوق ملكية وفقا للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقا لمعيار المحاسبة الدولي (32) الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم قياس أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقًا وفقا للقيمة العادلة. ويتم تسجيل التغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر المجمع وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة في وقت سابق في الدخل الشامل الآخر إلى الارباح المحتفظ بها عند الاستبعاد، ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع. وبالنسبة توزيعات الأرباح الناتجة من أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر المجمع. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

ج. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (9). تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تتطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقا بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.
تم تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة كما يلي:

1. النقد وأرصدة قصيرة الأجل
يشتمل النقد والودائع قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع قصيرة الأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2. سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي
تدرج سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

3. المستحق من بنوك ومؤسسات مالية الأخرى
تدرج الودائع لدى بنوك أو المؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيم الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

4. قروض وسلفيات
تدرج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

5. استثمارات في أوراق مالية
تتكون الاستثمارات في أوراق مالية لدى المجموعة من أوراق دين وأسهم حقوق ملكية واستثمارات أخرى.

تصنف أدوات الدين التي تتوفر بها شروط "دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط" إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تصنف أسهم حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما عدا تلك الأسهم التي تم تصنيفها من المجموعة على نحو غير قابل للإلغاء كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كما تاريخ في التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو كما في الأعتراف المبدئي.

تدرج الاستثمارات الأخرى والتي لا تتوفر فيها شروط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

6. موجودات أخرى
تمثل الرسوم والعمولات المستحقة المدرجة ضمن الموجودات الآخرى حق البنك في مبلغ غير مشروط (أي يلزم مرور الوقت فقط قبل استحقاق المبلغ). يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخضع لمخصصات انخفاض القيمة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

ب. المطلوبات المالية
تُصنف المطلوبات المالية على أنها "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" حيث يتم إعادة قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تتضمن المطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء والأموال المقترضة الأخرى وبعض الأرصدة المدرجة ضمن المطلوبات الأخرى.

ج. التحقق وعدم التحقق
تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع وفقا للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقا للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

عدم التحقق بالموجودات المالية عندما:
1. تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
2. تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
3. لا تقوم المجموعة بتحويل أو الإحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.

في حالة إحتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الإعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي.

يتم عدم التحقق بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في العقد.

د. مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

قامت المجموعة بتطبيق سياسة تحوط جديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتطلب من المجموعة أن تتأكد أن محاسبة التحوط تتماشي مع أهداف وأستراتيجية إدارة المخاطر وأن تطبق منهج نوعي وتطلعي أكثر لتقييم فعالية التحوط. إن المجموعة تقوم بإحتسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفاؤها لشروط معينة.

يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المحوط الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة من أجل تغيير القيمة الخاصة بالتحوط مقابل مخاطر التحوط ويتم قيده في بيان الدخل المجمع. بالنسبة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فأنه لا يتم تعديل القيمة الدفترية حيث أنها مدرجة بالقيمة العادلة بينما يتم إدراج أرباح أو خسائر التحوط في بيان الدخل المجمع بدلا من بيان الدخل الشامل الأخر. عندما يكون البند المحوط أسهم حقوق الملكية التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن أرباح أو خسائر التحوط تبقي في بيان الدخل الشامل الآخر لمقابلته بالأداة المحوطة.

تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن موافاة المعاييرالمؤهلة (بعد عملية إعادة الترصيد، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تستحق أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. يتم المحاسبة عن التوقف بأثرمستقبلي. في حالة إجراء عملية تحوط للقيمة العادلة، فإنه يتم إطفاء أي تعديل على القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية لبند التحوط الناشئ عن مخاطر التحوط في بيان الدخل المجمع من ذلك التاريخ.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية، فإن أي أرباح أو خسارة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها في احتياطي تحوط التدفقات النقدية في ذلك الوقت تظل في حقوق الملكية ويتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل عند حدوث المعاملة المتوقعة. عندما لم يعد من المتوقع حدوث تلك المعاملة المتوقعة، فأنه يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية على الفور إلى بيان الدخل المجمع.

إذا لم تستوفي عقود المشتقات شروط معالجتها محاسبياً وفقاً "لمحاسبة التحوط" بناءً على مبادئ محاسبة المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

هـ- الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إعتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منه الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائناً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجمع.

و- مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجمع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

ز- موجودات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية لموجوداتها، أيهما أقل. يتم الإعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

ح- القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استنادا إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط و التي تحمل فائدة استنادا إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدما أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال إستخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستنادا إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض فى القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل :

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
المستوى 2: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
المستوى 3: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المركز المالي المجمع بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ط- التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

ي- الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تحتسب المجموعة الخسائرة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- القروض والسلفيات للعملاء، عقود ضمانات مالية والتزامات القروض (تسهيلات إئتمانية).
- استثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الأرصدة والودائع لدى البنوك.

لا تطبق الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

وفقا للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فإنه يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية. وفقا لتلك التعليمات، تمثل الخسائر الائتمانية المقرر الاعتراف بها أي من الحالتين التاليتين أيهما أعلى:
- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها وفقاً لتعليمات البنك المركزي الكويتي المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، أو
- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها استنادًا إلى سياسة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية، أو

يتم احتساب الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

1. الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

أ- تصنيف المرحلة

تصنف المجموعة الأدوات المالية إلى ثلاث فئات هي المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 استنادًا إلى تقييم الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي:

في تاريخ كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدى العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، تراعي المجموعة المعلومات النوعية والكمية ومؤشرات التوقف عن السداد والتحليل استنادًا إلى التجارب التاريخية للمجموعة وتقييم الخبراء للمخاطر الائتمانية بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة بما في ذلك تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات ذات جودة ائتمانية عالية ومنخفضة. لمزيد من التفاصيل حول تصنيف التسهيلات الائتمانية، يُرجى الرجوع إلى إيضاح 21 (ب) (1).

تخضع المعايير الكمية الواردة أعلاه للحدود الدنيا التالية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة لمدة تزيد عن 30 يوماً.
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 عندما يكون هناك تدني في التصنيف الائتماني للتسهيل بدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية العالية وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية المنخفضة.
- يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في خسائر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف "فئة الاستثمار" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

عندما يظهر التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ النشأة، دون أن يكون منخفض الجدارة الائتمانية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التسهيل الائتماني.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تساوي الناتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع لأصل مالي. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزءا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

ولغرض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، تم تطبيق الحدود الدنيا التالية لأجل الاستحقاق المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

نوع التسهيلات	الحد الأدنى لأجل الاستحقاق
تسهيل ائتمان الشركات، بخلاف تلك التي لديها تدفقات نقدية وأجل استحقاق غير قابل للتمديد شريطة ألا تشكل الدفعة النهائية أكثر من 50% من إجمالي مبلغ التسهيل.	7 سنوات
التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية	5 سنوات
تمويل إسكاني	15 سنة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للموجودات المالية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة – التي تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية

في حال انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية، تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي صافي قيمة التعرض (رصيد الموجودات بالصافي من قيمة الضمان المستحق). يتم اعتبار التسهيلات الائتمانية كمنخفضة الجودة الائتمانية عندما يتم التأخر في سداد أي مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة مثل صعوبات في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية المنصوص عليها بالعقد والافتقار إلى القدرة على تحسين مستوى الأداء بمجرد أن تطرأ أي صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمان وغيرها.

ب- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصوم من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

1. تقدير احتمالية التعثر

تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزاماته المالية إما على مدى فترة 12 شهر (احتمالية التعثر على مدى 12 شهر) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر على مدى مدة الالتزام).

إن تقدير المجموعة لاحتمالية التعثر فيما يخص تسهيلات ائتمان الشركات يستند إلى تصنيف مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء، واحتمالية التعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وفقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم الأخذ في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). أما فيما يخص تسهيلات ائتمان الأفراد، تم تقسيم التسهيلات إلى مجموعات تتشارك في خصائص مماثلة للمخاطر.
قامت المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من احتمالية التعثر وفقاً لتوجيهات البنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس (1%) لكافة التسهيلات الائتمانية المصنفة أقل من "ذات التصنيف الائتماني المرتفع"، وبواقع 75 نقطة أساس (0.75%) للتسهيلات المصنفة كـ "ذات التصنيف الائتماني المرتفع" أو أعلى. غير أنه لم يتم تطبيق الحد الأدنى لاحتمالية التعثر بالنسبة لما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية (دون البطاقات الائتمانية)، والتمويل الإسكاني
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك المصنفة من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي كذات جودة ائتمانية عالية أو أفضل.

2. التعرض عند التعثر

يمثل التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة وقوع حدث للتعثر. تتوصل المجموعة لمقدار قيمة التعرض عند التعثر استناداً إلى درجة التعرض الائتماني الحالي بالنسبة للموجودات المالية والتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على المبالغ الحالية وفقاً لشروط التعاقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر بالنسبة للموجودات المالية يمثل إجمالي القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفائدة.

يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة للتسهيلات المالية غير الممولة من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%. وبالنسبة للرصيد غير المستخدم يتم تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقاً لمتطلبات تعليمات معيار الرفع المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

3. معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة وقوع حدث تعثر، وقيمتها المتوقعة عند التحقق بالإضافة إلى القيمة الزمنية للأموال. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للمرحلة 1 والمرحلة 2 فأنه يتم استخدام التقدير الداخلي للمجموعة لمعدل الخسارة عند التعثر إذا كانت أعلى من الحد الأدنى لمعدل الخسارة عند التعثر وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. تراعى نماذج معدل الخسارة عند التعثر الحد الأدنى لنسب الاستقطاع لقيم الضمانات وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ووفقاً لتعليمال البنك المركزي يستخدم البنك نسبة معدل الخسائر عند التعثر بنسبة 100% للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة 3.

تجميع المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي الى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

4. الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

يُقاس التزام المجموعة الناشئ عن كل اعتماد مستندي وخطاب ضمان بالمبلغ المعترف به مبدئيًا ناقصًا الإطفاء المتراكم المعترف به في بيان الدخل المجمع ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، تقدر المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادًا إلى القيمة الحالية للدفعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة عن الخسارة الائتمانية التي يتكبدها. يُخصم العجز بسعر الفائدة المعدل حسب المخاطر ذي الصلة بالانكشاف. تُجرى عملية الاحتساب باستخدام السيناريوهات الثلاثة المرجحة باحتمالية التعثر.

ج- مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء

في ظل ظروف معينة، تقوم المجموعة بإعادة التفاوض أو مراجعة القروض والسلفيات للعملاء. وقد يشمل ذلك تمديد فترة السداد، تقديم امتيازات في سعر الفائدة. أذا كان مراجعة الجدولة جوهرية، يتم عدم تحقق التسهيلات على أن يتم التحقق بتسهيل جديد طبقاً لشروط وأحكام مختلفة إلى حد كبير. يتم احتساب خسارة ائتمانية على مدى 12 شهرًا للتسهيل الجديد، فيما عدا إذا كان التسهيل الجديد قد تعرض للانخفاض في الجدارة. عندما يتم مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء بدون عدم التحقق فأنه يتم أحتساب إنخفاض القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. تواصل الإدارة مراجعة القروض المعاد جدولتها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن الدفعات المستقبلية مرجحة الحصول. وتُقيم الإدارة إذا ما ازدادت مخاطر الإئتمان بشكل ملحوظ وإذا ما استوجب تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 3.

2. مخصص الخسائر الائتمانية استنادًا إلى سياسة التصنيف الائتماني من قبل تعليمات البنك المركزي الكويتي.

تحدد سياسة التصنيف الائتماني المقررة من قبل بنك الكويت المركزي طريقة مكونة من شريحتين لتقدير قيمة الخسارة الائتمانية. ويمثل إجمالي الخسارة الائتمانية المقرر الاعتراف بها مجموع المخصصين العام والمحدد.

أ. مخصص عام

تم احتساب المخصص العام بواقع 1% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل النقدي وبواقع 0.5% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل غير النقدي بالصافي من بعض الفئات المحددة للضمانات.

ب. مخصص محدد

تم احتساب المخصص المحدد من خلال تطبيق نسبة خسارة على مبلغ التعرض بالصافي من الضمانات المؤهلة. تستند نسبة الخسارة المقرر تطبيقها إلى عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق كما هو مبين في الجدول أدناه.

عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق	نسبة الخسارة
أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً	%20
أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً	%50
أكثر من 365 يوماً	%100

تصنف التسهيلات الإئتمانية ضمن التصنيفات المذكورة أعلاه عند وجود دليل موضوعي لإنخفاض قيمتها بناءً على أسس محددة تتضمن تقديرات إدارية لزيادة المخاطر الإئتمانية.

المشطوبات

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) إلى الحد الذي لا يمكن من خلاله وجود احتمال واقعي للإسترداد. ويتمثل هذا الأمر بشكل عام عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى انتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. غير أن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال عرضة للاستفادة منها لغرض الالتزام بسياسة المجموعة المتبعة لاسترداد المبالغ المستحقة. لإيضاحات اكثر تفصيلا حول التعرض الإئتماني يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 6 من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

عرض المخصص المحتسب لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض المخصصات المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لالتزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

ك- انخفاض قيمة موجودات غير ملموسة

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة وعقارات ومعدات ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ويتم إختبارها سنوياً لغرض تحديد انخفاض القيمة. يتم مراجعة الموجودات غير المالية الأخرى لغرض تحديد إنخفاض القيمة عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية. تدرج خسارة إنخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل المبلغ المكن إسترداده. إن المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل ناقص أي تكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الأستخدام أيهما أكبر.

ل- عقارات ومعدات

يتم إحتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجمع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجمع. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي الى الارباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي:

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات
مركبات	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دوريا لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجمع.

م- التأجير

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار. بمعني آخر، ستقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يتضمن الحق في السيطرة على واستخدام أصول محددة لفترة من الزمن بمقابل.

طبقت المجموعة نهجا موحدا للاعتراف ولقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء الإيجارات قصيرة المدى والإيجارات المرتبطة بالموجودات قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة. تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للأعتراف بمدفوعات عقد التأجير وموجودات حق الأستخدام والتي تمثل حق أستخدام الأصل المستخدم.

أ. موجودات حق الاستخدام

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي، التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات عقود التأجير. تتضمن تكلفة هذه الموجودات قيمة مطلوبات عقود التأجير المسجلة والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة.

وما لم تتيقن المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير أيهما أقصر. وتخضع موجودات حق الاستخدام لانخفاض القيمة. يتم تسجيل القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ضمن العقارات والمعدات في بيان المركز المالي المجمع.

ب. مطلوبات عقود التأجير

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصا أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. كما تشتمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل المجموعة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة معدل الربح المتزايد في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الربح المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة ويتم تسجيلها ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع.

ن. موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجحاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك او إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

س. موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنويا وكلما توافر مؤشر على إحتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة التقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ع. أسهم الخزينة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة بإستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين.

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب "احتياطي أسهم الخزانة" في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الارباح المتفظ بها، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني. تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

الخسائر المسجلة سابقا في الاحتياطيات ثم الارباح المحتفظ بها ثم احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة التي تصدُرعن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ف. تحقق الايراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد بإستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الإعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ص. منح حكومية

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول باستلام المنحة واستيفاء جميع الشروط المرتبطة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات، يتم الاعتراف بها كإيراد على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم خلالها تحميل التكاليف ذات الصلة، التي تستهدف المنحة التعويض عنها، وإثباتها ضمن المصروفات. أما عندما تتعلق المنحة بأصل، يتم الاعتراف بها كإيراد بما يعادلها من مبالغ على مدى العمر الإنتاجي للأصل ذي الصلة.

ق. العملات الاجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الاجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الاجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع الى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجمع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الدخل الشامل الأخر، يتم تسجيل صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الدخل الشامل الأخر وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل المجمع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

ر. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقا لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقا لبرامج مزايا محددة. ويتم إحتساب قيمة ذلك الالتزام نهائيا وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة بإحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لنهاية الخدمة اختيارياً كما في تاريخ التقرير، وتعتبر المجموعة ذلك تقديرا يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ش. معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف، تستخدم ادارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

ت. موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ث. ترتيبات تمويل الأوراق المالية

الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع (اتفاقيات إعادة الشراء العكسي) والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (اتفاقيات إعادة الشراء) تعامل معاملة الإقراض والاقتراض المضمون ويتم تسجيلها في بيان المركز المالي المجمع بالمبالغ التي تم الحصول عليها في البداية أو بيعها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة من اتفاقيات إعادة الشراء العكسي والفوائد المتكبدة على اتفاقيات إعادة الشراء في إيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد على التوالي.

خ. الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الاحكام والتقديرات هي ما يلي:

الأحكام

تصنيف الموجودات المالية:

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية، باستثناء أسهم حقوق الملكية والمشتقات، بناءً على تقييم نموذج الأعمال حيث يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، ويتم تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضًا بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2 (د) (1) تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

التقديرات والإفتراضات

إن الإفتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي :

خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات والأدوات المالية الأخرى:

تقوم المجموعة بتحديد الخسائر الإئتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فيما عدا أدوات حقوق الملكية. تتطلب الخسائر الإئتمانية المتوقعة تطبيق أحكام هامة، يرجى الرجوع لإيضاح 2 (د) (ي) لمزيد من المعلومات.

أحكام جوهرية مطلوبة لتطبيق المتطلبات المحاسبية لاحتساب مخصص خسائر ائتمان المتوقعة، مثل:

1. تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
2. اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياسات الخسائر الائتمانية المتوقعة
3. تحديد العدد والأوزان النسبية للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق والخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها
4. إنشاء مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

مخصص الخسائر الائتمانية:

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلفيات على أساس ربع سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص خسائر الإئتمان في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب إتخاذ أحكام من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى الإفتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة:

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المدرجة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو تسوية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والسلفيات واستثمارات في أدوات الدين والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنويا على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للموجودات. إن تقدير "القيمة المستخدمة" يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

الأحكام الجوهرية الخاصة بتحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على إمكانية التجديد:
تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته وكذلك فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة عدم ممارسته.

لدى المجموعة، بموجب بعض عقود التأجير، خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية. وتستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويعكس قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

3. نقد وأرصدة قصيرة الأجل

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
نقد وبنود نقدية	**63,739**	199,061
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	**302,746**	166,708
ودائع لدى البنوك تستحق خلال سبعة أيام	**658,380**	330,930
	1,024,865	696,699
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	**(11)**	(52)
	1,024,854	696,647

كما في 31 ديسمبر 2024 و 2023، تم تصنيف الودائع لدى البنوك ضمن المستوى 1. خلال السنة لم يتم أي تحويل بين مستويات القيمة العادلة.

4. سندات الخزانة والبنك المركزي

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
سندات الخزانة	**5,007**	15,639
سندات البنك المركزي	**81,454**	161,248
	86,461	176,887

تحمل سندات الخزانة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت ومتغير حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5. المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
إيداعات لدى البنوك	**121,067**	251,862
ناقصاً: مخصص الإنخفاض في القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)	**(16)**	(88)
	121,051	251,774
المستحق من المؤسسات المالية الأخرى	**-**	48,000
قروض وسلفيات إلى البنوك	**108,133**	146,693
ناقصاً: مخصص الإنخفاض في القيمة	**(1,544)**	(1,793)
	106,589	192,900
	227,640	444,674

كما في 31 ديسمبر 2024 و 2023، تم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المستوى 1. خلال السنة لم يتم أي تحويل بين مستويات القيمة العادلة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

6. قروض وسلفيات

تقوم المجموعة بتقييم تركز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية "للقروض والسلفيات" المشار إليها أدناه كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2024:

	ألف دينار كويتي				
	الكويت	آسيا	أوروبا	أخرى	المجموع
تجاري وصناعي	535,667	24,089	-	-	559,756
إنشائي وعقاري	765,817	23,293	531	62	789,703
مؤسسات مالية أخرى	29,232	25,455	-	85,702	140,389
أفراد	544,992	-	-	-	544,992
أخرى	808,071	134,319	38,819	-	981,209
	2,683,779	207,156	39,350	85,764	3,016,049
ناقصاً: مخصص الإنخفاض في القيمة					(209,140)
					2,806,909

كما في 31 ديسمبر 2023:

	ألف دينار كويتي				
	الكويت	آسيا	أوروبا	أخرى	المجموع
تجاري وصناعي	480,672	57,474	-	1,325	539,471
إنشائي وعقاري	790,581	29,473	-	38	820,092
مؤسسات مالية أخرى	22,744	-	-	-	22,744
أفراد	511,645	-	-	-	511,645
أخرى	667,712	56,937	-	-	724,649
	2,473,354	143,884	-	1,363	2,618,601
ناقصاً: مخصص الإنخفاض في القيمة					(188,560)
					2,430,041

الحركة على مخصصات القروض والسلفيات

	2024 ألف دينار كويتي			2023 ألف دينار كويتي		
	محدد	عام	المجموع	محدد	عام	المجموع
المخصصات في 1 يناير	-	188,560	188,560	-	188,464	188,464
مبالغ مشطوبة	(22,197)	-	(22,197)	(20,190)	-	(20,190)
فروقات تحويل	-	(19)	(19)	-	17	17
محولة إلى البنك المركزي	(7)	-	(7)	-	-	-
المحمل على بيان الدخل المجمع	22,204	20,599	42,803	20,190	79	20,269
المخصصات في 31 ديسمبر	-	209,140	209,140	-	188,560	188,560

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

يلغ المخصص المحدد والعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 209,140 ألف دينار كويتي (2023: 188,560 ألف دينار كويتي) ويتضمن مخصص إضافي بمبلغ 174,350 ألف دينار كويتي (2023: 156,350 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام.

تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 46,406 ألف دينار كويتي (2023: 55,523 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

بلغ إجمالي المخصصات المتاحة على التسهيلات الإئتمانية (النقدية وغير النقدية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 255,546 ألف دينار كويتي (2023: 244,083 ألف دينار كويتي).

إن المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية أعلى من تلك المطلوبة وفقاً للخسائر الائتمانية المتوقعة طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

بلغت الخسائر الإئتمانية المتوقعة على التسهيلات الإئتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 90,844 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 99,327 ألف دينار كويتي).

إن التحليل للتغيرات في إجمالي التسهيلات الإئتمانية والخسائر الإئتمانية المتوقعة ذات الصلة بناءً على أسس المراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقًا لتعليمات بنك الكويت المركزي مبينة أدناه:

	2024			
	ألف دينار كويتي			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
عليا	684,837	11,700	-	696,537
عادية	1,124,838	103,636	-	1,228,474
قياسية	713,262	255,946	-	969,208
مستحقة وغير منخفضة القيمة	112,027	9,803	-	121,830
منخفضة القيمة	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية النقدية	2,634,964	381,085	-	3,016,049
التسهيلات الإئتمانية غير النقدية	2,642,261	163,268	37,855	2,843,384
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الإئتمانية	29,318	23,974	37,552	90,844

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

	2023			
	ألـف دينار كويتي			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
عليا	370,564	3,856	-	374,420
عادية	1,081,467	96,372	-	1,177,839
قياسية	695,086	263,337	-	958,423
مستحقة وغير منخفضة القيمة	92,016	15,903	-	107,919
منخفضة القيمة	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية النقدية	2,239,133	379,468	-	2,618,601
التسهيلات الإئتمانية غير النقدية	2,111,396	178,381	47,787	2,337,564
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الإئتمانية	22,612	29,515	47,200	99,327

إن الحركة على الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الإئتمانية هي كما يلي:

	2024			
	ألـف دينار كويتي			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2024	**22,612**	**29,515**	**47,200**	**99,327**
تحويل إلى المرحلة الأولى	**640**	**(640)**	**-**	**-**
تحويل إلى المرحلة الثانية	**(100)**	**100**	**-**	**-**
تحويل إلى المرحلة الثالثة	**-**	**-**	**-**	**-**
صافي المحمل (المعكوس)	**6,160**	**(5,002)**	**12,550**	**13,708**
المشطوب	**-**	**-**	**(22,197)**	**(22,197)**
فروق تحويل عملة	**6**	**-**	**-**	**6**
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2024	**29,318**	**23,973**	**37,553**	**90,844**

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

	2023			
	ألف دينار كويتي			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2023	24,685	35,889	21,974	82,548
تحويل إلى المرحلة الأولى	257	(257)	-	-
تحويل إلى المرحلة الثانية	(197)	197	-	-
تحويل إلى المرحلة الثالثة	(268)	(4,145)	4,413	-
صافي (المعكوس) المحمل	(1,871)	(2,172)	41,002	36,959
المشطوب	-	-	(20,189)	(20,189)
فروق تحويل عملة	6	3	-	9
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2023	22,612	29,515	47,200	99,327

الحساسية

أرجحية السيناريوهات المتعددة زادت مخصص الخسائر الإئتمانية للتسهيلات الإئتمانية في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، المتعلقة بسيناريو الحالة الأساسية، إلى مبلغ 53,291 ألف دينار كويتي من مبلغ 52,238 ألف دينار كويتي (2023: 52,127 ألف دينار كويتي من مبلغ 49,642 ألف دينار كويتي). إذا إستخدمت المجموعة سيناريو حالة الجانب السلبي لقياس مخصص الخسائر الإئتمانية للتسهيلات الإئتمانية، فإن مخصص الخسائر الإئتمانية على القروض غير المتعثرة سوف يبلغ 9,377 ألف دينار كويتي (2023: 16,201 ألف دينار كويتي) أي أعلى من مخصص الخسائر الإئمانية كما في 13 ديسمبر 2024. سوف تختلف النتائج الفعلية في حالة عدم الأخذ بعين الإعتبار النقص في التعرض أو دمج التغيرات التي سوف تحدث في المحفظة بسبب إجراءات التخفيف وعوامل أخرى.

إدماج المعلومات المستقبلية

تدمج المجموعة المعلومات المستقبلية في كل من تقييمها فيما إذا كان خطر الائتمان للأداة قد زاد بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي بها، وفي قياس خسائر الائتمان المتوقعة. قامت المجموعة بتحليل تاريخي وحددت المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على خطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة. يتم تطبيق التعديلات الاقتصادية الكلية ذات الصلة لالتقاط التغيرات الناتجة عن السيناريوهات الاقتصادية. تعكس هذه التعديلات توقعات معقولة وقابلة للدعم للظروف الاقتصادية المستقبلية التي لم يتم تضمينها في حسابات خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. تشمل العوامل الاقتصادية الكلية التي يتم أخذها في الاعتبار، على سبيل المثال لا الحصر، الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار الأسهم، أسعار النفط، وسعر الخصم، وتتطلب تقييمًا لكل من الاتجاه الحالي والمتوقع للدورة الاقتصادية الكلية. يؤدي دمج المعلومات المستقبلية إلى زيادة درجة التقدير المطلوبة لتحديد كيفية تأثير التغيرات في هذه العوامل الاقتصادية الكلية على خسائر الائتمان المتوقعة. يتم مراجعة المنهجيات والافتراضات، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بانتظام.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

7. استثمارات في أوراق مالية

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
ادوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :		
ادوات دين - مدرجة	**360,887**	264,750
ادوات دين - غير مدرجة	**10,544**	9,791
أسهم ملكية - مدرجة	**30,980**	33,411
أسهم ملكية - غير مدرجة	**20,755**	25,474
	423,166	333,426

يبين الجدول التالي التغيرات في أجمالي المبالغ المسجلة ومقابلها من خسائر إئتمانية متوقعة فيما يتعلق بالإستثمارات في أدوات الدين:

	2024			
	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	إجمالي ألف دينار كويتي
إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير	**257,246**	**17,414**	**1,745**	**276,405**
صافي حركة السنة	**100,777**	**(3,589)**	**-**	**97,188**
	358,023	**13,825**	**1,745**	**373,593**

حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

	2024			
	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	إجمالي ألف دينار كويتي
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير	**23**	**96**	**1,745**	**1,864**
المحمل خلال السنة	**60**	**238**	**-**	**298**
	83	**334**	**1,745**	**2,162**

	2023			
	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	إجمالي ألف دينار كويتي
إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير	302,940	20,074	1,745	324,759
صافي حركة السنة	(45,694)	(2,660)	-	(48,354)
	257,246	17,414	1,745	276,405

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

	2023			
	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	إجمالي ألف دينار كويتي
الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير	37	100	1,745	1,882
المعكوس خلال السنة	(14)	(4)	-	(18)
	23	96	1,745	1,864

قامت المجموعة بتحديد بعض أدوات الدين كأدوات تحوط وذلك للتحوط من التغير في القيمة العادلة الناتجة عن التغير في سعر الفائدة السوقية. تستخدم المجموعة أدوات مقاصة أسعار الفائدة كأدوات تحوط حيث تقوم المجموعة بدفع فائدة ثابتة واستلام فائدة متغيرة.

استنادًا إلى مطابقة الشروط الحرجة بين البنود المتحوط لها وأدوات التحوط، تم استنتاج أن التحوطات كانت فعالة.

بلغت القيمة الدفترية لأدوات الدين المصنفة كأداة تحوط كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 292,305 ألف دينار كويتي (2023: 174,354 ألف دينار كويتي). وبلغت صافي الخسارة من التغير في القيمة العادلة لتلك الأدوات الناتجة عن تغيير سعر الفائدة السوقية (المخاطر المحوطة) خلال السنة مبلغ 947 ألف دينار كويتي (2023: 3,313 ألف دينار كويتي). تم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المحوطة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع.

8. استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة نسبة 32% (2023 : 32.00%) ملكية فى بنك الشام الإسلامي – ش.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الإستثمار خلال السنوات السابقة وتم أخذ مخصص بالكامل مقابل الإستثمار في الشركة الزميلة.

9. موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 3,506 الف دينار كويتي (2023: 3,506 ألف دينار كويتي). إن رخصة السمسرة لديها عمر إفتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2024، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسرة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي اليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية المتوقعة قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الادارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 2.7% (2023: 3%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها بإستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 10.7% (2023: 11.2%) للوصول الى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي اليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، لا يوجد مؤشرات تدل على زيادة إنخفاض القيمة الخاصة برخصة السمسرة (2023 : لا شيء دينار كويتي).

10. موجودات أخرى

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
فوائد مدينة مستحقة	**6,042**	6,220
أرصدة مدينة أخرى	**58,625**	55,301
	64,667	61,521

تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى أرباح غير محققة متعلقة بمقاصة اسعار الفائدة بمبلغ 30,492 ألف دينار كويتي (2023: 33,364 ألف دينار كويتي).

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

11. أموال مقترضة أخرى

تتضمن الأموال المقترضة الأخرى الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء بمبلغ 223,714 ألف دينار كويتي (2023: 149,229 ألف دينار كويتي). تدخل المجموعة في معاملات الاقتراض المضمونة (اتفاقيات إعادة الشراء) في سياق نشاطها الطبيعي لأنشطتها التمويلية. يتم تقديم الضمانات في شكل أوراق مالية محتفظ بها في محفظة الأوراق المالية للاستثمارات. كما في 31 ديسمبر 2024، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية التي تم رهنها كضمان بموجب إتفاقية إعادة الشراء 252,815 ألف دينار كويتي (2023: 160,025 ألف دينار كويتي). تتم معاملة الاقتراض المضمون بموجب شروط موحدة معتادة ومألوفة لمثل هذه المعاملات.

تشمل الأموال المقترضة الأخرى سندات الشريحة 2 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بمبلغ 100,000 ألف دينار كويتي (2023: 50,000 ألف دينار كويتي تم إصدار الشريحة الأولى من السندات في سبتمبر 2023 بمبلغ 50,000 ألف دينار كويتي والشريحة الثانية في يوليو 2024 بمبلغ 50,000 ألف دينار كويتي، والتي تحمل فائدة بنسبة 3% سنويا فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، بأساس لا يقل عن 5%. ان تلك السندات غير مضمونة، قابلة للاستدعاء بشكل كلي وليس بشكل جزئي طبقا لرغبة البنك بعد 5 سنوات من تاريخ الإصدار، وتخضع لبعض الشروط وموافقات الجهات الرقابية

12. مطلوبات أخرى

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
فوائد مستحقة الدفع	**35,638**	35,750
إيرادات مؤجلة	**5,270**	5,558
مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى	**57,116**	59,313
مستحقات تتعلق بالموظفين	**14,053**	12,029
أخرى	**137,630**	110,429
	249,707	223,079

تتضمن «بند أخرى» خسائر غير محققة متعلقة بمقاصة اسعار الفائدة بمبلغ 27,351 ألف دينار كويتي (2023: 29,085 ألف دينار كويتي).

13. حقوق الملكية

أ. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 2,500,000,000 (2023: 2,500,000,000) سهماً بقيمة 100 فلس للسهم.

إن رأس المال يتكون من 1,992,056,445 (2023: 1,992,056,445) سهماً عادياً مكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 «كفاية رأس المال» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب. أسهم الخزينة

	2024	2023
عدد أسهم الخزينة	**198,171,829**	199,133,374
نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة	**%9.95**	%10.00
تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)	**98,890**	99,369
القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)	**120,885**	99,965
المتوسط المرجح للقيمة العادلة لأسهم الخزينة (فلس)	**520**	501

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

إن الحركة على أسهم الخزينة هي كما يلي:

	عدد الأسهم	
	2024	2023
الرصيد كما في 1 يناير	**199,133,674**	100,140,469
مشتريات	**-**	98,993,205
مباع	**(961,845)**	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**198,171,829**	199,133,674

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

إن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

ج. علاوة الإصدار
تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د. الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام
طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. وذلك نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50% من رأس المال، بناء على موافقة الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 13 أبريل 2022,

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الاحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2024 و2023 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ. احتياطي إعادة تقييم عقار
يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

و. احتياطي تقييم الاستثمار
تمثل في الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية «المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر». يحول الإحتياطي الخاص بأدوات الدين إلى بيان الدخل المجمع عند بيع أو إنخفاض في قيمة الموجودات الخاصة بها. يظل احتياطي أسهم أدوات الملكية في حقوق الملكية.

ز. توزيعات أرباح وأسهم منحة
وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ24 ابريل 2024، على توزيع أرباح نقدية بواقع 25 فلس للسهم الواحد بمبلغ 44,823 ألف دينار كويتي (2022: بواقع 25 فلس للسهم بمبلغ 47,298 ألف دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 11 يوليو 2024، على توزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 12 فلس للسهم الواحد بمبلغ 21,515 ألف دينار كويتي (2023: بواقع 12 فلس للسهم بمبلغ 22,071 ألف دينار كويتي)، والتي تم دفعها لاحقاً.

إقترح أعضاء مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 40 فلس (2023: 25 فلس) للسهم الواحد وأسهم منحة بعدد 10 أسهم لكل 100 سهم (2023: لا شيء) مملوكة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. إن هذا الإقتراح يخضع لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

14. إيرادات الفوائد

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
قروض وسلفيات للبنوك والعملاء	**181,857**	158,209
معاملات وإيداعات بين البنوك	**33,363**	37,554
استثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)	**15,701**	13,936
سندات وأذونات خزانة	**6,790**	7,808
	237,711	217,507

15. صافي المعكوس (المحمل) من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم عكسها (تحميلها) في بيان الدخل المجمع:

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
قروض وسلفيات – محدد	**(22,204)**	(20,190)
قروض وسلفيات – مستردة	**29,304**	36,441
قروض وسلفيات – عام	**(20,350)**	(1,189)
استثمارات أوراق مالية	**(298)**	18
تسهيلات غير نقدية	**9,114**	(25,177)
مخصصات أخرى	**52,140**	9,955
	47,706	(142)

بلغ المحمل من الخسائر الائتمانية المتوقعة باستثناء القروض والسلف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 298 ألف دينار كويتي (2023: معكوسة بمبلغ 18 ألف دينار كويتي).

بالإضافة إلى ذلك، وبموجب أمر تنفيذي صادر عن إدارة التنفيذ بوزارة العدل بتاريخ 2 سبتمبر 2024، تم بيع جزء من أسهم بنك بوبيان على مدى ثلاثة أيام متتالية، اعتباراً من 6 أكتوبر 2024. وتم إيداع عوائد هذا البيع في البداية لدى وزارة العدل. في 19 ديسمبر 2024، قامت إدارة التنفيذ بوزارة العدل بتحويل مبلغ 58,992 ألف دينار كويتي من عوائد البيع إلى البنك. تم الاعتراف بهذا التحويل كمبلغ معكوس في المخصصات الأخرى.

16. ضرائب ومساهمات

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
ضريبة دعم العمالة الوطنية	**(4,150)**	(2,912)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	**(1,663)**	(1,176)
حصة الزكاة	**(1,646)**	(1,150)
	(7,459)	(5,238)

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقا لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58.

17. ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	2024	2023
صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)	**157,195**	111,150
المتوسط المرجح للأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل (العدد بالألف)	**1,992,056**	1,992,056
ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم الخزينة المحتفظ بها (العدد بالألف)	**(198,981)**	(135,887)
	1,793,075	1,856,169
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	**87.7**	59.9

18. شركة تابعة

إسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية	
			2023	2022
شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)	دولة الكويت	خدمات الوساطة المالية	**%98.16**	%98.16

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

19. معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافا معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصا رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع كانت كالتالي:

	2024			2023		
	عدد أعضاء المجلس/ الجهاز التنفيذي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	القيمة ألف دينار كويتي	عدد أعضاء المجلس/ الجهاز التنفيذي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	القيمة ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الادارة						
قروض	2	-	79	3	1	151
بطاقات ائتمان	3	1	14	4	1	15
ودائع	11	8	1,242	11	12	11,976
التزامات طارئة	4	2	277	5	3	1,448
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	11	-	741	11	-	614
الجهاز التنفيذي						
قروض	32	5	1,528	44	4	1,674
بطاقات ائتمان	30	-	49	39	1	82
ودائع	45	40	2,352	59	46	1,873
التزامات طارئة	36	2	115	46	3	108
شركات زميلة						
ودائع	1	-	13,669	1	-	13,624
مساهمين رئيسيين						
ودائع	1	-	74	1	-	62

تتضمن إيرادات ومصاريف الفوائد مبلغ 53 ألف دينار كويتي (2023: 123 ألف دينار كويتي) ومبلغ 1,005 ألف دينار كويتي (2023: مبلغ 1,251 ألف دينار كويتي) على التوالي متعلقة بمعاملات مع أطراف ذات الصلة.

إن تفاصيل مزايا الإدارة العليا هي كما يلي :

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	2,072	1,895
مزايا بعد التوظيف	33	27
مزايا نهاية الخدمة	164	173

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 741 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (2023: 614 ألف دينار كويتي)، تم احتسابها وفقًا للقوانين المحلية وتخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

إن إيضاح 12 «المكافآت» في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. يتضمن تفاصيل أضافية عن مكافأت الإدارة العليا.

20. القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلتزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة او ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الاستحقاق غير المحدد والأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة والمطلوبات المماثلة.
المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ات تأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التاثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات السوق المعروض.

تشمل تقنيات التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مشابهة تتوفر لها أسعار مستمدة من السوق، ومعلومات عن العمليات الأخيرة، وقيم الأصول الصافية. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم معدلات الفائدة الخالية من المخاطر ومعدلات الفائدة المرجعية، وفروقات الائتمان والعلاوات الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم، وأسعار السندات والأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وتقلبات الأسعار المتوقعة والارتباطات. تهدف تقنيات التقييم إلى الوصول إلى قياس للقيمة العادلة يعكس السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو المدفوع لنقل الالتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ التقييم.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (ح) «السياسات المحاسبية المادية».إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

	2024			
	ألف دينار كويتي			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
أسهم دين	360,887	10,544	-	371,431
أسهم ملكية وأخرى	30,980	20,755	-	51,735
	391,867	31,299	-	423,166

	2023			
	ألف دينار كويتي			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
أسهم دين	264,750	9,791	-	274,541
أسهم ملكية وأخرى	33,411	25,474	-	58,885
	298,161	35,265	-	333,426

كما في 31 ديسمبر 2024 و2023، لم يتم أي تحويلات بين المستوى 1، المستوى 2 والمستوى 3 للقيمة العادلة.

21. الأدوات المالية

أ. استراتيجية استعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع احتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصرا على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضا ضمانات والتزامات أخرى كالاعتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب استخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لاستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءاً من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب. إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الارباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 «إدارة المخاطر» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

1. مخاطر الإئتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف المقابلة وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) «إدارة المخاطر- مخاطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. تركز مخاطر الإئتمان:

إن تركز مخاطر الإئتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان مبينة في إيضاح رقم 6.

ب. أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

	2024 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية		
نقد وأرصدة قصيرة الأجل (باستثناء النقد في الصندوق)	**986,359**	648,264
سندات الخزانة والبنك المركزي	**86,461**	176,887
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**227,640**	444,674
قروض وسلفيات	**2,806,909**	2,430,041
أدوات الدين	**371,431**	274,541
موجودات أخرى	**64,667**	61,521
	4,543,467	4,035,928
مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية		
قبولات مصرفية	**268,224**	121,936
اعتمادات مستندية	**140,027**	127,989
خطابات ضمان	**1,698,532**	1,588,770
خطوط إئتمان غير مسحوبة	**690,195**	443,346
	2,796,978	2,282,041
	7,340,445	6,317,969

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الإئتمان، بإفتراض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن اجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الإئتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الإلتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة موضح في إيضاح 21 (و).

ج. الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق إرشادات البنك المركزي الكويتي الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها. لتقييم القيمة القابلة للأسترداد الضمانات تقوم المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من الاستقطاعات كما هو منصوص عليه في قواعد البنك المركزي الكويتي.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 "تخفيف خطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

د. جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألـف دينار كويتي

	غير مستحقة وغير منخفضة القيمة			مستحقة وغير منخفضة القيمة			
	درجة عليا	درجة عادية	درجة قياسية	60-0 يوماً	90-61 يوماً	منخفضة القيمة	القيمة العادلة للضمان
كما في 31 ديسمبر 2024							
بنوك	**40,603**	**53,426**	**14,104**	**-**	**-**	**-**	**-**
شركات	**696,537**	**1,228,265**	**448,080**	**98,170**	**5**	**-**	**-**
أفراد	**-**	**209**	**521,128**	**23,576**	**79**	**-**	**-**
	737,140	**1,281,900**	**983,312**	**121,746**	**84**	**-**	**-**
كما في 31 ديسمبر 2023							
بنوك	46,215	-	100,478	-	-	-	-
شركات	374,420	1,177,715	465,814	89,007	-	-	-
أفراد	-	124	492,609	18,744	168	-	-
	420,635	1,177,839	1,058,901	107,751	168	-	-

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجا نظاميا لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان.

تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات، حال عدم توفر تصنيفات خارجية.

إن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الأئتمانية الخارجية بناءً على احتمالية التعثر لتلك الدرجات. تم استخدام هذا التعيين لتصنيف التسهيلات الإئتمانية إلى استثمارية وغير استثمارية.

إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم العملاء تتضمن مقاييس كمية والتي تتضمن على نسب مالية رئيسية ومقاييس نوعية والتي تتضمن ولا تنحصر على تحديد المنشأة وأداراتها وأعمالها، عمر وجودة المعلومات المالية، معلومات الأداء التاريخية، ظروف اقتصادية وسياسية عامة، والوضع والأداء المالي حينما يطبق.

	داخلي	خارجي
درجة عليا	1 إلى 4 درجات	تقدير -BBB+,BBB,BBB-,AAA,AA+,AA,AA-,A+,A,A
درجة عادية	5 و 6 درجات	تقدير +BB,BB,BB-,B
درجة قياسية	7 و 8 درجات	تقدير -B,B-,CCC+,CCC,CCC
درجة التعثر	9 إلى 11 درجات	تقدير D أو ما يعادلها

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

هـ. تركز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

	2024 ألف دينار كويتي		2023 ألف دينار كويتي	
	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية
القطاع الجغرافي:				
الكويت	**3,394,192**	**2,127,328**	3,071,443	1,729,233
آسيا	**996,206**	**419,199**	920,076	340,789
أوروبا	**132,277**	**137,021**	103,309	111,753
الولايات المتحدة	**9,838**	**79,919**	13,312	79,839
أخرى	**101,184**	**33,511**	35,056	20,427
	4,633,697	**2,796,978**	4,143,196	2,282,041

	2024 ألف دينار كويتي		2023 ألف دينار كويتي	
	الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية
القطاع حسب النشاط:				
حكومي	**367,247**	**-**	204,036	-
تجاري وصناعي	**559,756**	**406,049**	539,472	460,429
إنشائي وعقاري	**789,703**	**1,133,513**	820,334	1,108,896
بنوك ومؤسسات مالية	**1,685,505**	**432,576**	1,473,894	353,006
أخرى	**1,231,486**	**824,840**	1,105,460	359,710
	4,633,697	**2,796,978**	4,143,196	2,282,041

و. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الإئتمان :

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن مشتقات الأدوات المالية هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة هي اتفاقيات لشراء أو بيع العملات بسعر محدد وفي تاريخ مستقبلي.

تستخدم مقايضات أسعار الفائدة للتحوط من التغير في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية للمجموعة، والتي تصنف كأدوات تحوط فعالة وتدرج ضمن 'محتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة'. أما مقايضات أسعار الفائدة الأخرى وعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة، فيتم تنفيذها لصالح العملاء أو لأغراض التحوط ولكنها لا تستوفي معايير التأهيل للمحاسبة عن التحوط. ويتم تغطية مخاطر التعرض المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة لصالح العملاء من خلال الدخول في معاملات معاكسة مع الأطراف المقابلة أو من خلال معاملات أخرى لتخفيف المخاطر.

مقايضات أسعار الفائدة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل مدفوعات الفائدة على مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية محددة. أما في مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، فإن المجموعة تقوم بتبادل مدفوعات الفائدة بعملتين مختلفتين على مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية محددة، وتبادل المبالغ الأساسية المحددة بعملتين مختلفتين عند بداية العقد وإعادة تبادل المبالغ الأساسية عند الاستحقاق. تشمل هذه الفئة أيضًا مقايضات معدلات الربح.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الإسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الإسمية هي قيمة الأصل الأساسي للاداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات يتم تحميله في بيان الدخل المجمع.

تعتمد مقاصة أسعار الفائدة التي يتم الاحتفاظ بها كأدوات تحوط القيمة العادلة في الغالب على سعر الفائدة المعروض على عملة دولار الأمريكي (SOFAR).

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

ألف دينار كويتي

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق				
			حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
كما في 31 ديسمبر 2024							
عقود العملات الأجنبية – الآجلة	**2,293**	**503**	**182,250**	**29,610**	**12,362**	**-**	**224,222**
مقاصة اسعار الفائدة المدرجة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة	**2,300**	**787**	**-**	**41,888**	**18,332**	**254,191**	**314,411**
مقاصة اسعار الفائدة (أخرى)	**28,192**	**26,564**	**-**	**-**	**-**	**269,778**	**269,778**
	32,785	**27,854**	**182,250**	**71,498**	**30,694**	**523,969**	**808,411**

ألف دينار كويتي

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق				
			حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
كما في 31 ديسمبر 2023							
عقود العملات الأجنبية – الآجلة	504	637	150,633	8,129	6,171	-	164,933
مقاصة اسعار الفائدة المدرجة كأدوات تحوط بالقيمة العادلة	3,289	835	1,227	30,368	23,608	141,643	196,846
مقاصة اسعار الفائدة (أخرى)	30,075	28,250	-	-	6,135	274,731	280,866
	33,868	29,722	151,860	38,497	35,914	416,374	642,645

تتمثل إستراتيجية المجموعة في عدم تحمل مخاطر أسعار الفائدة على الموجودات طويلة الأجل. تستخدم المجموعة مقايضات أسعار الفائدة للتحوط من تعرضها للتغيرات في القيمة العادلة بسبب مخاطر أسعار الفائدة على بعض الموجودات والمطلوبات المالية. يتم تطبيق محاسبة التحوط عندما تستوفي علاقات التحوط الاقتصادية معايير محاسبة التحوط. في علاقات تحوط القيمة العادلة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان من المتوقع أن تكون مقايضات أسعار الفائدة المخصصة في كل علاقة تحوط فعالة للغاية في تعويض التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط الذي يعود إلى مخاطر أسعار الفائدة باستخدام الطرق النوعية والكمية المناسبة. تسعى المجموعة عمومًا إلى مطابقة الشروط الهامة (المدة، والقيمة الافتراضية، والتعرض لأسعار الفائدة، والعملة، وتكرار دفعات الفائدة، وفترات السداد) للبند المتحوط وأداة التحوط.

تقوم المجموعة بتقليل مخاطر ائتمان الطرف المقابل في الأدوات المشتقة عن طريق الدخول في معاملات مع أطراف مقابلة عالية الجودة.

يتم تقييم جميع العقود المشتقة بالقيمة العادلة بناءً على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.

2. مخاطر السوق :

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر- مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

أ. مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بإنتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) "إدارة المخاطر - مخاطر اسعار الفائدة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم إفتراض الزيادة ب 52 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجمع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي:

		ألف دينار كويتي	
	نقاط الأساس	2024	2023
دينار كويتي	25+	4,391	3,737
دولار أمريكي	25+	47	228
عملات أخرى	25+	179	(43)
		4,617	3,922

ب.مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الادارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). "إدارة المخاطر – مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الأنخفاض المحتمل في بيانات الدخل المجمع أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

		ألف دينار كويتي			
		2024		2023	
	نسبة التغير في أسعار العملات	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية
دولار أمريكي	5+	(213)	-	(13)	-
جنيه استرليني	5+	(1)	40	(6)	50
دولار استرالي	5+	-	-	2	-
ريال سعودي	5+	15	-	17	-
درهم إماراتي	5+	65	-	-	-
ريال قطري	5+	10	-	9	-
أخرى	5+	124	-	(9)	-
		-	40	-	50

ج. مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي:

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

		ألف دينار كويتي			
		2024		2022	
	نسبة التغير في سعر السهم	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية
بورصة الكويت	5+	-	1,536	-	1,671

د. مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) «إدارة المخاطر – مخاطر السيولة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

1. يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على اساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة، من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل دائم نمطها الاستحقاقي للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

	ألف دينار كويتي					
كما في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:						
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	1,024,854	-	-	-	-	1,024,854
سندات الخزانة والبنك المركزي	86,454	-	7	-	-	86,461
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	33,974	87,818	17,122	19,485	69,241	227,640
قروض وسلفيات	407,078	286,289	476,512	451,858	1,185,172	2,806,909
استثمارات في أوراق مالية	59,346	26,589	27,032	19,938	290,261	423,166
عقارات ومعدات	-	-	-	-	28,698	28,698
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	3,506	3,506
موجودات أخرى	52,419	267	-	-	11,981	64,667
	1,664,125	400,963	520,673	491,281	1,588,859	4,665,901
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك	61,044	23,416	83,331	63,219	13,396	244,406
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	66,922	41,079	12,760	44,478	11,100	176,339
ودائع العملاء	1,383,736	406,332	310,593	245,282	143,820	2,489,763
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	94,160	665,800	759,960
مطلوبات أخرى	115,476	12,990	14,014	2,999	104,228	249,707
	1,627,178	483,817	420,698	450,138	938,344	3,920,175
صافي فجوة السيولة	36,947	(82,854)	99,975	41,143	650,515	745,726

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

	ألف دينار كويتي					
كما في 31 ديسمبر 2023	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:						
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	696,647	-	-	-	-	696,647
سندات الخزانة والبنك المركزي	176,748	93	46	-	-	176,887
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	66,045	31,524	47,131	241,471	58,503	444,674
قروض وسلفيات	372,592	220,730	331,426	554,073	951,220	2,430,041
استثمارات في أوراق مالية	114,205	32,262	3,460	22,924	160,575	333,426
عقارات ومعدات	-	-	-	-	29,311	29,311
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	3,506	3,506
موجودات أخرى	53,804	250	-	2,649	4,818	61,521
	1,480,041	284,859	382,063	821,117	1,207,933	4,176,013
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك	101,804	-	-	46,013	13,337	161,154
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	54,794	45,512	37,235	53,229	-	190,770
ودائع العملاء	1,483,569	200,722	264,179	244,121	7,745	2,200,336
أموال مقترضة أخرى	-	-	-	-	740,096	740,096
مطلوبات أخرى	109,257	10,750	9,797	3,483	89,792	223,079
	1,749,424	256,984	311,211	346,846	850,970	3,515,435
صافي فجوة السيولة	(269,383)	27,875	70,852	474,271	356,963	660,578

2. فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق:

	ألف دينار كويتي					
كما في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
المطلوبات المحتملة	**435,261**	**645,256**	**546,182**	**501,317**	**668,962**	**2,796,978**
كما في 31 ديسمبر 2023						
المطلوبات المحتملة	405,544	538,933	396,674	373,739	567,151	2,282,041

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

3. فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

	ألف دينار كويتي					
كما في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
المطلوبات الغير مخصومة:						
المستحق إلى البنوك	61,187	23,641	84,002	65,077	14,943	248,850
المستحق إلي المؤسسات المالية الأخرى	67,037	42,136	12,986	45,723	11,287	179,169
ودائع العملاء	1,384,044	408,429	313,432	248,779	157,907	2,512,591
أموال مقترضة أخرى	465	13,569	-	96,586	808,087	918,707
مطلوبات أخرى	115,476	12,990	14,014	2,999	104,228	249,707
	1,628,209	500,765	424,434	459,164	1,096,452	4,109,024

	ألف دينار كويتي					
كما في 31 ديسمبر 2023	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
المطلوبات الغير مخصومة:						
المستحق إلى البنوك	101,926	-	-	48,492	15,951	166,369
المستحق إلي المؤسسات المالية الأخرى	54,818	46,153	38,489	61,945	-	201,405
ودائع العملاء	1,484,304	201,343	265,253	247,130	7,760	2,205,790
أموال مقترضة أخرى	437	3,723	209	-	818,185	822,554
مطلوبات أخرى	109,257	10,750	9,797	3,483	89,792	223,079
	1,750,742	261,969	313,748	361,050	931,688	3,619,197

22. مخاطر العمليات

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملائمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسبا، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) "إدارة المخاطر – مخاطر العمليات" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

23. تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطه بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

أ. خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.
ب. تتألف الخزانة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزانة، إدارة وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

	ألف دينار كويتي					
	خدمات بنكية شركات، دول وأفراد		خزينة وإستثمار بنكي		المجموع	
	2024	2023	**2024**	2023	**2024**	2023
صافي إيرادات الفوائد	**94,735**	90,986	**22,924**	22,065	**117,659**	113,051
إيرادات غير الفوائد	**49,039**	44,452	**13,271**	12,669	**62,310**	57,121
إيرادات التشغيل	**143,774**	135,438	**36,195**	34,734	**179,969**	170,172
إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى	**(4,402)**	(9,873)	**52,108**	9,731	**47,706**	(142)
صافي ربح السنة	**106,372**	97,613	**50,854**	13,562	**157,226**	111,175
مجموع الموجودات	**2,876,905**	2,577,947	**1,788,996**	1,598,066	**4,665,901**	4,176,013
مجموع المطلوبات	**1,810,831**	1,707,411	**2,109,344**	1,808,024	**3,920,175**	3,515,435

24. البنود خارج الميزانية العمومية ومطالبات قانونية

أ. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيا من الضمانات لا قيمة لها. إن اجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب. مطالبات قانونية

كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع، يوجد بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 4,709 ألف دينار كويتي (2023: 3,790 ألف دينار كويتي).

25. كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014، متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقا لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر ب/ر ب أ/2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1- الشركات التابعة والاستثمارات الهامة :

إن البنك التجاري الكويتي – ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي: شركة التجاري لوساطة الأوراق المالية – ش.م.ك. (مقفلة) – (مملوكة بنسبة 98.16%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.00% في بنك الشام الإسلامي – شركة مساهمة (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معاً "بالمجموعة".

2- هيكل رأس المال:

يتكون رأس المال البنك المصرح به من 2,500,000,000 سهم (2023: 2,500,000,000) سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد.

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,992,056,445 (31 ديسمبر 2023: 1,992,056,445)، سهم مكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2024، يمتلك البنك 198,171,829 سهم من أسهم الخزينة (31 ديسمبر 2023: 199,133,674).

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال:

	ألف دينار كويتي	
	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
أ. الشريحة الأولى من رأس المال تتكون من:		
أ. الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1)		
1. رأس المال المدفوع	**199,206**	199,206
2. توزيعات أسهم منحة مقترحة	**19,921**	-
3. علاوة إصدار	**66,791**	66,791
4. أرباح محتفظ بها	**274,161**	233,351
5. احتياطي تقييم استثمارات	**54,450**	59,951
6. احتياطي إعادة تقييم عقار	**24,100**	24,869
7. احتياطي قانوني	**115,977**	115,977
8. احتياطي عام	**17,927**	17,927
9. احتياطي أسهم الخزينة	**49**	-
10. موجودات أخرى غير ملموسة	**(3,506)**	(3,506)
11. أسهم الخزينة	**(98,890)**	(99,369)
12. استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين	**-**	-
13. استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين	**-**	-
المجموع	**670,186**	615,197
ب. المضاف الى الشريحة الأولى		
1. حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة المجمعة	**279**	246
المجموع	**279**	246
مجموع الشريحة الأولى من رأس المال	**670,465**	615,443

	ألف دينار كويتي	
ب. الشريحة الثانية من رأس المال	**31 ديسمبر 2024**	31 ديسمبر 2023
1. أدوات المستوى 2 المؤهلة الصادرة مباشرة	**100,000**	50,000
2. مخصصات عامة (خاضعة لحد أقصى 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)	**52,686**	47,803
مجموع الشريحة الثانية من رأس المال	**152,686**	97,803
مجموع رأس المال المؤهل	**823,151**	713,246

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

3. كفاية رأس المال

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقترانه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ. متطلبات رأس المال:

ألف دينار كويتي

	31 ديسمبر 2023			31 ديسمبر 2023		
أ. مخاطر الائتمان	إجمالي التعرض	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال	إجمالي التعرض	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
1. مطالبات على جهات سيادية	579,452	56,987	7,408	446,906	22,934	2,981
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	259,181	110,782	14,402	178,010	6,595	857
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	91,207	30,839	4,009	48,169	24,085	3,131
5. مطالبات على البنوك	1,404,243	509,225	66,199	1,334,615	537,357	69,856
6. مطالبات على الشركات	4,615,422	2,652,732	344,855	3,927,985	2,412,842	313,669
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	38,495	-	-	48,382	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	547,540	544,723	70,814	515,400	512,509	66,626
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	218	-	-	117	49	6
12. موجودات أخرى	142,817	142,799	18,564	153,380	157,228	20,442
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
المجموع	7,678,575	4,048,087	526,251	6,652,964	3,673,599	477,568

ألف دينار كويتي

	31 ديسمبر 2024			31 ديسمبر 2023		
ب. مخاطر السوق:	إجمالي التعرض	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال	إجمالي التعرض	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
1. مخاطر مراكز معدل الفائدة	-	-	-	-	-	-
2. مخاطر مراكز الملكية	254	506	66	1	-	-
3. مخاطر العملات الأجنبية	4,582	4,583	596	1,232	1,233	160
4. مخاطر السلع	-	-	-	-	-	-
5. الخيارات	-	-	-	-	-	-
المجموع	4,836	5,089	662	1,233	1,233	160
جـ. مخاطر العمليات	163,242	290,088	37,711	144,508	256,314	33,321
المجموع	7,846,653	4,343,264	564,624	6,798,705	3,931,146	511,049

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

ب. نسب رأس المال:

1. مجموع نسب رأس المال	**%18.95**	%18.14
2. نسبة الشريحة 1 من رأس المال	**%15.44**	%15.66
3. نسبة حقوق المساهمين من الشريحة ١ من حقوق المساهمين	**%15.43**	%15.65

ج. إفصاح إضافي لرأس المال:

1. نموذج الإفصاح العام

	31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي	
	مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال	بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجمع
حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : الأدوات والاحتياطيات		
1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار	**265,997**	**i+l**
2. الأرباح المحتفظ بها	**294,082**	**r+j**
3. الدخل الشامل المتراكم الأخر (والاحتياطيات الأخرى)	**212,503**	**m+n+o+p+q**
4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	-	
5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	-	
6. حقوق المساهمين (الشريحة 1) قبل التعديلات الرقابية	**772,582**	
حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: التعديلات الرقابية		
7. تعديلات التقييم الوقائية	-	
8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	
9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	**3,506**	**f**
10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)	-	
11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية	-	
12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	-	
13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق	-	
14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الإئتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	-	
15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة		
16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)	**98,890**	**k**
17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	-	
18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	-	**d**
19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	-	
20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	-	
21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)	-	
22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15% من حقوق المساهمين للبنك	-	
23. منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	-	
24. منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	-	
25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	-	
26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية	-	
27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (الشريحة 1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) و(الشريحة 2) لتغطية الإستقطاعات		
28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (الشريحة 1)	**102,396**	
29. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (CET1) بعد التعديلات الرقابية	**670,186**	
رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات		
30. الشريحة الأولى من أدوات راس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار	-	
31. منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	-	
32. منها: المصنفة كإلتزامات وفقا للمعايير المحاسبية المطبقة	-	
33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من (الشريحة 1) الإضافية	-	
34. (الشريحة 1) الإضافية (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة راس المال الإضافي (AT1))	**279**	**s**

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

35. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع	-	
36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	**279**	
رأس المال الإضافي (الشريحة 1): التعديلات الرقابية		
37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	-	
38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	-	
39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	
40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	
41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	-	
42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	
43. اجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	-	
44. رأس المال الأضافي (AT1)	**279**	
45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الاضافي (AT1)	**670,465**	
رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات		
46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائدا علاوة الإصدار	**100,000**	g
47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)		
48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	-	
49. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	-	
50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	**-**	
51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	**52,686**	c
	152,686	
رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية		
52. استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)		
53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	
55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	
56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-	
57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
58. رأس المال المساند (الشريحة 2)	**152,686**	
59. **رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))**	**823,151**	
60. **إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر**	**4,343,264**	
معدلات رأس المال والمصدات		
61. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	**%15.43**	
62. الشريحة 1 (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	**%15.44**	
63. مجموع رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	**%18.95**	
64. متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدني لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الأقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	**%10.00**	
65. منها: متطلبات المصدات الرأسمالية الأحتياطية	**%2.5**	
66. منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	**-**	
67. منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	**%0.50**	
68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجة بالمخاطر)	**%8.43**	
الحدود الدنيا		
69. الحد الأدني لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	**%9.50**	
70. لحد الأدني لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	**%11.00**	
71. الحد الدني لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الراسمالية للتقلبات الإقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي	**%13.00**	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)		
72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية	-	e
73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	-	
74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	
75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	
حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)		
76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)	219,454	a+b+h
77. الحد الأقصي لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقا للاسلوب القياسي	52,686	c
78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقا لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	-	
79. الحد الأقصي لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	-	

	31 ديسمبر 2023 ألف دينار كويتي	
	مكونات نموذج الأفصاح عن رأس المال	بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجمع
حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: الأدوات والاحتياطيات		
1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار	265,997	i+l
2. الأرباح المحتفظ بها	233,351	r+j
3. الدخل الشامل المتراكم الأخر (والاحتياطيات الأخرى)	218,724	m+n+o+p+q
4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	-	
5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	-	
6. حقوق المساهمين (CET 1) قبل التعديلات الرقابية	718,072	
حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: التعديلات الرقابية		
7. تعديلات التقييم	-	
8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	
9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	3,506	f
10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)	-	
11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية	-	
12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقة)	-	
13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق	-	
14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الإئتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	-	
15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة	-	
16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)	99,369	k
17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	-	
18. الاستثمارات في راس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفةالمؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك) (CET1)	-	d
19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	
20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	
21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)	-	
22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15%	-	
23. منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم	-	
24. منها : حقوق خدمات الرهن العقاري	-	
25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	-	
26. التعديلات الرقابية الأخري المقدرة من السلطة الرقابية	-	
27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الإستقطاعات	-	
28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	102,875	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

29. حقوق المساهمين (الشريحة 1) بعد التعديلات الرقابية	615,197	
رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات		
30. الشريحة الأولى من أدوات راس المال الإضافي الؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار	-	
31. منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	-	
32. منها: المصنفة كإلتزامات وفقا للمعايير المحاسبية المطبقة	-	
33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (الشريحة 1)	-	
34. أدوات راس المال (الشريحة 1) الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة راس المال الإضافي (AT1))	246	s
35. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	-	
36. رأس المال الإضافي (الشريحة 1) قبل التعديلات الرقابية	246	
رأس المال الإضافي (الشريحة 1) التعديلات الرقابية		
37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	-	
38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	-	
39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	
40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	
41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	-	
42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	
43. اجمالي التعديلات الرقابية على راس المال الإضافي (AT1)	-	
44. راس المال الأضافي (AT1)	246	
45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + راس المال الاضافي (AT1)	615,443	
رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات		
46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائدا علاوة الإصدار	50,000	g
47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	-	
49. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	-	
50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	47,803	c
51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	97,803	
رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية		
52. استثمارات في أدوات رأس المال المساند للبنك نفسة (الشريحة 2)	-	
53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	
55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	
56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-	
57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	
58. رأس المال المساند (الشريحة 2)	97,803	
59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))	713,246	
60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	3,931,146	
معدلات رأس المال والمصدات		
61. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%15.65	
62. الشريحة 1 (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%15.66	
63. مجموع رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	%18.14	
64. متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدني لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الأقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	%10.00	
65. منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	%2.5	
66. منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

67. منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	%0.50	
68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجة بالمخاطر)	%8.65	
الحدود الدنيا		
69. الحد الأدني لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	%9.50	
70. الحد الأدني لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	%11.00	
71. الحد الدني لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الراسمالية للتقلبات الإقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي	%13.00	
المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)		
72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية	-	e
73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	-	
74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	
75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	
حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)		
76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)	198,416	a+b+h
77. الحد الأقصي لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقا للاسلوب القياسي	47,803	c
78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقا لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	-	
79. الحد الأقصي لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	-	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

2. المركز المالي المجمع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع

إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجمع وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتفق مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية. إن أسس التجميع تم عرضها في الإيضاح رقم 2 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجمع والمركز المالي الرقابي المجمع.
إن المركز المالي الرقابي المجمع على النحو الأتي:

	31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي		
	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال
الموجودات			
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	1,024,854		
سندات الخزانة والبنك المركزي	86,461		
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	227,640	1,544	a
قروض وسلفيات	2,806,909		
منها: المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريحة 2		209,140	b
منها: محتويات المخصص العام في الشريحة 2		52,686	c
استثمارات في أوراق مالية	423,166		
منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أعلى من الحد للإستقطاعات)		-	d
منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)		-	e
عقارات ومعدات	28,698		
موجودات غير ملموسة	3,506	3,506	f
موجودات أخرى	64,667		
مجموع الموجودات	4,665,901		
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
مستحق إلى البنوك	244,406		
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى	176,339		
ودائع العملاء	2,489,763	100,000	g
مصاريف تمويلية أخرى	759,960		
إلتزامات أخرى	249,707		
منها: مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه ضمن (الشريحة 2)		8,770	h
مجموع الإلتزامات	3,920,175		
حقوق الملكية			
حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك			
رأس المال	199,206	199,206	i
أسهم منحة مقترحة	19,921	19,921	j
اسهم الخزينة	(98,890)	98,890	k
احتياطيات	279,294		
منها: علاوة إصدار		66,791	l
منها: احتياطي قانوني		115,977	m
منها: احتياطي عام		17,927	n
منها: احتياطي أسهم الخزينة		49	o
منها: احتياطي إعادة تقييم		24,100	p
منها: احتياطي تقييم عقار استثماري		54,450	q
أرباح محتفظ بها	274,161	274,161	r
	673,692		
توزيعات أرباح مقترحة	71,755		
	745,447		
الحصص غير المسيطرة	279	279	s
مجموع حقوق الملكية	745,726		
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	4,665,901		

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

	31 ديسمبر 2023 ألف دينار كويتي		
	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال
الموجودات			
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	696,647		
سندات الخزانة والبنك المركزي	176,887		
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	444,674	1,793	a
قروض وسلفيات	2,430,041		
منها: المخصصات العامة التي يتم تكوينهامقابل التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريحة 2		188,560	b
منها: محتويات المخصص العام في الشريحة 2		47,803	c
استثمارات في أوراق مالية	333,426		
منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أعلى من الحد للإستقطاعات)		-	d
منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)		-	e
عقارات ومعدات	29,311		
موجودات غير ملموسة	3,506	3,506	f
موجودات أخرى	61,521		
مجموع الموجودات	4,176,013		
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
مستحق إلى البنوك	161,154		
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى	190,770		
ودائع العملاء	2,200,336		
مصاريف تمويلية أخرى	740,096	50,000	g
إلتزامات أخرى	223,079		
منها: مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمهضمن (الشريحة 2)		8,063	h
مجموع الالتزامات	3,515,435		
حقوق الملكية			
حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك			
رأس المال	199,206	199,206	i
أسهم منحة مقترحة	-	-	j
اسهم الخزينة	(99,369)	99,369	k
احتياطيات	285,515		
منها : علاوة إصدار		66,791	l
منها احتياطي قانوني		115,977	m
منها احتياطي عام		17,927	n
منها احتياطي أسهم الخزينة		-	o
منها احتياطي إعادة تقييم		24,869	p
منها احتياطي تقييم عقار استثماري		59,951	q
أرباح محتفظ بها	230,157	233,351	r
	615,509		
توزيعات أرباح مقترحة	44,823		
	660,332		
الحصص غير المسيطرة	246	246	s
مجموع حقوق الملكية	660,578		
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية	4,176,013		

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

3. الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة

1. المصدر	**البنك التجاري الكويتي**
2. الرمز المرجعي (مثل رقم الورقة المالية (CUSIP) أو (ISIN) أو بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)	**بنك الكويت المركزي**
3. القوانين الحاكمة للأداة	**قانون دولة الكويت**
المعاملة الرقابية	
4. نوع رأس المال (CET1 ، AT1 ، T2)	**حقوق المساهمين الشريحة 1**
5. مؤهل على مستوى البنك منفرداً / المجموعة / المجموعة ومنفرداً	**المجموعة**
6. نوع الأداة	**أسهم عادية**
7. المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي)	**199,206 دينار كويتي**
8. القيمة الإسمية للأداة	**100 فلس**
9. التصنيف المحاسبي	**حقوق المساهمين**
10. تاريخ الإصدار الأصلي	**19 يونيو 1960**
11. دائمة أو محددة الاستحقاق	**دائمة**
12. تاريخ الاستحقاق الأصلي	**لا يوجد فترة استحقاق**
13. خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة	**لا**
14. تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارىء، وقيمة التسديد	**غير مطبقة**
15. تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت	**غير مطبقة**
الكوبونات / توزيعات الأرباح	
16. توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو متغيرة	**متغيرة**
17. سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة	**غير مطبقة**
18. وجود مانع لتوزيعات الأرباح	**لا**
19. توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية	**اختيارية بالكامل**
20. وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر	**لا**
21. غير تراكمية أو تراكمية	**غير تراكمية**
22. قابلية للتحويل أو غير قابلة للتحويل	**غير تراكمية**
23. إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل	**غير مطبقة**
24. إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً	**غير مطبقة**
25. إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	**غير مطبقة**
26. إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري	**غير مطبقة**
27. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها	**غير مطبقة**
28. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها	**غير مطبقة**
29. خصائص التخفيض	**لا**
30. في حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض	**غير مطبقة**
31. في حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً	**غير مطبقة**
32. في حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة	**غير مطبقة**
33. إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض	**غير مطبقة**
34. المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة)	**غير مطبقة**
35. مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل	**لا**
36. إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة	**غير مطبقة**

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

4 - نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر.ب/2014/342 بتاريخ 12 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي والإقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

أ. ملخص مقارنة الأصول المحاسبية مقابل انكشاف معدل الرفع

	ألف دينار كويتي	
	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
1. إجمالي الأصول المجمعة وفقا للبيانات المالية الصادرة	4,665,901	4,176,013
2. تعديلات للاستثمارات في بنوك و منشأت مصرفية ومالية وتأمين وتجارية المجمعة لأغراض محاسبية و لكنها خارج نطاق التجميع الرقابي	-	-
3. تعديلات للأصول الإئتمانية المحققة في بيان المركز المالي وفقا لأغراض محاسبية تشغيلية للبنك ويتم استبعاده من إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع	-	-
4. انكشاف المشتقات	39,812	39,702
5. انكشاف تمويل معاملات الأوراق المالية	-	-
6. انكشاف لبنود خارج الميزانية (مثل قيمة معامل الائتمان)	1,219,123	990,607
7. انكشافات أخرى	(3,506)	(3,506)
8. إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع	5,921,330	5,202,816

ب. إفصاح معدل الرفع العام

	ألف دينار كويتي	
	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
1. البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)	4,665,901	4,176,013
2. (مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال)	(3,506)	(3,506)
3. إجمالي الإنكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية)	4,662,395	4,172,507
4. تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)	32,785	33,868
5. مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات	7,027	5,834
6. إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك	-	-
7. (استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات المشتقات)	-	-
8. (انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استثناؤها)	-	-
9. المبلغ الفعلي المرجعي المعدل لمشتقات الائتمان المصدرة	-	-
10. التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)	-	-
11. إجمالي الانكشاف للمشتقات	39,812	39,702
12. إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)	-	-
13. (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية)	-	-
14. الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية	-	-
15. انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية	-	-
16. إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية	-	-
17. الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)	2,805,748	2,290,104
18. (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)	(1,586,625)	(1,299,497)
19. البنود خارج المركز المالي	1,219,123	990,607
20. إجمالي الانكشافات	5,921,330	5,202,816
21. الشريحة الأولى من رأس المال	670,465	615,443
22. نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال / إجمالي الانكشافات)	%11.32	%11.83

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

5 - إدارة المخاطر :

التحكم بالمخاطر:

في اعتقاد البنك عند اتخاذه المخاطر المرتبطة بعملياته فقط ان يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والإدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. إن المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان وتركز مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التركز ومخاطر التشغيل ومخاطر التشغيل المتبقية، ومخاطر السيولة ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، تقوم برفع التقارير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة. القسم مسؤول عن التقييم والمراقبة والتوصية باستراتيجيات التحكم في تركيز الائتمان والائتمان ، وتركيز السوق والسوق ، مخاطر السيولة والتشغيل ومعدل الفائدة والسمعة والاستراتيجية والقانونية. يتم تعيين موظفين محددين في قسم إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. يعد غياب أي خطوط إبلاغ أو ترتيبات مباشرة غير مباشرة مع الأقسام الداخلية الأخرى ، والعضوية الدائمة في جميع اللجان التنفيذية للمجموعة من بين العوامل التي تعكس الطبيعة المستقلة لعمليات إدارة المخاطر والدور المركزي الذي تحتفظ به داخل المجموعة.

ينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات مختلفة تعمل على تقييم ومراقبة والتحكم في المخاطر المختلفة. تتكون مجموعة إدارة مخاطر الائتمان (CRM) من وحدة مخاطر ائتمان العميل (OCRM) وحدة مخاطر محفظة الائتمان (PCRM). أما مجموعة إدارة المخاطر غير المالية (NFRM) فتشمل وحدة مخاطر العمليات التي تشرف أيضًا على إدارة مخاطر الاحتيال ووحدة أمن المعلومات. تتكون مجموعة إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) من وحدة الإشراف على المخاطر والتحليلات (RO&AD) وإدارة تحليل المخاطر والمحاكاة" (RA&SD).

1. وحدة إدارة مخاطر العمليات (ORMD) مسؤولة عن مراقبة وقياس والإبلاغ عن مخاطر العمليات التي يتعرض لها البنك، بما في ذلك مخاطر الاحتيال. تقوم الإدارة بجمع بيانات مخاطر العمليات من خلال تقييمات المخاطر والرقابة الذاتية (RCSA)، ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) ، وإجراءات المراجعة، وتقرير أحداث المخاطر. يتم الاحتفاظ بقاعدة بيانات للأحداث الخطرة وإدراجها في تقارير إدارة المخاطر الدورية. كما تتولى وحدة إدارة مخاطر العمليات مسؤولية إدارة التأمين على مستوى البنك بالكامل، بالإضافة إلى تنسيق خطة استمرارية الأعمال على مستوى البنك وضمان إجراء الاختبارات الدورية.

2. قسم أمن المعلومات (ISD) مسؤول عن تحديد ومراقبة وقياس والإبلاغ عن جميع مخاطر أمن المعلومات للبنك، بما في ذلك التهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت متعمدة أو عرضية، والتي تؤثر على جميع أصول معلومات بالبنك. يقوم قسم أمن المعلومات بوضع السياسات والإجراءات ذات الصلة والتمسك بها؛ وكذلك اختبار فعالية الضوابط لضمان أمن أصول المعلومات الخاصة بالبنك. كما يقوم قسم أمن المعلومات برفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالبنك (BRMC) ومجلس الإدارة حول قدرة البنك على إدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ مشاريع أمن المعلومات. كما يعمل قسم أمن المعلومات بصفة مستشار لتقديم مدخلات لضمان الامتثال للمتطلبات الإلزامية عبر البنك لحماية أصوله المعلوماتية."

بالشراكة مع قسم الموارد البشرية، يتم تطوير برامج مخصصة للتوعية بأمن المعلومات وتكليف جميع الموظفين بترسيخ ثقافة التوعية بأمن المعلومات داخل البنك. يحافظ البنك على امتثاله لمتطلبات شهادة PCI-DSS وISO 27001 وSWIFT CSP، بالإضافة إلى الامتثال لمتطلبات إطار عمل الأمن السيبراني لبنك الكويت المركزي.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر المؤسسية من خلال قسم تحليل المخاطر والمحاكاة لديها مسؤولية مراقبة السوق، السيولة، معدل الفائدة، المخاطر الإستراتيجية، مخاطر السمعة، والمخاطر القانونية. كما أنها مسؤولة عن حساب رأس المال الاقتصادي للمخاطر المختلفة، إجراء اختبارات الضغط، وتقديم تقارير عنها إلى لجنة الأصول والخصوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة والبنك المركزي. يعمل قسم تحليل المخاطر والمحاكاة أيضًا على حساب احتمالية التعثر والخسارة نظرا للتعثر سنويًا المرتبطين بدرجات الملتزم المختلفة لاستخدامها في حساب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. إن القسم مسؤول أيضًا عن تقديم تحليل خاص للمخاطر للمنتجات المصرفية الجديدة. يركز قسم سياسة المخاطر ووحدة السكرتارية في مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع على تحديث سياسات إدارة المخاطر وإجراء لجنة الأصول والخصوم ولجنة الائتمان والاستثمار لبنود الاستثمار. يركز قسم وحدة تقارير المخاطر والمكتب الأوسط في مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع على التقارير الدورية لمقاييس المخاطر التي تشمل تقارير المخاطر اليومية، الأسبوعية، والشهرية إلى الإدارة. تقوم الإدارة أيضًا بإعداد تقرير شهري لإدارة المخاطر الذي يتكون من نظام إدارة المعلومات بشأن محفظة الائتمان، الموقف مقابل الحدود الداخلية المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر السوق ومخاطر العمليات والتي يتم تعميمها على أعضاء لجنة الأصول والخصوم. يعمل القسم أيضًا كوسيط للخزينة حيث يراقب حدود المخاطر المتعلقة بالخزانة على أساس يومي.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس ، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانه. إن

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات ، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأمور التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك ، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الاستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لاتخاذ القرارات ، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الاستثمار والائتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي اتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

ولغرض إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على استراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية، واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضا القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقا قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائما تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضا المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر ، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع انواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

أ. مخاطر الائتمان:

في حين أن الاعتمادات (سواء داخل أو خارج الميزانية العمومية) المقدمة إلى الأطراف المقابلة تتم الموافقة عليها بشكل صارم وفقًا للوائح وتعليمات بنك الكويت المركزي، فإن مجموعة إدارة مخاطر الائتمان تتأكد من وجود السياسات والمبادئ التوجيهية والعمليات والإجراءات المناسبة لإجراء تقييم شامل لأنشطة الإقراض مع المراجعة الدورية وتحديث عمليات وآليات وتقنيات تقييم الائتمان.

إن سياسة الائتمان لقطاعات الأعمال وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وان جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الاخذ بعين الاعتبار متطلبات لسياسات ذات الصلة.

إن سياسات قطاعات الأعمال تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة ، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم استباق الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الادارة، تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الاضافي المتوفر الخ. بالإضافة الى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوي المحفظة لمراقبة / للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية.

يستخدم البنك نموذج تقيم مخاطر العميل مستخدماً مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. إن نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياساً من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 أفضل المخاطر. أما التصنيف من 9 الى 11 فانه ينطبق على الموجودات المتعثرة. يتم استخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الائتمانية. وفقًا لمتطلبات بنك الكويت المركزي، فإن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية، استنادًا إلى تحديد احتمالية التعثر. هناك بعض الاعتبارات

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

غير المالية تستند إلى مجال نشاط القطاع، ومن ثم فإنها تسمح بتقييم أكثر دقة لمخاطر النشاطات المختلفة. كما تم أيضاً إدخال نظام تصنيف مخاطر التسهيلات. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي ، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر أتساعا للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع ايضا نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

يقوم البنك أيضا بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الإئتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الاسم وتركزات الضمان والقطاع والتركزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3.

تتعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الآجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك ومبادلات أسعار الفائدة التي تم الدخول فيها لتحويط السندات ذات الفائدة الثابتة في محفظة السندات. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال اقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة ، وهي البنوك ، يتم وضعها بناء على تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية (ECAI) وكذلك سياسة الائتمان بالبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي انكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالاتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقا لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للائتمان.

ب. مخاطر السوق:

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالمتاجرة فيها بشكل نشط وأيضا في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لاحتساب رأس المال لمخاطر السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدة ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشتمل أيضا الحدود الكلية القصوى بشكل صارم.

يقوم البنك أيضا بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر(VaR) – القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر(VaR) المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً للتحقق من صحتها. يتم احتساب رأس المال الاقتصادي لمخاطر السوق باستخدام طريقة "النقص المتوقع" التي تتماشي مع إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقا للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، تقتصر القدرة الاستثمارية الإجمالية والفردية للمجموعة على الحدود والارشادات المنصوص عليها من قبل البنك المركزي الكويتي.

كما تتناول سياسة إدارة مخاطر السوق ضرورة التحوط في ظل ظروف معينة، حيث تحدد السياسة المبادئ والإرشادات اللازمة لإنشاء استراتيجيات التحوط."

ج. مخاطر السيولة:

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الإلتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة ، حيث تم إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية ، أيضا تم إدخال حدود للاختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والاتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضا إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استنادا إلى تحاليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضا جزء من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخليا.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، اطارا عالميا لإدارة مخاطر السيولة. قام البنك بإدخال حدود داخلية لنسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) بشكل استباقي. وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية.

د. مخاطر أسعار الفائدة:

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للاستحقاق/إعادة التسعير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقا على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إن حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم احتسابها أيضاً في إطار ظروف معينة محددة مسبقاً وتغير سعر الفائدة. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن الركن 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخلياً.

هـ. مخاطر العمليات:

تركز إدارة مخاطر العمليات على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر و إطار مؤشر المخاطر الرئيسية، ومراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقا ولتصنيفهم ضمن فئات محددة. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية و مخاطر الالتزام و المخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخليا والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. تم إعداد خطة استمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفا جزئيا لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

و. مخاطر أمن المعلومات:

لهدف من أمن المعلومات هو ضمان الأمن العام لأصول معلومات البنك مع الأخذ في الاعتبار التهديدات الداخلية والخارجية المتعددة. توفر إدارة مخاطر أمن المعلومات منهجاً وطريقة منهجية لتحديد المخاطر وتقييم الضوابط لتحقيق هذا الهدف.

ز. مخاطر أخرى:

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات والمهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

6. التعرضات للائتمان:

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية ...، الخ. تتضمن أيضا سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استنادا إلى المبالغ/المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة.

إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي والتي تنص على وجوب

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقا لتوجيهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الصادر بنك الكويت المركزي أو لقواعد البنك المركزي الخاصة تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب خسائر الانخفاض في قيمتها. (قواعد البنك المركزي).
للمزيد من التفاصيل حول منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة يرجى الرجوع إلى إفصاح الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (2.ط.1) في البيانات المالية.

تنص قواعد البنك المركزي بوجوب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على نهج الشريحتين. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بمجموع المخصصات العامة والخاصة. يتم احتساب المخصصات العامة بواقع 1% من التسهيلات النقدية و0.5% من التسهيلات غير النقدية بعد خصم بعض فئات محددة من الضمانات. يتم احتساب المخصصات الخاصة بناءً على التصنيف التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة كما هو موضح أدناه. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن فئات الغير منتظمة أدناه عند وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها بناءً على معايير محددة تتضمن أحكام الإدارة في زيادة مخاطر الإئتمان.

فترة تأخر السداد	نسبة الخسارة
أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً	**%20**
أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً	**%50**
أكثر من 365 يوماً	**%100**

ولكن كإجراء يتصف بالحذر والتحفظ يقوم البنك على الفور بتكوين مخصص بنسبة 100% ويقوم بشطب جميع التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة لفترة تزيد عن 90 يوم. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المستخدمة في حساب كفاية رأس المال تتوافق مع قواعد وأنظمة البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المسموح بها بموجب القواعد هي موديز (Moody's) وستاندارد أند بورز (Standard & Poor) وفيتش (Fitch). تُترجم تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية إلى أوزان محددة للمخاطر تمشيا مع خطة التعيين المحددة في نفس القواعد. تتضمن عملية التعيين تطبيق قيود المخاطر المنصوص عليها للحصول على تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية مختلفة وفي حالة مطالبات البنوك، في حالات التعرض قصيرة الأجل وطويلة الأجل، على النحو المنصوص عليه في القواعد.

أ- إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي

	31 ديسمبر 2024			31 ديسمبر 2023		
	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول
1. مطالبات على جهات سيادية	**579,452**	**579,452**	**-**	446,906	446,906	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	**-**	**-**	**-**	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	**259,181**	**259,181**	**-**	178,010	178,010	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	**91,207**	**91,207**	**-**	48,169	48,169	-
5. مطالبات على البنوك	**1,404,243**	**1,131,486**	**272,757**	1,334,615	1,064,899	269,716
6. مطالبات على الشركات	**4,615,422**	**2,083,297**	**2,532,125**	3,927,985	1,908,162	2,019,823
7. مطالبات على الأطراف المركزية	**-**	**-**	**-**	-	-	-
8. بنود نقدية	**38,495**	**38,495**	**-**	48,382	48,382	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	**547,540**	**546,892**	**648**	515,400	514,952	448
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	**-**	**-**	**-**	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	**218**	**-**	**218**	117	-	117
12. موجودات أخرى	**142,817**	**142,817**	**-**	153,380	153,380	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	**-**	**-**	**-**	-	-	-
	7,678,575	**4,872,827**	**2,805,748**	6,652,964	4,362,860	2,290,104

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

ب- متوسط إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي

	31 ديسمبر 2024			31 ديسمبر 2023		
	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض غير الممول
1. مطالبات على جهات سيادية	**513,177**	**513,177**	**-**	445,534	445,534	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	**-**	**-**	**-**	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	**218,596**	**218,596**	**-**	178,286	178,286	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	**69,688**	**69,688**	**-**	24,085	24,085	-
5. مطالبات على البنوك	**1,369,429**	**1,098,193**	**271,236**	1,439,335	1,146,853	292,482
6. مطالبات على الشركات	**4,271,704**	**1,995,730**	**2,275,974**	4,190,528	1,919,778	2,270,750
7. مطالبات على الأطراف المركزية	**-**	**-**	**-**	-	-	-
8. بنود نقدية	**43,439**	**43,439**	**-**	50,151	50,151	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	**531,470**	**530,922**	**548**	511,903	511,451	452
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	**-**	**-**	**-**	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	**168**	**-**	**168**	118	-	118
12. موجودات أخرى	**148,099**	**148,099**	**-**	153,351	153,351	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	**-**	**-**	**-**	-	-	-
	7,165,770	**4,617,844**	**2,547,926**	6,993,291	4,429,489	2,563,802

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

ج- إجمالي التعرضات للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2024	الكويت	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	479,589	99,863	-	-	-	579,452
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	129,752	90,610	38,819	-	-	259,181
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	29,529	-	-	61,678	91,207
5. مطالبات على البنوك	421,372	743,095	156,921	9,916	72,724	1,404,243
6. مطالبات على الشركات	4,014,411	448,371	72,724	79,841	75	4,615,422
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	38,495	-	-	-	-	38,495
9. الاستهلاكات التنظيمية	547,501	6	30	-	3	547,540
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	218	-	-	-	-	218
12. موجودات أخرى	138,082	3,931	804	-	-	142,817
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	5,769,420	1,415,405	269,298	89,757	134,965	7,678,575
نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي	%75.1	%18.4	%3.5	%1.2	%1.8	%100.0

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2023	الكويت	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	417,812	29,094	-	-	-	446,906
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	156,472	21,538	-	-	-	178,010
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	48,169	-	-	-	-	48,169
5. مطالبات على البنوك	119,848	973,713	162,510	13,464	65,080	1,334,615
6. مطالبات على الشركات	3,539,029	235,340	51,797	80,086	21,733	3,927,985
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	48,382	-	-	-	-	48,382
9. الاستهلاكات التنظيمية	515,387	13	-	-	-	515,400
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	117	-	-	-	-	117
12. موجودات أخرى	150,220	2,113	1,047	-	-	153,380
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	4,995,436	1,261,811	215,354	93,550	86,813	6,652,964
نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي	%75.1	%19.0	%3.2	%1.4	%1.3	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

د- التعرضات للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي

في 31 ديسمبر 2024	الكويت	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	479,589	99,863	-	-	-	579,452
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	129,752	90,610	38,819	-	-	259,181
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	29,529	-	-	61,678	91,207
5. مطالبات على البنوك	421,202	568,950	92,103	9,725	39,506	1,131,486
6. مطالبات على الشركات	1,879,314	203,319	551	113	-	2,083,297
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	38,495	-	-	-	-	38,495
9. الاستهلاكات التنظيمية	546,888	4	-	-	-	546,892
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	-	-	-
12. موجودات أخرى	138,082	3,931	804	-	-	142,817
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	3,633,322	996,206	132,277	9,838	101,184	4,872,827
نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي	%74.6	%20.4	%2.7	%0.2	%2.1	%100.0

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2023	الكويت	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	417,812	29,094	-	-	-	446,906
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	156,472	21,538	-	-	-	178,010
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	48,169	-	-	-	-	48,169
5. مطالبات على البنوك	119,848	765,018	101,795	13,274	64,964	1,064,899
6. مطالبات على الشركات	1,804,036	102,301	467	38	1,320	1,908,162
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	48,382	-	-	-	-	48,382
9. الاستهلاكات التنظيمية	514,939	13	-	-	-	514,952
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	-	-	-
12. موجودات أخرى	150,220	2,113	1,047	-	-	153,380
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	3,259,878	920,077	103,309	13,312	66,284	4,362,860
نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي	%74.7	%21.1	%2.4	%0.3	%1.5	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

هـ- التعرضات للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2024	الكويت	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	170	174,145	64,818	191	33,433	272,757
6. مطالبات على الشركات	2,135,097	245,052	72,173	79,728	75	2,532,125
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	613	2	30	-	3	648
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	218	-	-	-	-	218
12. موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	2,136,098	419,199	137,021	79,919	33,511	2,805,748
نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي	%76.2	%14.9	%4.9	%2.8	%1.2	%100.0

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2023	الكويت	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	-	208,695	60,715	190	116	269,716
6. مطالبات على الشركات	1,734,993	133,039	51,330	80,048	20,413	2,019,823
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	448	-	-	-	-	448
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	117	-	-	-	-	117
12. موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	1,735,558	341,734	112,045	80,238	20,529	2,290,104
نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي	%75.8	%14.9	%4.9	%3.5	%0.9	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

و- إجمالي التعرضات للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	316,731	50,666	42,377	12,790	156,888	579,452
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	15	21,632	-	-	237,534	259,181
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	91,207	91,207
5. مطالبات على البنوك	811,288	246,632	36,845	55,056	254,422	1,404,243
6. مطالبات على الشركات	794,043	726,040	986,953	914,160	1,194,226	4,615,422
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	38,495	-	-	-	-	38,495
9. لاستهلاكات التنظيمية	210	1,006	567	10,340	535,417	547,540
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	9	47	107	17	38	218
12. موجودات أخرى	138,595	196	6	235	3,785	142,817
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	2,099,386	1,046,219	1,066,855	992,598	2,473,517	7,678,575
نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%27.3	%13.6	%13.9	%12.9	%32.3	%100.0

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2023	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	187,699	78,060	72,001	7,018	102,128	446,906
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	178,010	178,010
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	48,169	-	48,169
5. مطالبات على البنوك	644,468	223,040	68,497	251,485	147,125	1,334,615
6. مطالبات على الشركات	697,436	518,807	508,723	620,120	1,582,899	3,927,985
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	48,382	-	-	-	-	48,382
9. الاستهلاكات التنظيمية	21,019	473	520	1,695	491,693	515,400
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	-	47	16	11	43	117
12. موجودات أخرى	151,630	1,136	524	36	54	153,380
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	1,750,634	821,563	650,281	928,534	2,501,952	6,652,964
نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%26.3	%12.3	%9.8	%14.0	%37.6	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

ز- التعرضات للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	316,731	50,666	42,377	12,790	156,888	579,452
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	15	21,632	-	-	237,534	259,181
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	91,207	91,207
5. مطالبات على البنوك	720,572	116,606	19,426	31,668	243,214	1,131,486
6. مطالبات على الشركات	449,507	211,505	458,297	436,248	527,740	2,083,297
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	38,495	-	-	-	-	38,495
9. الاستهلاكات التنظيمية	210	358	567	10,340	535,417	546,892
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	-	-	-
12. موجودات أخرى	138,595	196	6	235	3,785	142,817
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	1,664,125	400,963	520,673	491,281	1,795,785	4,872,827
نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%34.2	%8.2	%10.7	%10.1	%36.8	%100.0

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2023	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	187,699	78,060	72,001	7,018	102,128	446,906
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	178,010	178,010
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	48,169	-	48,169
5. مطالبات على البنوك	560,654	84,841	51,038	221,354	147,012	1,064,899
6. مطالبات على الشركات	375,093	118,365	129,698	276,804	1,008,202	1,908,162
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	48,382	-	-	-	-	48,382
9. الاستهلاكات التنظيمية	20,969	424	451	1,635	491,473	514,952
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11.التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	-	-	-
12. موجودات أخرى	151,630	1,136	524	36	54	153,380
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	1,344,427	282,826	253,712	555,016	1,926,879	4,362,860
نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%30.8	%6.5	%5.8	%12.7	%44.2	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

ح- التعرضات للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

	ألف دينار كويتي					
كما في 31 ديسمبر 2024	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	90,716	130,026	17,419	23,388	11,208	272,757
6. مطالبات على الشركات	344,536	514,535	528,656	477,912	666,486	2,532,125
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	-	648	-	-	-	648
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	9	47	107	17	38	218
12. موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	435,261	645,256	546,182	501,317	677,732	2,805,748
نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%15.5	%23.0	%19.5	%17.9	%24.1	%100.0

	ألف دينار كويتي					
كما في 31 ديسمبر 2023	حتى شهر	1 – 3 أشهر	3 – 6 أشهر	6 – 12 شهرا	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	83,814	138,199	17,459	30,131	113	269,716
6. مطالبات على الشركات	322,343	400,442	379,025	343,316	574,697	2,019,823
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	50	49	69	60	220	448
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	-	47	16	11	43	117
12. موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	406,207	538,737	396,569	373,518	575,073	2,290,104
نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%17.7	%23.5	%17.3	%16.3	%25.2	%100.0

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

ط- تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	
	0 – 60 يوم	61 – 90 يوم	0 – 60 يوم	61 – 90 يوم
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	-	-	-	-
6. مطالبات على الشركات	98,170	5	89,007	-
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	23,576	79	18,744	168
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	-
12. موجودات أخرى	-	-	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
	121,746	84	107,751	168

ي- المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	1,544	(249)	1,793	1,110
6. مطالبات على الشركات	200,104	(1,169)	179,740	(3,555)
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	7,165	5,554	6,796	2,560
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	-
12. موجودات أخرى	1,871	(51,842)	2,024	27
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
	210,684	(47,706)	190,353	142

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

ك- انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب القطاع الجغرافي

	ألف دينار كويتي			
			تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	
كما في 31 ديسمبر 2024	إجمالي الدين	المخصص المحدد	0 – 60 يوم	61 – 90 يوم
الكويت	-	-	121,746	84
آسيا	-	-	-	-
أوروبا	-	-	-	-
أمريكا	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-
	-	-	121,746	84

	ألف دينار كويتي			
			تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	
كما في 31 ديسمبر 2023	إجمالي الدين	المخصص المحدد	0 – 60 يوم	61 – 90 يوم
الكويت	-	-	107,751	168
آسيا	-	-	-	-
أوروبا	-	-	-	-
أمريكا	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-
	-	-	107,751	168

ل- الحركة على المخصصات

	ألف دينار كويتي					
	31 ديسمبر 2024			31 ديسمبر 2023		
	محدد	عام	المجموع	محدد	عام	المجموع
المخصصات في 1 يناير	-	190,353	190,353	-	189,147	189,147
مبالغ مشطوبة	(22,197)	-	(22,197)	(20,190)	-	(20,190)
فروقات تحويل	-	(19)	(19)	-	17	17
مضاف لبنك الكويت المركزي	(7)	-	(7)	-	-	-
بيان الدخل	22,204	20,350	42,554	20,190	1,189	21,379
	-	210,684	210,684	-	190,353	190,353

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

م. التعرضات للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

ألف دينار كويتي

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان	
	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة
1. مطالبات على جهات سيادية	579,555	-	447,021	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	129,429	140,997	-	189,446
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	61,678	-	48,169	-
5. مطالبات على البنوك	949,435	441,104	1,208,817	137,801
6. مطالبات على الشركات	88,139	2,731,827	42,644	2,520,132
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	38,495	-	48,382
9. الاستهلاكات التنظيمية	-	545,393	-	513,392
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	-	-	-	59
12. موجودات أخرى	-	142,799	-	153,380
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
	1,808,236	4,040,615	1,746,651	3,562,592

7. تخفيف خطر الائتمان:

إن الضمانات المقبولة تتضمن النقد و الضمانات البنكية و الأسهم و العقار إلخ. معرضة إلى حالات خاصة على الجدارة و هامش المتطلبات إلخ منصوص عليها في سياية الائتمان. إن تخفيف مخاطر الإئتمان يستعمل لحسبة كفاية رأس المال متضمناً النقد والأسهم والضمانات الصادرة عن بنوك مصنفة ضمن تصنيف "A" كما هو منصوص عليه في قواعد و قوانين البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تضم، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات، الخ. طبقا لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص ، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملات المختلفة حيث تتطلب اعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحايد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

انكشاف البنك لمخاطر الائتمان المغطاة خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

كما في 31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2024 ألف دينار كويتي			
	إجمالي التعرض	التعرض المضمون	الضمانات المالية	ضمانات بنكية
1. مطالبات على جهات سيادية	579,452	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	259,181	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	91,207	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	1,404,243	-	-	-
6. مطالبات على الشركات	4,615,422	838,791	270,868	-
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8. بنود نقدية	38,495	-	-	-
9. لاستهلاكات التنظيمية	547,540	15,726	1,770	-
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	218	-	109	-
12. موجودات أخرى	142,817	47	18	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
	7,678,575	854,564	272,766	-

كما في 31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2023 ألف دينار كويتي			
	إجمالي التعرض	التعرض المضمون	الضمانات المالية	ضمانات بنكية
1. مطالبات على جهات سيادية	446,906	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	178,010	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	48,169	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	1,334,615	-	-	-
6. مطالبات على الشركات	3,927,985	726,554	132,082	-
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-
8. بنود نقدية	48,382	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	515,400	17,725	1,871	-
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	117	-	-	-
12. موجودات أخرى	153,380	7,648	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-
	6,652,964	751,927	133,953	-

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

8. متطلبات رأس المال لمخاطر السوق:

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي:

	ألف دينار كويتي	
	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
1. مخاطر مراكز سعر الفائدة	-	-
2. مخاطر مراكز الأسهم	66	-
3. مخاطر العملات الأجنبية	596	160
4. مخاطر السلع	-	-
5. الخيارات	-	-
	662	160

9. مخاطر التشغيل:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر التشغيل والبالغة 37,711 ألف دينار كويتي (2023: 33,321 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئيا فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر التشغيل بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم إعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر التشغيل.

10. مركز حقوق المساهمين في دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة ، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال أي عملية تجارية لأسهم الشركة ذاتها أو القيمة السوقية لإستثمارات مماثلة أو عن طريق الخصم المنخفض لصافي قيمة أصول أو قيمتها الدفترية.

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي:

	ألف دينار كويتي	
	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
1. قيمة الاستثمارات المفصح عنها في المركز المالي	51,735	58,885
2. نوعية وطبيعة أدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:		
• أسهم مسعرة	30,980	33,411
• أسهم غير مسعرة	20,755	25,474
	51,735	58,885
3. الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية	-	-
4. مجموع الأرباح (الخسائر) غير المحققة المدرجة في المركز المالي ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر	(6,321)	6,748
5. متطلبات رأسمالية		
• أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	6,726	7,655

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

11. مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك:

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقرير والتحوط لمخاطر سعر الفائدة. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استناداً إلى فجوة إعادة التسعير هو:

	31 ديسمبر 2024 التأثير على العائد		31 ديسمبر 2023 التأثير على العائد	
	± @1% ألف دينار كويتي	± @2% ألف دينار كويتي	± @1% ألف دينار كويتي	± @2% ألف دينار كويتي
دينار كويتي	**17,564**	**35,128**	14,948	29,896
دولار أمريكي	**188**	**376**	912	1,824
عملات أخرى	**716**	**1,432**	(172)	(344)
	± 18,468	**± 36,936**	± 15,688	± 31,376

12. مكافآت:

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يعيين من قبل مجلس الإدارة (يجب ألا يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا في لجنة المكافآت والترشيحات). يجب أن يترأس لجنة المكافآت والترشيحات عضو مستقل. يجب أن يتم تعيين رئيس لجنة المكافآت والترشيحات من قبل مجلس الإدارة. وسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السر في اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة. تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين التالية أسمائهم:

السيد / حسام البسام
الشيخ / طلال الصباح
السيد / يوسف العوضي
السيد / مناف المهنا

فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات:

1. إعداد تلك السياسة ومراجعتها على أساس سنوي على الأقل أو بناءً على طلب مجلس الإدارة، واقتراح التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن أي تعديلات / تحديثات عليها. تسري هذه التعديلات / التحديثات فقط بعد موافقة مجلس الإدارة. تتضمن هذه المراجعة تقييم مدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقًا للمعلومات ذات الصلة بتدفق العمل الخاص بخطة المكافآت المقدمة من الإدارة إلى لجنة المكافآت والترشيحات، وعرضها على مجلس الإدارة.
2. مراقبة تطبيق سياسة ومخطط المكافآت عبر المعلومات والتقارير المقدمة من الإدارة للجنة المكافآت والترشيحات بشكل ربع سنوي وعرضها على مجلس الإدارة.
3. رفع توصيات لمجلس الإدارة حول كمية و طبيعة مكافأة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه من هم في نفس المركزالوظيفي التنفيذي في البنك. لا تسري تلك الاقتراحات إلا بموافقة من مجلس الادارة.
4. التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مدراء إدارة المخاطر لتقيم برنامج المكافأت المقترح.
5. التأكد من أن الاجدارة التنفيذية تطبق نظم تتسم بالكفاءة وإجراءات وآليات لضمان تطبيق السياسة والمخطط وعرضه على مجلس الإدارة.
6. التأكد من أن سياسات والممارسات المكافأت لشركات البنك التابعة وفروعه الخارجية (إن وجدت) تتماشى وتلك الخاصة بالبنك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة.
7. تقييم الممارسات التي بالنسبة الى منح المكافآت مقابل تحقيق إيرادات مستقبلية غير مؤكدة وغير محددة في المستقبل.
8. التأكد من أن برنامج المكافأت متفق مع الممارسات السليمة في صرف المكافأت.
9. التأكد من إتمام مراجعة السياسة سنويا من جهة مستقلة. يمكن أن تكون الجهة إدراة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي. وتهدف المراجعة إلى تقييم مدا إلتزام البنك بالسياسة و الممارسات. ووجب على اللجنة عرض التقييم على مجلس الإدارة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

يمكن للجنة المكافآت والترشيحات طلب المساعدة من إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي وذلك لتحقيق مسؤولياتها بفعالية. خلال السنة 2024 تم الاستعانة بإدارة التدقيق الداخلي لمراجعة سياسة المكافأت.

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال عام 2024. بالنسبة للمكافآت الممنوحة لأعضاء هذه اللجنة لعام 2024 والتي تشمل عضوياتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة. بلغ إجمالي المكافآت 741 ألف دينار كويتي (2023: 614 ألف دينار كويتي) ضمن التقرير السنوي للبنك بشكل مجمل، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمتعلقة بحوكمة الشركات.

سياسة المكافآت

خلال عام 2024 قامت لجنة المكافآت والترشيحات بمراجعة سياسة المكافأت وتم تقديم السياسة المعدلة لمجلس الإدارة في 9 أكتوبر 2024. وافق مجلس الإدارة على السياسة المقدمة. لم يتم عمل أي تعديلات مادية ضمن التحديث الأخير.

يتم مراجعة وتحديث سياسة المكافأت كل سنة. علاوة على ذلك تضمن التحديث التعديلات المنصوص عليها من قبل البنك الكويتي المركزي أو مجلس الإدارة كيف ومتى تقدمت التعديلات.

العناصر الرئيسية وأهداف سياسة منح المكافآت:

أ. العناصر الرئيسية

يتضمن هيكل مكافأت لجميع موظفي المجموعة مكافأت ثابتة ومتغيرة.

- مكافآت ثابتة – تتكون من الراتب الأساسي والبدلات والمنافع ذات الصلة.
- مكافآت متغيرة – تتكون من دفعات مرتبطة بالمتطلبات الوظيفية والأداء.

ب. الأهداف

1. تعزيز فعالية الحوكمة والممارسات السليمة اتجاه المكافأت المالية لتكون ملائمة استراتيجية المجموعة.
2. إنشاء مزيج من المكافأت الثابتة والمتغيرة علة مستويات المؤسسة وطبيعة العمل.
3. جذب واحتفاض بالموظفين المؤهلين مطلوب لتنفيذ استراتيجية المجموعة.
4. محاذاة المكافأت مع استراتيجية مخاطر البنك المتصلة ومستويات المخاطر والسلامة المالية وتقديم مزايا لتحفيز التطور الوظيفي وتوازن الحياة والعمل.
5. التأكد من المكافأت المالية ترتبط بشكل مناسب وأداء المجموعة وتوقيت المخاطر أخذا بالاعتبار تعديل المكافأت المالية للموظفين في حال ضعف الأداء المالي وتطابق المخاطر على المدى البعيد.

للتحقق من استقلالية إدارة المخاطر وإدارة الإلتزام والحوكمة وإدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة يقوم رؤساء تلك الأدارات بمخاطبة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة دون الرجوع إلى الرئيس التنفيذي. يمثل الجدول أدناه خطوط التقارير الفنية والإدارية لتلك الوظائف.

الإدارة / القسم	جهة التقرير الفنية	جهة التقرير الإدارية
إدارة المخاطر	لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة الإلتزام والحوكمة	لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة التدقيق الداخلي	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تقييم الأداء

وفقاً لسياسة المجموعة يتم تقييم الأداء الفردي لجميع الموظفين مرة واحدة على الأقل سنوياً. يتم استخدام إجراءات التقييم لتقييم مساهمة الموظفين في تحقيق أهداف المجموعة وإعطائهم ملاحظات حول نقاط القوة والضعف المرتبطة بأدائهم.

يتم استخدام مصفوفة تصنيف الأداء لتحويل الأداء الفردي إلى درجة تقييم بناءً على خطوط إرشادية محددة مسبقاً. يتم استخدام درجة تقييم الأداء لتحديد زيادة في الراتب ومقدار المكافأت المتغيرة.

يتم تطبيق إرشادات التصنيف بشكل موحد عبر جميع خطوط العمل والأفراد.

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين:

	ألف دينار كويتي	
	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
المبلغ المدفوع	1,924	1,714
عدد الموظفين	1,276	1,168

لا توجد علامة على تقديم الجوائز خلال السنة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2024

خلال الفترة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي
المبالغ المدفوعة لـ :				
• موظفين كويتيين	35	623	48	482
• موظفين غير كويتيين	74	648	21	962

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الأخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر:

ألف دينار كويتي

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة
ثابتة				
• نقدية	2,269	-	2,095	-
• أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	-	-	-	-
• أخرى	-	-	-	-
إجمالي المكافآت الثابتة	2,269	-	2,095	-

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال الفترة.

يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية:

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي
الإدارة العليا	15	2,269	16	2,095
الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر	5	881	5	836
الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية	5	721	5	651

امسح رمز الاستجابة السريع (الباركود)
للإطلاع على مواقع فروعنا
وفروع الخدمة الذاتية الـ 50

AltijariCBK Commercial Bank of Kuwait 1 888 225 www.cbk.com

التجاري ... هو إختياري